

# اقتصاديات العرض والطلب تطبيقات معاصرة

منتدى سور الأزبكية

WWW.BOOKS4ALL.NET

<https://twitter.com/SourAlAzbakya>

تأليف: لورانس ر. كلاين

ترجمة: سمير كريد

# منتدی سور الازبکیہ

WWW.BOOKS4ALL.NET

[\*https://twitter.com/SourAlAzbakya\*](https://twitter.com/SourAlAzbakya)

<https://www.facebook.com/books4all.net>



# اقتصاديات العرض والطلب تطبيقات معاصرة

ترجمة  
سمير كريم

تأليف  
لورانس ركلين

لناش  
مكتبة الأنجلو المصرية  
١٦٥ شارع محمد زود القاهرة

THE ECONOMICS OF SUPPLY AND DEMAND

by

Lawrence Klein

(c) Lawrence R. Klein 1983. All rights reserved

## تقديم

ان هذا الكتاب ، الذى قصده به النبيل النابغة « لورانس ر . كلاين » ، كلا من العامة والخاصة من المهتمين والمشتغلين بالاقتصاد . . . يقدم تكاملاً جديداً ومنطقياً غير مسبوق بين اقتصاديات العرض والطلب ، جنباً الى جنب مع السياسات التى يتضمنها ، والتى يتطلبها لتحقيق اعادة التوازن الاقتصادى على المستوى العالمى . وفى خلال السنوات الأخيرة ، خصص البروفيسور كلاين قدراً كبيراً من بحوثه النظرية والكمية للمسائل والموضوعات الهامة التى تم تناولها بالبحث فى هذا الكتاب . . . فقد اهتم بتعديل المسار الأساسى لنموذج الاقتصاد الكلى الخاص بتحليل التعقيدات الهيكلية التى تنشأ على مستوى اقتصاد جزئى أكثر تفرقا . . . ولقد استقرت هذه التعقيدات فى الموضوعات القوية لجانب العرض مثل موضوعات السكان ، والانتاجية ، والطاقة ، والغذاء ، والبيئة ، والقواعد والأطر القانونية ، والقدرة التنافسية . . . ان التركيب الذى يكون أساس هذا الكتاب يصور بوضوح تام تلك العوامل الكلية والجزئية ، أما الملحق الموجز الذى ورد فى آخر الكتاب تحت عنوان : « الهيكل الأساسى لنماذج جانب العرض » ، فانه يضع الأساس للعلاقات الرئيسية بين العرض و « مسلمات » الطلب التى يهتم بها الفارسي ، المتخصص .

ان البروفيسور كلاين فى رسمه لعناصر الاختلالات الاقتصادية المعاصرة ، يبين أن الحاجة الى تحليل أكثر دقة ووضوحاً ، والى سياسة يمكن اعمانها

بشكل أكبر فيما يتعلق باقتصاديات جانب العرض لا يمكن تحقيقها أو مقارنتها إلا عن طريق اقتصاديات جانب الطلب ، كما أنه يلاحظ أن المشاكل الاقتصادية الحالية في الأمم الصناعية إنما هي مشاكل هيكلية بالدرجة الأولى ، وكلها تدعو في أغلب الأحوال إلى اتباع سياسة جزئية محددة . . ومن ثم فإن التحليل الذي يتجه أساساً إلى جانب العرض ، يتطلب نظرية اقتصادية جزئية ، أو نموذجاً يمكن تفسيره على أساس سياسة اقتصادية جزئية ، سواء كانت عامة أم مرتبطة بقطاع معين . وهذا في الواقع يؤدي إلى طريقة لتحقيق تكامل بين علاقات جانب العرض « بما في ذلك الجوانب الهيكلية » وبين علاقات جانب الطلب « العامة » ، وهو ما يعتبر اسهماً من أرفع الدرجات في التحليل الاقتصادي التطبيقي .

إن تركيز البروفيسور كلاين على أهمية اقتصاديات جانب العرض ليس له من الوجهة العملية أي ارتباط بذلك الترياق السحري الذي شاع اقتراح استخدامه تحت اسم « Populist » إذ أن البروفيسور كلاين يقيم بناءه على أساس نموذج ليونتييف ليضم إليه ما يتناسب معه من تلك العلاقات النهائية والوسيلة فيما بين العوامل والمنتج Factor - Product relationships من ناحية وبين معاملات الارتباط بين المدخلات والمخرجات Input - output coefficients التي يجرى معاملتها على أساس أنها متغيرات تعتمد على تحولات في أسعارها من ناحية أخرى وهو يؤكد على أن النظم التي تقوم على أساس الطلب ينبغي أن تأخذ مكانها وبعبارة المناسبة . إن نموذج كينز لا يعيبه انشغال انصاره بالطلب فحسب ، بل بسبب ارتباطه بالضرورة وبحكم طبيعته بالاقتصاد الكلي . ومن ثم فقد أصبح غير قادر على تناول المشاكل الهيكلية الملحة ، ولهذا فإنه من أجل إجراء تحليل أكثر اقناعاً ، ووضع سياسة أكثر ارتباطاً بالواقع ، قام البروفيسور كلاين بالتنسيق بين الجزء الذي يكون اقتصاديات جانب الطلب من خلال الاقتصاد الجزئي في حسابات ليونتييف عن المدخلات والمخرجات ، وبين الجزء الذي يكون اقتصاديات جانب الطلب من خلال اتجاه الاقتصاد الكلي السائد لحساب

الدخل القومي وحساب الناتج القومي وهو يمضى بعد ذلك ليحدد الاشكال التى يمكن فيها بل وينبغى ان يتم التنسيق بين تلك الحسابات وبين حسابات تدفقات الاموال ، بما فى ذلك القطاع الدولى .

ان هذا المنهج الذى يدعمه عمل البروفيسور كلاين ومعاونيه فى المشروع المعروف LINK قد تم المضى فيه بتوازن وحساب دقيقين يدعوان للاعجاب ، ان هذا النظام لا يستعصى على التحليل أو على رده الى عناصره الاساسية ، ولكنه لا يسمح عادة بالوصول الى حل على اساس جانب العرض أو جانب الطلب كل على حدة ، أو كما يقرر البروفيسور كلاين فان الجانبين ينبغى ان يتم ايجاد الحل لهما معا ( ص ٥٠ ) وهو يحذر بأن هذه الطريقة تتطلب توازنا كاملا فى الاجراءات اللازمة للتأثير فى الاجماليات الرئيسية من خلال الانفاق المالى ، والضرائب ، والرقابة على النقود ، وفى رأيه انه فى ظل الظروف المعاصرة فان السياسات التى توضع على أساس هذه الخطوط لا يمكن التوقع بأنها ستبلغ بالاقتصاد الحديث مرحلة التوازن ، وانما ينبغى دعمها ببرامج هيكلية اساسية لتواجه مسائل اخرى مثل سوء توزيع البطالة ، عدم التوازن بين الانتاجية والاجور الحقيقية ، والاختلال بين الزراعة والتجارة الخارجية .

ان المحاضرات التى ألقاها البروفيسور كلاين فى سلسلة محاضرات روير Royer Lectures فى موسم سنة ١٩٨١ فى جامعة كاليفورنيا - بركلى هى التى تكون أساس هذا الكتاب . وتضم الفصول من ١ الى ٣ المحاضرات ذاتها ، بينما أن الفصلين ٤ و ٥ توضيحيان يهدفان الى دعم عمل نماذج لنظرية جانب العرض ، ولتصوير محاكاة الاثر العالمى الناشئ عن زيادة اسعار البترول كمثال لاقتصاد جانب العرض . اما الفصول ٦ - ٨ فهى بالدرجة الاولى فصول مثيرة للجدل ، لاختلاف وجهات النظر وفيما عدا عدد من الاستثناءات الهامة فان الفصل السادس يضم موضوعات مازال مختلفا عليها مثل اسس المذهب النقدى ، والتوقعات الرشيدة ، و «شعبية» اقتصاديات العرض ، ويقدم الفصل السابع تقييما لوضع القوانين الاقتصادية ، وهل ارتفعت فى دقتها الى مرتبة

العلم أم مازالت بها جوانب تجعلها فنا ، بينما يقدم الفصل الثامن خاتمة للكتاب عن طريق تلخيص التفسيرات التحليلية للمؤلف وأثارها على السياسة ، وسيجد القراء ، المتخصصون منهم أم غيرهم من الجمهور العريض ، أن تلك المناقشات ، وبقايط الجدل والخلاف التي أوردتها الكتاب تلقي كثيرا من الضوء والإيضاح على الموضوعات المثارة .

ولنا كبير الأمل في أن يشاركنا القارئ في تعبيرنا عن الامتنان لاسهام البروفيسور كلاين الذي جاء في الوقت المناسب ، وكذلك فيما نشعر به من فخر لقيامنا بنشره .



## تمهيد

كانت مناسبة شخصية هامة تلك التي اتاحت لى ان ادرج مرة اخرى فى تلك المغانى والرياض التي بدأت فيها حياتى الاكاديمية ، ولقد شعرت بالتشريف لاختياري لالقاء سلسلة محاضرات روير The Royer Lectures فى جامعة كاليفورنيا امام كثير من اساتذتى القدامى الذين عاصرونى يافعا منذ أربعين عاما خلت ، ومع هذا فاننا اذا ما طرحنا المشاعر العاطفية جانبا ، فان الدافع الحقيقى الذى جذبنى لالقاء هذه المحاضرات هو تلك الفرصة التي أتاحتها لى للقاء هذه الباقية من العلماء الباحثين واغتنام ذلك اللقاء للقيام بمناقشات جادة للموضوعات المرتبطة باقتصاديات جانب العرض .

ان الافتتان الواسع بالافكار والمفاهيم التي يضمها جانب العرض قد لقي ترحيبا طيبا سواء من دوائر السياسة أو من وسائل الاعلام الا أن الموضوعات مازالت معقدة بعيدة الغور ، ومازال يكتنفها قدر من الصعوبة يمتنع معه تناولها بخفة كما الامر الذى لا يمكن تجنبه فى تلك المجالات . ولسوء الحظ فان بعض الافكار «نصف المسلوقة» أو التي لم تنل حظها من الطهى الكافى ، قد تمت ترجمتها الى سياسة اقتصادية دون أن تنال ما تستحقه من الاستقصاء والبحث اللازمين ، بينما أن هذه السياسات لها اثارها الهامة على حياتنا اليومية . وهكذا فاننا ونحن فى خريف عام ١٩٨٢ نجنى ثمار ذلك فيما نلاقه من خيبة أمل واعادة نظر فى تلك القرارات المتعجلة .

ان هناك ناحية هامة وسليمة ترتبط بالنظرية والسياسة الناشئتين عن جانب العرض ، ولقد كانت هذه الناحية محط تركيز للاستكشافات العلمية التي حاولت ان تؤكدوا وأبرزها فى محاضرات روير ، ان جزءا كبيرا من الاساس الذى قامت عليه يتضمن افكارا ومفاهيم وتحليلات اقتصادية مألوفة فى الاقتصاد الاكاديمى ، الا أنني حاولت أن أضخم بعضها الى بعض ،

مع تحليل جيد مألوف من جانب الطلب ، كل ذلك فى اطار ونظام فكري يتناول الاقتصاد فى مجموعة . وكان من الطبيعى ان انرظ الى الموضوع من وجهة نظر تتفق مع الاقتصاديات الكلية الرياضية Macroeconometrics المعاصرة ، وكان من الطبيعى بالضرورة أيضا أن تكون الصورة غير متوازنة ، بل وخادعة وغير صادقة ، اذا ما تم تناولها من جانب العرض فقط ، ومن ثم كان عنوان هذا الكتاب . ومحاولة عرض الجانبين معا اى العرض والطلب كتعبير مألوف - مثل غيره - لدى الاقتصاديين المحترفين .

ان المحاضرات ذاتها لا تشغل أكثر من ثلاثة فصول من هذا الكتاب . ومن الصعب تناول الموضوعات التى وردت فى كل صفحة على امتداد الفصول الثلاثة والا تطلب الامر كتابا آخر . ولهذا فانى قمت بتقريب أو تهذيب محاضرات روير عن طريق اضافة بعض المواد المرتبطة بها ، ويتضمن ذلك شكلا لمعادلة للنموذج الكامل للعرض والطلب الذى أراه ، ومحاضرة ألقيتها فى الاكاديمية الامريكية للفنون والعلوم فى سنة ١٩٨٢ عن القوانين الاقتصادية ، ومحاضرة سنتورى - تويوتا Suntory - Toyota التى ألقيتها فى كلية الاقتصاد بجامعة لندن فى السنة التالية والتى وضعت فيها مناقشة لاقتصاديات جانب العرض فى اطار التحديات لافكار كينز ، وكذلك دراسة قمت بها مع عدد من مساعدي عن اثر التغيرات فى اسعار البترول على الاقتصاد العالمى ، وكل هذه الموضوعات الاضافية ، وبعضها لم يتم نشره من قبل ترتبط ارتباطا وثيقا بالموضوع الذى تناولته محاضرات روير .

كما اننى دائما ادين بالشكر لمعاونى ومساعدي الذين عملوا باخلاص بامدادى بكافة المواد الاساسية الضرورية ، كما يسرنى أن اذكر أن فيكتور فيلا توف ، وشاهروخ فاردوست ، وفينسنت سو ، الذين عملوا معى فى مشروع لينك LINK قد شاركونى فى كتابة الفصل الخامس ، كذلك فانى ادين بالعرفان للسيد جون لينيش الذى كان مستشارى فى هذه المحاضرات واختيار المقالات لهذا الكتاب ، ومحتويات الفصول ، وقد كان لعينه الفاحصة الذكية اكبر الفضل فى انقاذى من الوقوع فى كثير من الاخطاء .

## الفصل الأول



## مقدمة

### اقتصاديات جانبي العرض والطلب : لماذا التمييز بينهما ؟

ان قانون العرض والطلب يكون جزءا أساسيا من موضوعنا ، بحيث يبدو من غير الطبيعي أن نفرق بين اقتصاديات جانب الطلب وبين اقتصاديات جانب العرض ، ولقد ذكرنا الفريد مارشال أيضا أن عملية القصد يقوم بها كل من حدى المقصد ، وأنه لا يمكن لاي من تحليل العرض بمفرده أو تحليل الطلب وحده أن يقدم تفسيراً كافياً لما يحدث في الاقتصاد ، وفي الحقيقة ينبغي ببساطة ان تكون هناك فكرة عامة أو مفهوم يضم كلا من علاقات العرض والطلب ، التي تتجسد في « قانون العرض والطلب » باعتباره اداة ميكانيكية السوق في تحديد الاسعار ، وبينما يبدو هذا الامر من قبيل المسلمات الواضحة بالنسبة للاقتصاديين المحترفين ، الا أن المناقشات السياسية الشائعة قد أكدت على جودة وحدثة اقتصاديات جانب العرض ، ولهذا فإني أقترح أن تلقى نظرة على مغزى هذه الظاهرة .

وإذا كان التفكير الحديث عن جانب العرض من الاقتصاد قد تم تطويره كمقدمة لازمة للسيطرة على الطلب من وجهة نظر النظم القائمة على اساس الطلب demand - oriented فربما كان من الممكن أن نكتسب شيئا من العمق في فهم اقتصاديات جانب العرض عن طريق توجيه جزء من الاهتمام أولا الى اقتصاديات جانب الطلب .

### جانب الطلب

ان التفكير المسيطر أو الشائع عن الاقتصاد في مجموعة - الاقتصاد الكلى Macroeconomy - انما يقوم اساسا على التطورات التي حدثت لاقتصاد كينز في خلال الثلاثينات وانتشار استخدامه في اثناء كل الفترة اللاحقه للحرب العالمية الثانية . ان نشأة النظام النظرى الكتنزى وما تبعه من تنفيذ السياسات العامة القائمة على اساسه انما كان لمواجهة احتياجات ذلك الوقت ، والتي تتلخص في مواجهة الكساد العظيم الذى اصاب العالم كله فى خلال الثلاثينات ، وقد كانت الخاصية التي ميزت تلك الكارثة الاقتصادية هي وجود موقف تميز بنقص شديد عام فى الطلب « الفعال » . وقد وجدت خلال تلك الفترة وفى وقت واحد كل تلك العوامل من بطالة وطاقة عاطلة وانخفاض فى الاسعار ، وانخفاض فى اسعار الفائدة وفقر عام ، وقد كان عدم التوازن بين العرض الاحتمالى والطلب الفعال من الكبر والضخامة بحيث لم يكن هناك بد من ضرورة التركيز تماما على ظروف الطلب، حيث كان الظن قائما بأن ظروف العرض وأحوالها ستمكثها من مواجهة أية زيادة فى الطلب ومن أية تعقيدات ، ولم يوجه الا جزء بسيط من التفكير الى امكانية حدوث تضخم، أو الى ارتفاع اسعار الفائدة ، أو النقص المادى فى ظل ظروف زيادة العرض أو عجز الطلب ، وعلى وجه العموم فقد كانت هذه الطريقة جيدة فى النظر الى الموقف ، أما السؤال الوحيد فقد كان حتى متى ؟ وكما سنرى من مناقشة الموضوع فيما بعد ، فقد تم الوصول الى نقطة اختلفت فيها تماما تلك الظروف التي كانت سائدة فى الثلاثينات .

لقد تركز اقتصاد كينز على تفسير ومحاولة تحسين عالم من الطلب القاصر ، الا ان التوجه الى الطلب فى هذا النظام الفكرى انما قام اساسا على طريقة عمل النموذج «الرياضى» للنظام ، ويؤكد ذلك تعريف اجمالى الناتج من جانب الطلب .

$$س + ث + ع + (ص - و) = ى$$

حيث تمثل الرموز التالية ما يقابلها

س = الطلب للاستهلاك

ث = الطلب للاستثمار

ع = الطلب العام

(ص - و) = صافي الطلب الخارجي ( الصادرات ناقصا الواردات )

ي = اجمالي الناتج القومي - ناقصا اجمالي الطلب

ويتم تحديد الطلب الاجمالي « أو تحليله » عن طريق تحديد « أو تحليل » كل مكون ثم اضافة كل المكونات الى بعضها البعض للوصول الى الاجمالي . وهو ما يطلق عليه بشكل عام « تحليل مجموع الطلب » ( وعلى اية حال فقد قدم كينز أيضا فكرة عن مجموع العرض ) . وهذه المعادلة تغفل أن الطلب للاستثمار (ث) يسهم في عنصر رأس المال ، الذي يدخل في الانتاج في « عملية العرض » . ان جزءا من ( ث ) مع بقائه على طبيعته كطلب على الاستثمار ، انما يمثل استثمارة في المخزون ، وهذا المكون لا يمثل طلبا بالكامل اذ ان جزءا على الاقل من المخزون الاستثماري يصبح بمثابة حاجز بين الاثنين . ولهذا يمكن للتحليل الاقتصادي الدقيق ان يعترف تماما بأن كثيرا من أوجه العرض يدخل في النظام الكينزي . ان النظام الكينزي أساسا هو تحليل للطلب وبصفة خاصة للطلب الفعال الا أنه ليس مفهوما نقيما مجردا بل تدخل فيه اعتبارات العرض والطلب ، ويكون لها أثرها في أكثر القرارات الاقتصادية أهمية .

لقد صاحبت نظرية كينز الخاصة بعمل الاقتصاد الكلي ، مجموعة كبيرة من الأفكار والمعارف عن السياسة الاقتصادية . ان الخط السياسي البديهي الذي يتبعه الموظفون العموميون واداء عملهم عن طريق الادوات المتاحة لهم لمراقبة وضبط الاقتصاد يمكن ان يطلق عليه « ادارة الطلب » ، ان الخاصية الاساسية لهذا النوع من السياسة الاقتصادية هو التركيز على دقة وحسن ضبط الاقتصاد عن طريق اتخاذ قرارات عن أدوات الاقتصاد القياسي الكلي مع التركيز هنا على كلمة الكلي Macro .

ان هدفى هنا ليس هو تقديم تقييم للأساس النظرى للنظم القائمة على الطلب demand-oriented ، أو للتطبيقات الخاصة بمبادئ ادارة الطلب demand management من ناحية قدرتها على تشكيل أو تكوين السياسة الاقتصادية ، اذ أنه - فى نهاية الامر - سيأتى المؤرخون الاقتصاديون الذين سيتناولون الفترة فيما بين ١٩٣٠ و ١٩٧٠ بالموضوعية والنظرة المجردة ، ويضعون فترة اقتصاديات الطلب فى مكانها التاريخى الصحيح . وفى سلسلة محاضرات ارجو يانسن Yrjö Jahnsson التى قدمها سير جون هيكس Sir John Hicks تحت عنوان أزمة الاقتصاد الكينزى The Crisis of the Keynesian Economics اطلق على الربع الثالث من القرن العشرين « عصر كينز (١) » وهذا يتفق بشكل عام مع التحليل الذى اوشك ان اكشف عنه ، وعلى وجه الدقة ، يتفق مع ضرورة ان يكون لتحليل العرض دور اكثر أهمية الى جانب تحليل الطلب فى تكوين سياسة اقتصادية مناسبة لتناول مشاكلنا المعاصرة . ان نهاية الستينات بالنسبة لى تمثل نهاية فترة ، اذكر انها كانت الفترة التى خضعت فيها المشاكل للتحليل القائم على أساس الطلب ، بينما كانت نظرية العرض والطلب متاحة دوماً هناك الا انها كانت مهملة بعض الشيء ، لان التركيز كان دائماً على جانب الطلب فى كل ما يتعلق بالسياسة .

ان المؤرخين الاقتصاديين عندما يقومون بدراساتهم المحايدة ، فاننى اعتقد أنهم سينتهون الى أن سياسات ادارة الطلب ، رغم كل ما شابها من أخطاء وقصور ، قد قدمت خدمة جلييلة لنا . . . لقد بدأت آثار هذه السياسات فى أواخر الثلاثينات ، الا أن وقوع الحرب العالمية الثانية قد خلق وضعاً اقتصادياً جديداً تماماً ، حيث تم بلوغ العمالة الكاملة ، وتحقق الاستخدام الامثل للطاقات ، بسبب قيام العالم بتطبيق اقتصاديات الحرب على اوسع نطاق . . . الا ان الحرب لم تغير المشكله تماماً فى فترة الانتعاش ، التى استغرقت معظم

---

(١) جون هيكس John Hicks : أزمة الاقتصاد الكينزى  
The Crisis in Keynesian Economics (Oxford; Basil - Blackwell,  
1974), 1.



عقد الخمسينات - وكذلك في فترة التوسع السريع - الذى ساد عقد الستينات - قامت ادارة الطلب Demand management بنفس الدور . ولم تواجه الاقتصاديات الرئيسية فى العالم سوى نكسات دورية متوسطة على طريق ذلك التوسع القوى . وبصفة عامة يمكن القول بأن عقدي الخمسينات والستينات كانا يمثلان فترة للتحسن الاقتصادى الضخم ، مع تجنب عودة الاتجاه الى ظروف الثلاثينات ، وكان ذلك بفضل التطبيق الحكيم لاساليب ادارة الطلب .

لقد كانت السياسات الضريبية فى الولايات المتحدة فى عهدى كيندى وجونسون ، هى التى قدمت لنا الضريبة على الاستثمار ، وألغت القيود المحددة للاهلاكات ، وخفضت الضريبة على الدخل فى سنة ١٩٦٤ . وقد كانت هذه كلها سياسات ايجابية لها أثرها الطيب على الاقتصاد الأمريكى . أما التخفيضات التى أجريت على ضريبة الانتاج Excise Tax فى سنة ١٩٦٥ فقد زادت من جرعة ذلك الشىء الطيب وامتدت الى الحرب التى نشبت فى فيتنام . ومنذ عام ١٩٦٥ وما تلاه ، بدأت مشكلة هى كيفية تكوين مخزون احتياطي لدى الولايات المتحدة . وفى نهاية العقد كانت اتفاقيات بريتون وودز (١) قد أدت الفائدة المرجوة منها ، وكان يجب أن يتم التخلي عنها ، كذلك اشتدت القيود على الموارد الى أقصاها ، وازدادت الضغوط التضخمية بدرجة كبيرة ، وكان عقد السبعينات هو الفترة الاقتصادية التى تميزت بالهزات ، حيث لعب كل من الغذاء والوقود وعدد من الموارد المحدودة الاخرى أدوارا بارزة فى تغير أسس الوضع الإقتصادي ، وبالإضافة الى ذلك ، فقد كانت هناك الموضوعات الجديدة المتعلقة بالسكان ، وانتهاء الحرب الفيتنامية ، ثم الثورة الإيرانية ، والنقص فى نمو الانتاجية ، والظروف الجديدة الاخرى التى طفت على

---

(١) المترجم : اتفاقيات بريتون وودز Bretton Woods التى يشير اليها المؤلف هى الاتفاقيات التى عقدت فى عام ١٩٤٥ وتم بموجبها انشاء كل من صندوق النقد الدولى ، والبنك الدولى للانشاء والتعمير .

السطح وكانت كلها تتطلب منهجا جديدا في كل من عمل النماذج التحليلية ووضع السياسات المناسبة . لقد كان العقد كله عقدا انتقاليا ، وكما كشفت الثمانينات بعد ذلك ، كان لابد أن يكون هناك منهج جديد في الاقتصاد يتناول الظروف الاقتصادية المتغيرة .

ان نجاح سياسات ادارة الطلب ، أدى في كثير من النواحي الى جعلها عقيمة ، ولكننا ينبغي أن نذكر أيضا أن هذه السياسات تأثرت بعدد من الهزات الطبيعية والاصطناعية man-made من خارج الاطار الرئيسى لشتون الاقتصاد المحلى . ولو كان واضعو السياسة الاقتصادية قد استجابوا بطريقة تتلاءم مع التحديات الجديدة ، فرما كانوا قد توصلوا الى مذهب اقتصادى أكثر قبولا ، وبلغوا وضعا اقتصاديا أفضل كثيرا . وفى الواقع ، فقد كان هناك ميل قوى يدعوا الى البقاء مع نفس المجموعة من الافكار والسياسات الاقتصادية ، رغم تقادم العهد بها ، مما أدى بالتالى الى تدهور الوضع الاقتصادى ، وادى بالنقاد الى البحث عن تغيير أكثر عمقا ، وبدرجة أكبر للنظرية عما كان الأمر قد يتطلبه عادة . واذا ما أردنا الحقيقة ، فاننا نبدو فى جميع أنحاء العالم ، كما لو كنا قد أصبحنا سجناء فى داخل حالة من الركود التضخمى Stagflation . ليس من المأمول للتحليل التقليدى للاقتصاد الكلى القائم على أساس الطلب أن يقدم لنا سوى القليل للخلاص من براثنها . كما أننى لا اعتقد أن السياسات اللازمة للخلاص من الركود التضخمى ، تستدعى احداث اضطراب كامل فى التحليل الاقتصادى ، بل فضلا عن ذلك فإنه يمكن ايجاد حلول فى نطاق المعرفة النظرية الحالية الموجودة التى تتطلب بناء جانب كامل للعرض على اساس النظم السائدة القائمة على الطلب .

وفى الوضع الحالى للركود التضخمى Stagflation فإننا لا يمكن أن نعود الى الحوافز المالية والنقدية التقليدية للتغلب على جزء الركود - Stag - إذ أن هذا سيؤدى الى دعم وتقوية جزء التضخم flation - بطريقة

عكسية . ولنفس السبب ، فاننا لا يمكن أن نحاول استخدام الطرق الكلية المعتادة Macro - methods لايقاف التضخم عن طريق اعمال السياسات المالية والنقدية معا .

ان احداث تطويع جديد فى التحليل الاقتصادى القائم ينبغى أن يجعله كافيا بدرجة يمكن معها اختباره ، ولكن ذلك لن يجعله منهجا كليا صافيا تماما ، اذ ان الافكار الخاصة باقتصاديات جانبي العرض والطلب سيصبحها تمييز هام بين الاقتصاد الجزئى micro والاقتصاد الكلى macro ان التقدير الدقيق للمشاكل الحالية هو أن جزء كبيرا منها سيظل دون حل اذا ما أصر واضعو السياسات على تطبيق السياسات الكلية فى صورة اجراءات مالية أو اجراءات نقدية فضفاضة ، أو سياسة تجارية عامة . اذ أن هذه الاجراءات الكلية انما تخدم تماما تطبيق السياسة الكلية ، الا أننا اذا ما أخذنا بوجهة النظر التى سنناقشها فيما بعد والتى تبين أن السياسات الكلية لا تتناسب مع هذا النمط من الموضوعات الجوهرية الهيكلية التى بدأت تظهر فى خلال السبعينات ، فاننا سنجد عندئذ أننا فى حاجة ماسة الى نظرية اقتصادية جزئية ، أو نموذج جزئى لاستخراج سياسة اقتصادية جزئية . ان قدرا كبيرا من عمل النماذج الخاصة بجانب العرض يمكن اعتباره اقتصادا جزئيا ، وهكذا فإن المناقشة بأكملها ستضم كلا من الاعتبارات الجزئية والكلية جنباً الى جنب مع اعتبارات العرض والطلب .

### منهج جديد .

ان الاهتمام الآن أصبح يتجه الى السياسات الشاملة التى نحاول أن تتناول عددا من المشاكل الهيكلية فى ذات الوقت بدلا من البحث عن سياسات كلية متناسقة ومتوافقة فى النواحي النقدية والمالية والتجارية . وكانت النتيجة النهائية هى الركود التضخمى ، الا أن المشاكل التى أدت الى هذا الوضع ، كثيرة ومتعددة ويجب مهاجمتها من عدة جوانب باعتبارها مشاكل أو سياسات هيكلية متعلقة بالاقتصاد الجزئى ، مع عدم استبعاد السياسات الاقتصادية الكلية تماما ولكن باعتبارها مكملة لها . فمن الضرورى أولا أن نحدد مواقع المشاكل . واذا ما استخدمنا التعميم فانها كما يلى :

م ٢ - ( العرض والطلب )

- ١ - التكوين السكاني .
- ٢ - الانتاجية .
- ٣ - الطاقة .
- ٤ - التشريعات .
- ٥ - البيئية .
- ٦ - الغذاء .

**التكوين السكاني :** ظل التكوين السكاني يمثل مشكلة لعدة أسباب .  
 أولها أن أبرز مشاكل السبعينات كانت كيفية استيعاب الجيل الناشئ عن  
 « طفرة الاطفال » Baby Boom (\*) في صفوف القوى العاملة . وقد  
 سبق ذلك توسع جوهري في النظم التعليمية لاستيعاب تلك الاعداد الضخمة  
 من التلاميذ . وبعد أن من ذلك التضخم السكاني في خلال مراحل التعليم  
 الأولية أو الثانوية فقد بدأت المدارس في تلك المراحل تغلق أبوابها واحدة  
 تلو الاخرى ، بل ووجدت بعض معاهد التعليم العليا نفسها في أزمات مالية  
 خانقة . وقد تطلب هذا كثيرا من اعادة الترتيب والتعديل . كما استلزم الامر  
 اعادة تأهيل كثير من المدرسين ذوي الخبرة والمؤهلات العالية . وأخيرا عندما  
 دلفت كنيبة « طفرة الاطفال » الى صفوف القوى العاملة أدت الى زيادة رهيبه  
 في أعداد الشبان العاطلين وأسهمت في الانخفاض العام للانتاجية .

وفي نفس الوقت الذي كان الشبان يزيدون فيه من أعداد القوى العاملة، كان  
 عدد كبير من النساء من مختلف الاعمار يدخلن الى ميدان العمل . ولم يكن  
 لذلك بالضرورة آثار معاكسة على الانتاجية ، الا أنه جعل بلوغ العمالة الكاملة  
 أمرا بعيد المنال وأكثر صعوبة في التحقيق . وقد تم معالجة الامر ، من ناحية ،  
 عن طريق اعادة تعريف « العمالة الكاملة » ، الا أن الامر لم يكن قاصرا بأكمله  
 على الخلاص من المشكلة بتحديد تعريف آخر ، فان دخول النساء وأعداد  
 كبيرة من الشبان إلى ميدان العمل كان يعني أن كثيرا من الاسر قد أصبحت

---

(\*) المترجم : « طفرة الاطفال » Baby Boom نتيجة تسريح الجنود  
 في أثناء وعقب حرب فيتنام .

تضم بينها أكثر من عضو يكسب لها دخلا ، ومن ثم لم يصبح من الصعب في خلال السبعينات أن يتم ، كما كان الامر قبلها قبول معدلات البطالة المتواضعة التي تزيد على المعدل التاريخي للعمالة الكاملة بما فيه من بطالة بنسبة ٤٪ .

وأخيرا ، فقد كانت هناك مشاكل التوزيع السكاني على المستوى القومي وخاصة ذلك الصراع العنيف بين الولايات الشمالية الشرقية والشمالية الوسطى ، وبين ولايات ما يطلق عليه حزام الشمس . وقد غسدت بعض المناطق الشرقية في حالة من الكرب والفقر ، والحاجة الى تحديث العناصر الرأسمالية بها .

وهكذا وجدنا لدينا بطالة الشباب ، والبطالة العامة بدون بعض الصعوبات ، وهنا النوعان اللذان نشأنا من التوسع السريع في القوى العاملة ، والتغير في التكوين فيما بين المناطق . كيف يمكن علاج هذه المسائل ؟ ان الاسراع أو الابطاء بالنمو الاقتصادي من خلال الضوابط العامة على الاجراءات المالية والنقدية لن يكون له سوى أثر بسيط على هذه الامور . فهي تمثل أنواعا من عدم التوافق وقدر كبير من الانتظار ، فاذا ما انتظرنا بالقدر الكافي فقد نلاحظ ميلا الى النمط الطبيعي للتوزيع العمري تجاه قاع المنحنى الذي يصور التوزيع ، ان النتوء الناشئ عن جيل « طفرة الاطفال » شيتوى اعلى امر الوقت ، وسيتم استيعاب هذا الجيل في النمط العادي للعمل وفقا للأداء الانتاجي العادي ، وستظل هناك مشكلة بطالة الشبان ، ولكنها لن تكون مشكلة صارخة بنفس الدرجة .

ان نهج السياسة المعتاد لمشكلة بطالة الشبان هو اقتراح تخفيض المعدل

الادنى للأجور ، أو اعطاء « تفضيل للشباب » على أقل تقدير . وهذا أحد الامثلة النمطية لسياسة جزئية أو هيكلية تتناول مباشرة قلب المشكلة ويبدو أنها بالنسبة لتلك المشكلة بالذات تكون أفضل كثيرا من السياسة المالية/النقدية العامة . ان مشكلة التوزيع السكاني في حزام الشمس تتضمن أحد أمرين :

١- مشكلة التوزيع السكاني في حزام الشمس تتضمن أحد أمرين :

- أما قبولاً لرغبة السكان « الافراد » في تغيير المناطق التي يعيشون فيها .
- أو محاولة استخدام بعض الحوافز الاختيارية عن طريق الدعم المقدم للصناعة ، أو استخدام الحوافز الاقليمية لابطاء أو لايقاف الاتجاهات نحو إعادة التوزيع فيما بين المناطق .

ان المشاكل السكانية مشاكل حقيقية وذات مغزى عظيم وهام ، الا أنها تتطلب سياسات خاصة يتم تفصيلها وفقاً لها . ولكن لا تجدى معها السياسات العامة التي تطبق على الاقتصاد بصفة عامة .

**اضطراب نمو الانتاجية :** بل وتدهورها في بعض الاحيان ، يبدو أهم العناصر التي تظهر في قلب الموضوع الذي نحن بصددده ، اذ أن هناك حاجة ماسة الى نمو نشط للانتاجية لكي يتمكن من أن نترك لاولادنا من بعدنا حياة اقتصادية تتحسن بصورة مستقرة ، والانتاجية في حد ذاتها لها أهميتها بسبب العلاقة التقريبية التالية :

$$\text{النسبة المئوية للتغير في مستوى الاسعار} =$$

النسبة المئوية للتغير في تكلفة الوحدة - ناقصاً النسبة المئوية للتغير في الانتاجية وهي علاقة قوية ، وتشير الى أنه اذا ما أمكن استئناف النمو في الانتاجية فإنه سيمحو أثر المكون التضخمى في الاجر أو الزيادات الاخرى في تكلفة الوحدة . والانتاجية لها أهميتها في حد ذاتها بالاضافة الى أهميتها في الاسهام في مقاومة التضخم .

أما فيما يتعلق بالسياسة الاقتصادية ، فإننا ينبغي أن نفضل بعض النواحي الجزئية للسياسة التي تهدف الى الحصول على تاييد أكبر للتمويل في الانتاجية مثل زيادة الشرحة على بعض خطوط الانتاج ، وتوفير التدريب على بعض المهارات الخاصة للعمال الشباب ، الذين يبدأون حياتهم العملية ، توفير الدعم للبحوث والتطوير ، والبحوث الاساسية ، أو بالنسبة لتكثيف الجهود

## الموجهة للاستثمار .

**زيادة تكلفة الطاقة :** أدت الى اعاقه نمو الانتاجية ، على الرغم من أنه في ذات الوقت نمت زيادة كفاءة المعدات من ناحية توفير الطاقة . كذلك فقد أدت تلك الزيادات الى تغيير النظم السائدة للحياة ، وألقت بموازن المدفوعات الدولية في حالة من الاضطراب ، وأدت بصفة عامة الى ابطاء النمو الصناعي . ان استخدام سياسات الاقتصاد الكلي التقليدية ، وخاصة السياسة النقدية ، في مقاومة مشاكل الطاقة فيما بين ١٩٧٤ - ١٩٧٥ قد أثبت أنه مدمر بدرجة تكفي لاحداث حالة حادة من الركود المصحوب بالتضخم ، تغطي كافة أنحاء العالم الصناعي .

ان انتشار مشاكل الطاقة باعتبارها مشاكل اقتصادية أمر واضح للعيان، ولكن السؤال هو : كيف يمكن معالجتها من وجهة نظر السياسة الاقتصادية ؟ ان القيام بذلك يستلزم علاجاً للسياسة السعرية ، وسياسة الضرائب غير المباشرة ، وسياسة الضرائب على الارباح القدرية Windfall Tax policy وتحديد أنصبة عادلة خلال أحوال الطوارئ الاحتمالية ، وانشاء وسائل تخزين ضخمة ، ووضع برامج لتطوير أنواع الوقود الصناعية ، ووضع برامج لحماية البيئة ، وكثير من السياسات الاخرى . ولا يمكن القول بأن أى واحدة من تلك السياسات هي سياسة كلية ، اذ أن كل واحدة منها تتناسب مع نواح بعينها من مشكلة أو موضوع الطاقة .

ان الموضوعات المتعلقة بالطاقة تقدم أمثلة لافئة للنظر لاقتصاديات جانبى العرض والطلب . ان الموضوعات الخاصة بالمحافظة على الطاقة وترشيد استخدامها ترتبط بشكل أساسى بتقييد الطلب ، وهذا هو أحد جوانب اقتصاديات الطاقة . بينما نجد زيادة عرض الطاقة على الجانب الآخر ، فهناك من يفضلون المحافظة على الطاقة ، بينما يفضل الآخرون زيادة العرض ، وهناك آخرون ينظرون الى الجانبين للبحث عن التقدم الاقتصادى .

**التشريع :** وهو بدوره سيصبح أحد الموضوعات المتعلقة بالانتاجية . إذ أن هناك تشريعات تحكم كلا من الصناعة والتجارة حرصا على المصلحة العامة والحماية الصحة العامة ، والامن والسلامة « للعمال وغيرهم » وجمال البيئة . وهناك شعور بأن الولايات المتحدة قد تبادت في التشريع بدرجة كبيرة ، فقد حددت مستويات مرتفعة جدا ، كما أن التشريعات قد يناقض بعضها البعض . كذلك فإن الالتزام بتطبيق هذه التشريعات يؤدي الى تعطيل العمل والى زيادة التكلفة ، ومن ثم يؤدي الى مزيد من التضخم . وعلى الرغم من أن الغاء التشريعات يؤدي في أكثر الاحيان الى تخفيض التكلفة ويساعد على مقاومة التضخم ، الا أن الغاء تشريعات الطاقة على سبيل المثال سيؤدي في المقام الاول الى زيادة الاسعار . وقد تنخفض الاسعار فى النهاية بنسبة كبيرة بعد الارتفاع الكبير الذى يحدث فى أول الامر .

ان التشريع يقوم بدور محمود الاثر ، وجزء كبير منه ضرورى بلا جدال ، ولذلك فإن عملية الغاء التشريع ينبغي أن تتسم بحسن اختيار ما يلغى ، ودقة الحكم على أثاره . وهذا سيتطلب تحليلا هيكليا للمشاكل ، وهو الامر الذى لا يمكن تحقيقه على المستوى الكلى الذى يتطلب قدرا كبيرا من التجريد .

**البيئة :** ويقوم التشريع بحمايتها ، وهو الامر الذى يرتبط ارتباطا وثيقا بموضوعات الطاقة . ان البحث عن بدائل البترول قد يستنفد مصادر المياه ، أو قد يجرح وجه الارض « كما فى حالة التعدين السطحي » . وقد كان للاندفاع نحو استخدامات أكثر للفحم اثاره العميقة على الجو الذى يجب حمايته ، بطريقة لا تزيد من التكلفة الاساسية بشكل غير ضرورى .

ان البيئة تمتد الى فكرة أكبر وأوسع عن نوعية الحياة ، بما فى ذلك الازدحام ، وتوفير الخدمات الاجتماعية ، وحركة المرور ، وكثير من الاشياء الاخرى ، الى جانب المياه والهواء ، والقمامة ، والطوبولوجيا(\*) ، التى عادة

---

(\*) المترجم : الطوبولوجيا Topology : دراسته موقع شىء بالنسبة للاشياء الاخرى « لا بالمسافة او الحجم » .



ما ترتبط بموضوع حماية البيئة ، ان علاج مشاكل البيئة لا يمكن تحقيقه عن طريق السياسات الكلية ، اذ أن الضرائب العامة ، والانفاق ، وأسعار الاسواق المالية ، كلها لها أثرها على حالة البيئة ، ولكنها ليست العوامل المحددة . كذلك فان التشريعات الخاصة ، والضرائب الخاصة ، والاعانات الخاصة ، كلها أجزاء من سياسات الاقتصاد الجزئي التي تؤثر في أمور البيئة . وهذه أيضا هي النقطة التي يجب عندها على واضعي السياسة أن يأخذوا في اعتبارهم العلاقات المتشابكة والآثار الجانبية ، لأنه - كما أشرنا من قبل - فان سياسة تزيد من استخدام الفحم ستؤدي الى احداث اضطراب في نظافة الهواء الجوى وتتطلب العمل على وضع سياسة للبيئة معها .

**السياسة الغذائية :** والتي قد ينظر اليها في الوقت الحالى باعتبارها احدى حالات الغاء التشريع . وعلى أية حال فاننا جريا مع الشعور العام بضرورة التحرر من التشريع ، نجد أن القطاع الزراعى يرغب فى أن يكون قادرا على الاستفادة من قصور العرض العالمى الذى يمكن أن تتم مواجهته من موارد الولايات المتحدة - سواء من الانتاج الجارى ، أو من المخزون - . ولكن الغذاء أصبح يبدو كموضوع اقتصادى عالمى وقومى ذى صبغة خاصة وله من الاهمية القسوى ما للوقود . فقد أدت المشتريات السوقية الضخمة من الحبوب فى السنوات ١٩٧٣/٧٢ الى استنزاف المخزون الأمريكى فى وقت سابق على الفور لأزمة البترول ، وهكذا أصبحنا نربط أحد أوجه التضخم بالارتفاع المفاجئ فى أسعار المواد الغذائية وأسعار الوقود كما حدث فى بعض الظروف فى خلال السبعينات .

وبالنسبة للولايات المتحدة ، فان مشكلة المواد الغذائية لم تشغلها كثيرا ، نظرا للظروف المحلية ، وكذلك الظروف العالمية ، فالسلع الزراعية يتم الاتجار فيها فى الاسواق الدولية وتتبع اتجاهات الاسعار العالمية . وتؤدي الاسعار العالية الى زيادة المعروض ، ومن ثم لا يكون هناك خوف من زيادة الانتاج عن الحد كما حدث فى أثناء الثلاثينات ، لأن الطلب العالمى قد ازداد بصورة كبيرة كنتيجة للنمو السكاني ولتحسن النظم الغذائية .

ان أسعار المواد الغذائية كانت فى كثير من الاحيان ، سببا رئيسيا فى بدء حلقات التضخم ، ومن ثم فان الامر ليس ببساطة هو الغاء التشريع بما يتيح للموردين ان يحصلوا على أقصى الارباح ، بل هو أيضا ضرورة خدمة المستهلكين من غير الزراع ، وكذلك تحقيق أهداف السياسة الخارجية . ولقد كان ذلك الحظر الرهيب الذى فرضه الرئيس كارتر على شحنات الحبوب الى الاتحاد السوفييتى ، واحدا من أبرع القرارات السياسية التى اتخذها ، ومن المحتمل ألا يكون ذلك بسبب ما قصده أصلا ، ولكن بسبب ما تطورت اليه الامور بعد ذلك ، وعلى الاخص سوء محاصيل الحبوب فى الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة ، اذ أن كلا الامرين قد عملا فى اتجاه واحد لتبرير سياسته والتصديق عليها ، لاسباب اقتصادية لا يمكن أن توجد فى أية تعليمات تتضمنها سياسة للاقتصاد الكلى ، سواء كانت متوجهة الى الطلب أو غير ذلك .

هذه هى العناصر والعوامل الدافعة لسياسات جانب العرض وفقا لما افسر به هذا المصطلح . ومع هذا ، فان هناك معنى مختلفا تماما لهذه الفكرة وسأطلق عليها : « النظرة الشعبية » . وقد تجسدت فى ذلك الاسلوب الشجاع نجو خفض الضرائب ، والمعروف باسم : « اقتراح كيمب - روث » Kemp-Roth proposal وفكرة منحني لافر The Laffer Curve . ان « وصفات » السياسة لاجراء تخفيضات كبيرة - وأكرر - شجاعة فى الضرائب على أساس نسبة متساوية لكل طبقات الدخول ( ١٠٪ فى السنة لمدة ثلاث سنوات ) على أساس اقتراحات جديدة . ان النظرة الشعبية هى أن العجز الفيدرالى كان نتيجة للكساد ، وأن السياسات المضادة للركود التى تقوم بها الحكومة اذا كانت شجاعة بالدرجة الكافية فانها ستدفع بالاقتصاد الى مسار يؤدي به الى الشفاء من متاعبه ، بحيث ترتفع متحصلات الضرائب بدرجة تكفى لالغاء العجز . كما ثار الدل أيضا بأن المدفوعات عن التحويلات Induced transfer payments ستقل بشكل جوهري وفقا للعلاقة التى تجعل من هذه المدفوعات دالة مباشرة لمستويات الدخل/النشاط ، وعندما يدخل

الاقتصاد مزحلة الركود في أثناء ١٩٨٠ نقصت متحصلات الضرائب بشكل خطير وازدادت التحويلات » وكذلك ازدادت المدفوعات الحكومية عن الفوائد » ، وهذه التحركات كانت هي المسئولة عن العجز الضخم .

ان المقولة بأن متحصلات الضرائب تزداد عن طريق خفض الضرائب ليست شيئاً جديداً ، بل تمت مناقشتها على نطاق واسع قبل اجراء تخفيضات الضرائب في ١٩٦٤ . وقد أشار مؤيدو اقتراح « كمب - روث » الى نجاح تخفيضات الضرائب في ١٩٦٤ لبيان أن العجز سرعان ما انخفض كنتيجة لارتفاع الدخل في الاقتصاد ذى النطاق الاوسع .

أما الناحية الاخرى لجانب العرض في تخفيضات الضرائب ، فهي أن أفراد القوى العاملة سيرحبون بتخفيضات الضرائب الى الدرجة التى يتحمسون معها للعمل بجد ، وهذا بدوره سيؤدى الى زيادة احترام الاعمال التى يقومون بها ودفعهم الى العمل الى النقطة التى تؤدى الى حدة زيادة الانتاجية ، وبتعبير فنى ، فان أنصار المذهب الشعبى Populist يتوقعون معامل ارتباط لرد الفعل يتميز بالضخامة والحساسية ، وهذه وجهة نظر جديدة ، ويمكن أن تيون نقطة هامة اذا صدقت . وهى ليست مسألة يمكن معها القول مباشرة بأن اقتراح الشعبيين خطأ أو غير صحيح ، ولكن المسألة ببساطة هى أن مثل هذا النمط لرد الفعل لم يقم من قبل ولم يخضع للبحث الفنى الدقيق . وهناك كثير من الاسباب التى تدعو الى التساؤل عما اذا كانت تخفيضات الضرائب ستدعو بالضرورة الى أن تنبعا انطلاقة ضخمة فى المجهود . ان معامل الارتباط يمكن أن تكون نتيجته فى أى الاتجاهين سلبياً أو ايجابياً . ان النمط العادى هو أن الجهد يزداد عند تخفيض معدلات الضرائب بنسبة ١٠ ٪ . بيد أن هناك فكرة أو مبدأ قويا فى الاقتصاد يطلق عليه منحنى عرض العمل المنثنى الى الخلف Backward - bending supply curve of labor ووجهة النظر هذه تنادى بأنه بعد الوصول الى النقطة التى يصبح فيها معدل الاجر أعلى من المتوسط Medium ، فان الافراد قد يقللون من جهدهم لانهم

يتمتعون بزيادة كبيرة في أجورهم يمكنهم معها تحمل التقييد لفترات أطول عن أعمالهم ، وليس من المعروف حتى الآن ما هو الاثر الذي سيسود ، ولكننا ينبغي أن نكون مستعدين لمواجهة حالة من اختلاط الآثار ، التي قد تذهب في أى من الاتجاهين .

ان أنصار المذهب الشعبى ، يرون أن اقتصاديات جانب العرض يمكن تفسيرها في الوقت الحاضر بأنها توضح ضرورة اجراء تخفيضات في الضرائب لزيادة الحافز على بذل الجهود وزيادة الانتاجية . وفي الواقع فان وجهة نظرهم قد يكون لها ما يبررها ، نظرا لأن معدلات الضرائب الحدية قد أصبحت مرتفعة بطريقة جائرة في الولايات المتحدة ، ولكن هناك كثيرا من الاسباب التي تدعو الى الشك في أن الاستجابة في الجهود ستكون بالسرعة أو بالضخامة المتوقعة . كما أن هناك كثيرا من الشك في أن تخفيض الضرائب على نطاق واسع سيؤدي الى فوائض في القطاع العام « أو الى تخفيض العجز » . ان اقتصاديات جانب العرض ستكون على قدر كبير من الضآلة أو الضخامة اذا ما اقتصر أمرها كلية أو بصفة أساسية على الاهتمام بزود الفعل في النظام الضريبي . ان هناك أيضا كل تلك العلاقات فيما بين الصناعات وبعضها البعض ، ودرجة التحديث في رأس المال ، وتدفق معلومات البحوث والتطوير ، وكمية البحوث الأساسية ، وكثير من الظواهر الاخرى لجانب العرض .

ان التركيز في هذا البحث كاد أن يكون كلية على شئون الاقتصاد المحلي ، وأحيانا ، وبصفة عارضة ، كانت تجرى الإشارة الى مشاكل ميزان المدفوعات ، التي نشأت من الزيادات في أسعار البترول وبعض الاضطرابات الاخرى في الاقتصاد العالمى ، إلا أن كثيرا من اقتصاديات جانب العرض تهتم بمركز تجارة الولايات المتحدة وطرق تحسين المركز الصافى للصادرات .

لقد تغيرت عوالم الاقتصاد والجغرافيا السياسية بشكل كبير منذ ذلك الزمن الذي كان العالم يعاني فيه من نقص الدولار والتفوق الواسع المطلق للولايات المتحدة . كذلك فقد تدهور المركز الخارجى الأمريكى بصورة مستمرة

وبمعدل ثابت تقريبا ، وأصبح الدولار أكثر ضعفا ، كما اضمحلت الميزة التنافسية للولايات المتحدة بشكل خطير ، وقد أسهم التضخم المحلى واضطراب نمو الانتاجيه فى انحدار المستوى التنافسى للولايات المتحدة . وهبط نصيبنا من التجارة العالمية بصفة عامة ، وكذلك فى كثير من المنتجات ، وبالإضافة الى ذلك ، حدوث تفوق فى النوعية على كثير من السلع التى تنتجها الولايات المتحدة . وفى بعض الاصناف التى تعودنا أن نكون فيها مصدريين تماما ، أصبحنا مستوردين تماما ، وعندما واجهنا التزايد فى أسعار الطاقة ، تدهور مركزنا التجارى بصورة أكبر ، لأن خطوط الانتاج التى كنا نتمتع فيها بميزة نسبية لم تكن بضخامة الحجم التى تكفى لتعويض الزيادة التى حدثت فى أسعار البترول ، والخسائر التى وقعت فى أسواق التصدير ، الى جانب التحول الى الاستيراد . ولقد حافظت الزراعة على مركزها القوى ، وكذلك الطائرات النفاثة ، والمواصلات ، والحاسبات الالكترونية ، والصادرات غير المنظورة . واذا ما أخذنا انخفاض قيمة الدولار الذى ساد لعدد من السنوات فى الحسبان ، فاننا نلاحظ تحسن صادرات الولايات المتحدة بدرجة كبيرة ، مما أظهر فائضا فى ميزان العمليات الجارية الآن ، بينما أن هناك عجز فى الميزان التجارى .

ان من الامور الهامة بالنسبة للولايات المتحدة باعتبارها واحدة من الدول التى تصدر عملة رئيسية فى النظام النقدي العالمى ، أن تحاول المحافظة على دولار مستقر ، ولهذا فاننا نحتاج الى أن يكون لدينا حسابات خارجية قوية . وفى هذه اللحظة ، فان لدينا ميزان جيد ، الا أن مركزه ضعيف وهش ، ومن ثم لا يمكن لنا أن نتنازل عن أهدافنا فى استعادة الميزة التنافسية لصادرات الولايات المتحدة فى الاسواق العالمية . كما لا يمكن لنا أن نتخلف عن محاولة الحد من وارداتنا عن طريق الانتاج الفعال والاكثر اقتصادا سواء فى الطاقة أو الواجهة الأخرى ، وهذا هو دور الحسابات الاجنبية « الخارجية » فى اقتصاديات جانب العرض .

## ملخص

ان هذه المقدمة يمكن تلخيصها كما يلي : ان ادارة الطلب باعتبارها سياسة تتبع من النظم النظرية القائمة على أساس الطلب ، ينبغي أن توضع في أبعادها الصحيحة ، وقد نتج عنها كثير من الخير ، عند النهوض من كبوة ومشاكل الثلاثينات واقتصاديات الفترة المبكرة فيما بعد الحرب العالمية الثانية ، الا أن هذه السياسات قد أصبحت غير كافية لمواجهة المشاكل الحالية ، وخاصة تلك التي يبدو أنها ما زالت تنتظرنا فيما تبقى من عقد الثمانينات .

ان الاهتمام لا يقتصر على الطلب الذي يجعل ذلك المنهج قاصرا ، بل أن الامر ينصب أساسا على السياسة الكلية .

ان تعداد الموضوعات ، الآن ، سيظهر بوضوح أن هذه المشاكل الحالية انما هي مشاكل هيكلية ، وليست مشاكل كلية ، أو شاملة وأنها تتطلب سياسات معينة محددة ، بعضها سياسات جزئية ، كما تتطلب كثيرا من القرارات التي تقوم على أساس تحليل موجه الى العرض . ان اقتصاديات جانب العرض ، وفقا للمفهوم الحالي ، تتناول السكان والانتاجية والطاقة ، والتشريع ، والبيئة ، والغذاء . وهذه القائمة ليست على سبيل الحصر ولكنها شاملة .

ان وجهة نظر اقتصاديات العرض التي قدمناها هنا تختلف عن وجهة نظر الشعبين (\*) Populists التي تساوى بين تحليل جانب العرض والتخفيضات العامة للضرائب ، والتي تقترب كثيرا من تلك الآراء التي ينادى بها أنصار ادارة الطلب الكلى . ان فكرة الشعبين لا تقوم على أساس اختبارات جادة عملية ، ولكن على افتراض أو فرض نظري هو أن معدلات الضرائب الجديدة تؤدي إلى

---

(\*) المترجم : الشعبيون Populists هم أعضاء حزب سياسي انشئ في الولايات المتحدة عام ١٨٩١ ويدعى أنه يمثل الافراد العاديين ، وبخاصة المزارعين ، ويتبنى سياسته تحرير سك العملة ، وضرورة سيطرة الحكومة على الاحتدات .

خفق الحوافز الى الحد الذى قد يتوقع معه أن تحريرها من الضرائب سيؤدى الى اطلاق كميات ضخمة من الطاقة المخزنة التى ستؤدى بدورها الى رفع الانتاجية بكميات هائلة .

وأخيرا ، فقد تم ادخال بعض الاعتبارات الدولية فى البحث ، وبصفة عامة يمكن القول أنه يبدو أن أمريكا قد فقدت ميزتها التنافسية . وهذا يؤدى الى اختلال الميزان التجارى ، ويضعف من قوة الدولار ، ويزيد من التضخم ، ويشجع على فرض القيود التجارية ، ولهذه الاسباب فانه يبدو أن ترويج الصادرات وتوفير استهلاك الطاقة يقدمان أفضل الفرص للنجاح فى التغلب فيما نعانيه من نقص فى « الطاقة » .

০৬

০৬

০৬

০৬

০৬

০৬



## الفصل الثاني



## تنفيذ سياسات جانب العرض

حتى يمكننا أن نفهم ونقدر السياسات الجديدة لجانب العرض من ناحية تنفيذها ، فإني سأقدم عرضاً لنفس الموضوعات على جانب الطلب الذي يعرفه الجميع بدرجة أكبر .

إن أحد وجوه التمييز الهامة لهذه السياسات هو الفصل بين الإجراءات السياسية الحكومية أو الاختيارية وبين القواعد المحددة . وقد قام بتأكيد الأخيرة ، إلى حد كبير ، ميلتون فريدمان Milton Friedman الذي يميل إلى أن يربط بين نمو عرض النقود ونمو المصروفات العامة ، وبين نمو إجمالي الناتج القومي الاسمي . وهذه قد تكون أو لا تكون قواعد جيدة ، ولكن تحييدها كعناصر للسياسة الكلية هو أمر منفصل تماماً عن جعلها قواعد مركزية ومسيطرة ، وبمعنى آخر فإنه يمكن وجود هاتين القاعدتين أو غيرهما من القواعد البسيطة مع بقاء قيام قوى السوق بأداء دورها في التخصيص .

إن بعض الأمثلة للسياسات الاختيارية هي الاقتراحات المعتادة لمقاومة آثار الدورات الاقتصادية Counter - cyclical والخاصة بعرض النقود ، والانفاق العام ، والإيرادات العامة ( الضرائب ) وسياسة التجارة الخارجية « للسير عكس الرياح » - لتقييد الاقتصاد عندما يبدو أنه ينمو بقوة تفوق الحد ويولد ضغوطاً تضخمية ، أو لتقوية الاقتصاد عندما يبدو أنه ينمو ببطء بدون أية ضغوط تضخمية ملحوظة .

وبدون القيام بفرض قواعد بسيطة مثل تلك المعايير الفريدمانية Friedmanesque criteria عن عرض النقود ونمو الانفاق العام فإننا يمكن أن نضع أو نشكل سياسية التوماتيكية وفقاً للمبادئ التي اقترحها ويليس و. فيليبس A. W. Phillips (١) . إن المصروفات العامة يمكن زيادتها أو تقييدها على

(١) A. W. Phillips : "Stabilization Policy in a Closed Economy," Economic Journal 64, (June 1954) : 290-323.

أساس النقص أو الارتفاع في الأهداف الحقيقية لاجمالي الناتج القومي ، عن طريق قواعد الجمع بين المستويات والاشتقاق والتكامل ، وهي كلها أدوات تصحيح تستخدم بشكل تقليدي في دعم وتثبيت النظم الهندسية . أما بالنسبة للبحث الحالي ، فإن الخاصية الرئيسية التي تسترعى الاهتمام هي الخاصية الأتوماتيكية لتلك الأدوات ، وهي أكثر تعقيدا من القواعد الفريدمانية ومع ذلك ، فإنها أتوماتيكية ، وتعمل من خلال مبادئ إدارة الطلب ، وأحد أنواع الأدوات الأتوماتيكية التي توجد في النظام بحكم طبيعته ، هي المثبت الأتوماتيكي (Automatic, or built-in, stabilizer) .

أن هذه الأدوات تتمثل في الضريبة التصاعدية على الدخل ، والتعويضات عن البطالة ، والتأمين على ودائع البنوك ، وعدد من الاجراءات الوقائية الأخرى التي قمنا بتنفيذها في الولايات المتحدة عقب التجربة المريرة التي عايننا منها في الثلاثينات . وهذه الاجراءات يجري اعمالها في « الاوقات الصعبة » لتقوية الاقتصاد ، كما انها تقوم ايضا بايقاف التوسع بطريقة تلقائية ، وهو ما يصدق بصفة خاصة في حالة الضريبة التصاعدية على الدخل التي تخلق نوعا من « الثقل المالي Fiscal drag » الذي يتعارض مع التوسع .

ويمكن رؤية بعض الخصائص الاحصائية والاثار الضمنية لعمل المثبتات

Stabilizers في جدول رقم (١) ، الذي تفسره المذكرة الملحقة به .

ان عمل السياسة الاقتصادية الكلية في الواقع في الولايات المتحدة يختلف عما يرد في الكتب المدرسية من اوصاف تتضمن أن صانعي السياسة يمكنهم أن يقوموا باعمال او ايقاف الدوافع Stimulus بمجرد اخطارهم بالرغبة في ذلك . اذ أن العملية من الناحية الواقعية هي عملية معقدة وصعبة وبطيئة ، وغالبا ماتكون من الصعوبة بحيث يمكن القضاء على أهدافها بسرعة ، ان أقوى الأسباب التي تشد من أزر السياسات الأتوماتيكية هي أنها لا تتطلب مجهودا مضمنا لاقتراحها أو الجدل والمناقشة بشأنها ، أو التصويب عليها في كل مرحلة ، اذ أن من المفروض أن تصبح نافذة فورا . ان المثبتات الذاتية built-in Stabilizers تقوم باداء عملها في سكون ولقد أمكنها ،

جدول رقم ( ٢ ) بعض المؤشرات الاقتصادية

السنة	إجمالي الناتج القومي الحقيقي مليار دولار أمريكي سنة ١٩٧٢	الناتج القومي الحقيقي النسبة المئوية للتغير %	صافي الدخل الحقيقي مليار دولار أمريكي أسعار سنة ١٩٧٢	تحويلات إلى اشخاص مليار دولار أمريكي (النسبة المئوية)	البطالة
١٩٥٠	٥٢٤ر٨	٨٧	٣٦٢ر٩	١٤ر٤	٥ر٢
١٩٥١	٥٧٩ر٤	٨٢	٣٧٢ر٧	١١ر٦	٢ر٢
١٩٥٢	٦٠٠ر٨	٢٧	٢٨٣ر٢	١٢ر١	٣ر٠
١٩٥٣	٦٢٣ر٦	٣٨	٣٩٩ر١	١٢ر٩	٢ر٩
١٩٥٤	٦١٦ر١	-١٢	٤٠٣ر٢	١٥ر١	٥ر٥
١٩٥٥	٦٥٧ر٥	٦٧	٤٢٦ر٩	١٦ر٢	٤ر٤
١٩٥٦	٦٧١ر٦	٢١	٤٤٦ر٢	١٧ر٣	٤ر١
١٩٥٧	٦٨٣ر٨	١٨	٤٥٥ر٦	٢٠ر١	٤ر٣
١٩٥٨	٦٨٠ر٩	-٤ر٠	٤٦٠ر٧	٢٤ر٢	٦ر٨
١٩٥٩	٧٢١ر٧	٦٠	٤٧٩ر٧	٢٥ر٢	٥ر٥
١٩٦٠	٧٢٧ر٢	٢٢	٤٨٩ر٧	٢٧ر٠	٥ر٥
١٩٦١	٧٥٦ر٥	٢٦	٥٠٣ر٨	٣٠ر٨	٦ر٧
١٩٦٢	٨٠٠ر٣	٥٨	٥٣٤ر٩	٣١ر٦	٥ر٥
١٩٦٣	٨٣٢ر٥	٤٠	٥٤٢ر٣	٣٣ر٤	٥ر٧
١٩٦٤	٨٧٦ر٤	٥٣	٥٨٠ر٨	٣٤ر٨	٥ر٢
١٩٦٥	٩٢٩ر٣	٦٢	٦٦٦ر٣	٣٧ر٦	٤ر٥
١٩٦٦	٩٨٤ر٨	٦٠	٦٤٦ر٨	٤١ر٦	٣ر٨
١٩٦٧	١٠١١ر٤	٢٧	٦٧٣ر٥	٤٩ر٥	٣ر٨
١٩٦٨	١٠٥٨ر١	٤٦	٧٠١ر٣	٥٦ر٤	٣ر٦
١٩٦٩	١٠٨٧ر٦	٢٨	٧٢٢ر٥	٦٢ر٨	٣ر٥
١٩٧٠	١٠٨٥ر٦	-٢	٧٥١ر٦	٧٦ر١	٤ر٩
١٩٧١	١١٢٢ر٤	٣٤	٧٧٩ر٢	٩٠ر٠	٥ر٩
١٩٧٢	١١٨٥ر٩	٥٧	٨١٠ر٣	٩٩ر٨	٥ر٦
١٩٧٣	١٢٥٥ر٠	٥٨	٨٦٥ر٣	١١٤ر٠	٤ر٩
١٩٧٤	١٢٤٨ر٠	-٦	٨٥٨ر٤	١٣٥ر٤	٥ر٦
١٩٧٥	١٢٣٣ر٩	-١	٨٧٥ر٨	١٧٠ر٩	٨ر٥
١٩٧٦	١٣٠٠ر٤	٥٤	٩٠٧ر٤	١٨٦ر٤	٧ر٧
١٩٧٧	١٣٧١ر٧	٥	٩٣٩ر٨	١٩٩ر٣	٧ر٠
١٩٧٨	١٤٣٦ر٩	٤٨	٩٨١ر٥	٢١٤ر٦	٦ر٠
١٩٧٩	١٤٨٣ر٠	٣٢	١٠١١ر٥	٢٣٩ر٩	٥ر٨
١٩٨٠	١٤٨٠ر٧	-٢	١٠١٧ر٧	٢٨٤ر٠	٧ر١

ملحوظة : تلاحظ مبيوط إجمالي الناتج القومي الحقيقي في سنوات الركود ١٩٥٣ - ١٩٥٤ و ١٩٥٧-١٩٥٨ و ١٩٦٦-١٩٧٠ و ١٩٧٣-١٩٧٥ و ١٩٧٩ - ١٩٨٠ إلا أن صافي الدخل

فعلا ، أن تسهم بقدر كبير في الاستقرار الاقتصادي الذي تحقق فيما بين سنة ١٩٤٦ ، وسنة ١٩٧٣ . وعلى سبيل المثال فقد كانت التغيرات في صافي الدخل *disposable income* أكثر اعتدالا عن التغيرات في اجمالي الناتج القومي ، ومن المحتمل أن يكون التصاعد في نظام الضرائب على الدخل الفردي قد ارتفع الى حد كبير - كما يعتقد أنصار مدرسة الشعبين *Populist* الذين ينادون بسياسة جانب العرض - إلا أن ذلك ليس بسبب قصور في الاتوماتيكية ، وإنما هو خطأ واضع السياسات .

ان الولايات المتحدة لم تقبل القواعد الصارمة ، على الرغم من المناذاة كثيرا بضرورة اتباعها ، إذ إن كل السياسات ، سواء كانت اختيارية أم تدعو الى انشاء قواعد ، لابد وأن تمر بعملية مراجعة الاقتراحات التي تتولاها الادارة الفيدرالية وكلا من مجلسي الكونجرس . ان المناقشات العامة ، وتقارير اللجان والتصويت وعملية التوفيق بين الاراء المختلفة لمجلس النواب والشيوخ ، وكلها تتطلب قدرا كبيرا من التأثير على الناس بين كل مرحلة واخرى ، لاشك انها تستغرق وقتا طويلا ، ولقد تطلب الامر من الرئيس جونسون عامين ، انتهيا في عام ١٩٦٨ ، لكي يقوم الكونجرس باقرار قانون بفرض ضريبة على الحدود العليا من المصروفات ، وذلك للانفاق على حرب فيتنام . أما السياسة النقدية فيمكن تغييرها بسرعة أكبر عن طريق بنك الاحتياطي الاتحادي *Federal Reserve System* ، إلا أنها لسوء الحظ لا يمكن أن

---

الذي يمكن التصرف فيه لم ينخفض في تلك الفترات ، فيما عدا الفترة ١٩٧٣ - ١٩٧٤ ، أما في كل المرات الاخرى التي يحدث فيها الانخفاض فان صافي الدخل يستمر في الارتفاع ، ويرجع ذلك الى حد كبير الى زيادة تحويل المدفوعات من القطاع العام الى الاشخاص أما التحويلات والتي لم يتم تعديلها تبعا للتضخم، فانها تحقق قفزات كبيرة كلما هبط اجمالي الناتج القومي ، وقد تحدث القفزات في فترات اخرى أيضا لعدد من الاسباب المتنوعة ، وفي بعض الحالات تكون التحويلات *indexed upwards* ، بينما في حالات اخرى يتم توزيعها على أسس أكثر اتساعا وأكثر تحديرا ، ويدين العمود الموجود في الجانب الاسر معدلات البطالة ، التي تتزايد بشكل ملحوظ عند هبوط اجمالي الناتج القومي الحقيقي وفي نفس الوقت ، يمكن ملاحظة أن التحويلات ترتفع بدرجة كبيرة عندما يرتفع معدل البطالة ، إذ أن هناك جزءا كبيرا من التحويلات يمثل التعويضات عن البطالة .

تحمل وحدها عبء السياسة بأكملها ، كما انها تستغرق وقتا طويلا في البداية قبل ان تصبح فعالة .

ان الاستقلال القانوني لنظام الاحتياطي الفيدرالي Federal Reserve System والذي تهيء له المرونة في تصرفاته ، ليس في الواقع استقلالا كاملا من الناحية العملية ، اذ أنه يجب أن يعرض سياساته للتدقيق العلني من جانب الكونجرس وفقا لنصوص قانون همفري - هوكينز . كما أن رئيسه يخضع لاختيار رئيس الولايات المتحدة « مع موافقة مجلس الشيوخ » مرة كل أربع سنوات . وللإسراع بعملية وضع السياسة ، فقد طلب الفرع التنفيذي ، احيانا ، منحه سلطة تقديرية لتغيير شرائح ضريبة الدخل صعودا وهبوطا بمبالغ محدودة كي يقوم بتنفيذ السياسة الضريبية بسرعة أكبر ، الا أن هذه السلطة لم يمنحها ذلك الكونجرس « الغيور » الذي يحرص على أن يكون هو الاصل في اصدار التشريعات المالية عن طريق لجنة الوسائل والاجراءات .

وباختصار ، فان ادارة الطلب يجرى تطبيقها بقوة ، ولكن عملها يتم بدرجة لا تتسم بالسهولة الكاملة ، كما انها تتعرض للتأخر وطول الوقت اللازم للاجراءات ، وبينما تصدق تلك الملاحظات بالنسبة للسياسة المحلية ، الا اننا ينبغي الا نفعل أن السياسة الاقتصادية الدولية تتزايد اهميتها يوما بعد يوم ، كما أن تنفيذها يؤدي الى التعرض الى بعض الموضوعات المختلفة تماما . . .

ان أكثر ما تهتم به السياسات الدولية هو وضع وتحديد التعريفات الجمركية أو القيود الجمركية الاخرى على التجارة ، وثبتت التغيرات في سعر الصرف ، ان فرض تعريفات محددة على سلعة أو نوع معين من السلع - مثل الاحذية ، والمنسوجات ، وأجهزة التلفزيون ، وآلات التصوير ، والصلب وما شابهها - لا يعتبر من قبيل السياسات الكلية ، أما المستوى العام للتعريفات على كافة السلع ، والاتجاه العام نحو تحرير التجارة ، كما هو الحال لما تناوله حلقة كيندي Kennedy Round وحلقة طوكيو Tokyo Round فانها موضوعات تتصل أساسا بالسياسات العامة .

وفى هذا الصدد فإن العملية تختلط فبينما للرئيس بعض السيطرة الشخصية فى تنفيذ أسعار التعريفة ، الا أن الكونجرس يجب ان يقوم بالتصويت على تلك الموضوعات الشاملة مثل ما تناوله حلقة طوكيو .

أما بالنسبة لسياسة التدخل المباشر لدعم الدولار ، فإن هذا الامر يخضع لرقابة « الاحتياطي الفيدرالى » Federal Reserve سواء كان ذلك فى عمليات السوق المفتوحة او فى عمليات التبادل التى تجريها البنوك المركزية ، وفى عمليات الخزانه لبيع الذهب ، بيد أن تلك المجموعة المعقدة من العوامل التى تؤثر فى أسواق رأس المال وأسعار الصرف إنما هى نتاج العملية الشاملة لوضع السياسة فى اطار البيئة الاقتصادية بأكملها .

#### تنفيذ سياسات جانب العرض

كما حاولت أن أوضح فى الفصل الأول ، فإن سياسات جانب العرض تتناول الخصائص الهيكلية للاقتصاد والمشاكل المتنوعة التى ظهرت فيما يتعلق بها - التوزيع السكانى ، والانتاجية والطاقة والتشريع ، والبيئة والغذاء ، الا أن هذه المشاكل ليست على سبيل الحصر ولكنها على سبيل المثال .

ونظرا لأهمية هذه الموضوعات فإننا سنحاول أولا أن ننظر الى بعض سياسات جانب العرض المرتبطة بتلك الموضوعات ونتعرف على مشاكل تنفيذها . ان أحد الموضوعات التى تسترعى الانتباه فى المشكلة السكانية هى وضوح البطالة بين الشباب . وقد يكون ذلك بسبب البطالة بين السود أو البطالة فى المناطق الحضرية . وهذه إحدى المشاكل الخطيرة والمعقدة فى ذات الوقت والتى لم يتم فهم كافة جوانب حلها فى نفس الوقت التى لا يعطيها كثير من الاقتصاديين القدر الكافى من الاهتمام ، والذين يعتقدون أنه يمكن التخلص منها اذا ما أمكن تحرير التشريع الخاص بالحد الأدنى للاجور ، وكما ذكرت فى الفصل الاول فإنه يجب إلغاء الزيادات التى طرأت على الاجور واعادتها الى مستواها السابق او اعطاء تفضيل للشباب Youth differential . وهذا أحد الواجه التقليدية للسياسة الهيكلية ، وليس من قبيل السياسة الكلية ، ويمكن ان يطلق عليه ايضا سياسة لجانب



العرض • ويبدو لي أن الأمر يستحق المحاولة ، بيد أنه إذا حاولت السيطرة التنفيذية تقديمه فإنه سيواجه معارضة شديدة من الكونجرس ، وقد تقوم هذه المعارضة على أساس تفكير مستقل وهو أن إحدى علامات التقدم الاجتماعى فى دولة غنية هى قدرتها على رفع مستويات المعيشة عند ادنى درجات السلم ، وقد تكون المعارضة مجرد رد فعل عفوى يقوم على أساس التفكير بأن هذا الامر كان ممكنا فى الحقبة الماضية عندما كان المستوى الأدنى للاجور فى الحقيقة قريبا او اقل من حد الكفاف مع ازدياد درجة انتشار الفقر ، ولكن الكونجرس لن يكون وحده مصدرا للمعارضة باكملها ، بل ان حركة نقابات العمال ستسهم ايضا بالتأثير على الكونجرس ، وفى النهاية ، فان تنفيذ سياسة جانب العرض يصبح امرا بالغ الصعوبة ، التى كان الاقتصاديون ، فى الواقع ، هم الذين أوصوا بتطبيقها ، ولكن الكونجرس لم يقبلها •

وإذا ما كان الامر يتطلب ضرورة وجود تأييد على المستوى الفيدرالى لعملية التدريب أثناء العمل فى منشآت القطاع الخاص ، بغرض تحقيق زيادة فى الانتاجية ، فإنه سيصبح من الضرورى أن يكون هناك نوع من الدعم لاجور العمال الشبان غير ذوى الخبرة • وهذا بدوره سيؤثر فى هيكل الأجور ، ومن ثم يتعرض لمعارضة اتحادات العمال ، ولذا فان الامر يتطلب وجود تأييد أقوى واوسع انتشارا عما يبدو أنه موجود حاليا سواء فى دوائر الكونجرس أو فى دوائر الادارة ، والامر كما يبدو بالنسبة لى ، مجرد سياسة صريحة وجيدة من سياسات جانب العرض ، الا أن تنفيذها مشكوك فيه •

وهناك معارضة شبيهة بذلك ، أو يمكن القول بأنها نقص فى التأييد المتحمس الذى يصاحب عملية زيادة نشاط البحث والتنمية R & D فى القطاع الخاص عن طريق تقديم الدعم له على المستوى الفيدرالى • وبسبب الرغبة فى خفض الاعتمادات المدرجة بالموازنة ، ابتداء من قانون الرئيس جونسون بالضريبة الاضافية وضبط المصروفات الصادر فى عام ١٩٦٨ ، فان الدعم الفيدرالى للبحوث والتنمية سواء بالقيمة الحقيقية ، أو كنسبة الى اجمالى الناتج القومى ، ثم خفضه بدرجة كبيرة حتى أواخر العقد عندما بدأ شىء من التحول المتواضع ، وعلى امتداد تلك الفترة الطويلة ، كان مما لا شك فيه ان هذا التقييد قد حد أيضا من عملية الابتكار والتجديد • ولما كان الاستثمار

الكلى قد عانى نسبيا شيئا ما ، فان الاستثمار الخاص الموجه لعمليات التحديث modernization والى عمليات التحسين الفنى ، قد عانى أيضا بدوره . ان السياسة السلمية التى تبدو واضحة تماما ، هى أنه من الضرورى إعادة الدعم الفيدرالى على أساس متزايد ، ولا ينطبق هذا على البحوث والتنمية فقط ، بل ينصرف أيضا الى البحوث الأساسية . ان هناك بعض الدلائل التى تشير الى أنه مع انتعاش التوسع فى الدفاع القومى ، بالقيمة الحقيقية ، سيكون هناك مبالغ أكبر توجه الى البحوث والتنمية ، وعلى الرغم من أننى لا أجادل فيما يتعلق بالبحوث والتنمية العسكرية ، فاننى أدرك تماما أن البحوث والتنمية العسكرية قد أفادت كثيرا فى التطبيقات المدنية . وبينما قد نجد أن الادارة الجديدة ستتجنب زيادة الدعم للبحوث والتنمية . فانها بالتأكيد ستتعاطف مع التوسع فى الجانب العسكرى ، وسينهج الكونجرس نهجها أيضا .

ان تخفيضات الضرائب التى اقترحتها لجنة « كيمب - روث » Kemp-Roth انما هى تخفيضات عامة فى معدلات الضرائب الشخصية ، وهى بهذا الوصف تعتبر سياسات كلية خالصة ، بدون أن تكون لها أهداف على جانب العرض من ناحية تشجيعها للنشاط الاستثمارى . ولحسن الحظ ، فان الادارة قد ضاعفت من تأثير التخفيضات فى الضرائب الشخصية ، باقتراح نظام الاسراع بمعدلات الاهلاك ، وهذا الاقتراح - كما أتوقع - انما هو بهدف تحسين مستوى التكوين الرأسمالى ، ومن ثم فانه سيؤدى فى النهاية الى زيادة الانتاجية ، أما مقترحات « كيمب روث » Kemp-Roth فان أثرها الأولى سيكون هو زيادة القوة الشرائية لدى المستهلك ، وسيؤدى الى زيادة التكوين الرأسمالى عن طريق زيادة مستويات النشاط . أما ما اذا كان ذلك سيؤدى مباشرة الى تحسين حوافز العمل وزيادة الانتاجية بهذه الطريقة ، فان ذلك أمر له مشاكله المعقدة .

وعلى المستوى الدولى ، فان السياسات الموجهة الى العرض ينبغى أن يصحبها تخفيض فى واردات النفط وتوسع فى الصادرات . وينبغى أن تعمل هذه السياسات لزيادة مستمرة فى قوة الدولار ، وكنتيجة لهذا الأثر فانها ينبغى أن تؤدى الى ايقاف أو انقاص حجم التضخم ، فقد ساد الاحساس فى أثناء فترات الانخفاض الشديد فى قيمة الدولار فيما بين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ أننا قد أضفنا ما بين ١٪ الى ٢٪ الى معدل التضخم نتيجة لضعف سعر

الصرف • ان السياسة ينبغي أن يكون هدفها هو استقرار الدولار ، وليس الارتفاع المستمر في سعر صرف الدولار ، ولا تحقيق قفزات في أسعار صرفه •

ما هي امكانات اتباعنا لسياسات جانب العرض التي تؤيد وتدعم ثبات الدولار مع تحقيق موقف تصديري صاف ؟ • لقد رأينا فعلا الخطوة الاولى في رفع الرقابة عن أسعار البترول ، وقد نرى قريبا السياسة التي تليها في تحرير أسعار الغاز • وقد تم اتخاذ هذه الخطوات بموجب قرارات من رئيس الولايات المتحدة ، ولم يواجه تنفيذها أية صعوبات حتى الآن • والنتائج المرجوة منها هي تشجيع توفير الطاقة عن طريق مساواة الاسعار في الولايات المتحدة بأسعار الدول الرئيسية المشتركة معها في الانتاج باستثناء المكسيك وكندا • ويمكننا أن نلاحظ فعلا انخفاض حجم الواردات من البترول تحت تأثير الزيادات الماضية في الاسعار • ومن المتوقع أن تزداد سرعة هذه العملية بعد ما تم تحرير أسعار البترول تحريراً كاملاً ، كذلك فإن الأسعار الجديدة سيكون من مؤداها أن تشجع على زيادة الاستكشاف ومن ثم تحقيق زيادة مادية في العرض وهو ما سيؤدي أيضا الى انقاص الواردات •

ان الولايات المتحدة لم تنجح اطلاقا في انشاء مجالس عامة لتقوم بتشجيع الصادرات على نطاق واسع • فقد أدت المناقشات والمجادلات القانونية والقوى غير الفعالة الى ما هو أقل كثيرا من النجاح الكامل • ولكن ما زال هناك قدر كبير من الشعور المخزن الذي يؤكد بأن هناك الكثير الذي يمكن عمله لتشجيع وتيسير الصادرات ، بحيث يمكن للمكاسب منها أن تحقق الهدف المنشود •

وهناك أسلوبان محددان فيما يتعلق بالمناقشات الخاصة بالسياسة الصناعية ما زال قيد البحث لزيادة التوسع في الصادرات • وأحد هذين الأسلوبين هو تأسيس شركة تجارية أمريكية ، تقوم على نفس طراز الشركات اليابانية الناجحة ، ومع ان امكان تحقيق ذلك ما يزال موضع تساؤل ، فان الأمر يستحق المحاولة بالتأكيد ، وبالطبع فان تنفيذه يقتضى أولا ازالة بعض العقبات الكثيرة ، ومنها اتاحة الفرصة أمام مثل هذه الشركة الضخمة للعمل في ظل قوانيننا القائمة لمحاربة الاحتكار ، وكذلك قوانيننا الخاصة بالأعمال

المصرفية . ومثل هذه الشركة الضخمة لا بد أن تتضمن عناصر صناعية وملاحية ، ومصرفية وتجارية . وهذه السياسة الجديدة قد تم وضعها موضع التنفيذ مؤخرا .

أما الأسلوب الآخر فهو محاولة تحديد الصناعات الرابحة في الحقبـة القادمة - عقد أو أكثر . فان صناعات الالكترونيات الصغيرة والأجهزة البصرية المصنوعة من الالياف ، وتخزين وتوصيل المعلومات ، وربما الهندسة الحيوية ، غالبا ما يتم ذكرها كصناعات المستقبل ، بل ويجرى دفعها بين الدول المتنافسة في الوقت الحاضر . والأمر لا يتعلق فقط باختيار الصناعات الناجحة أو الرابحة ، ولكن أيضا بضرورة تجديد الصناعات التي انحدر مستواها ، مثل صناعة الصلب ، ومساعدة الصناعات الأخرى التي تتمتع فيها بميزة نسبية مثل الزراعة والقمح . وبالنسبة لتلك الصناعات التي تتعلق بالموارد الطبيعية ، فان المسألة هي ضرورة المحافظة على مركزنا فيها على الرغم من عدم ربحيتها مثل الصناعات الأخرى على المستوى العالمي .

ان السياسة الصناعية الشاملة ، وتلك العملية الخطرة في اختيار الصناعات الرابحة ، وتأسيس شركة تجارية كبرى ، انما تمثل خطوفا محتملة يمكن للسياسة اتباعها ، فكلها لم يتم تنفيذها بعد ، ولكنها كلها تبشر بالأمل ، وكلها قابلة للمناقشة ، ويبدو لى أنها بدون شك سياسات تتعلق بجانب العرض ، وما زالت الفرصة متاحة أمامها للتنفيذ .

#### سياسات الدخول وربطها بمستوى الأسعار

ان هناك مجموعة معينة من السياسات لم يتم ذكرها ، ولكن يمكن مناقشتها الآن ، وهى سياسات الدخول . ان احدى الطرق للنظر الى هذه الموضوعات ، هى اعتبار سياسات الدخول من قبيل ادارة الطلب ، ويمكن القول بأن نظام ضريبة الدخل يتم استخدامه لمعاينة المؤسسات التى تمنح زيادات مفرطة فى الأجور ، أو التى تفرض زيادات كبيرة فى الأسعار ، أو لمكافحة ربات البيوت والمؤسسات لقبولها إرشادات الزيادة فى الأجور أو الأسعار . وكلها تبدو ببساطة أمورا تتعلق بالاقتصاد الكلى من ناحية نظام الضرائب لتحقيق أهداف تضخمية معينة .

ولقد سبق لى أن ذهبت مذهبا مماثلا ، إلا أنه يقدم خاصيتين مختلفتين .  
فهو فى المقام الأول ، يجعل من الانتاجية المفتاح الذى يضبط به المتغيرات  
الأخرى ، بمعنى أن زيادات الأجور يجب أن تكون محدودة بمتوسط متحرك  
للزيادة فى الانتاج ، كما أن معدل صافى الربح بعد الضرائب ينبغى أن يتحرك  
بنفس الدرجة التى تتحرك بها الانتاجية ، كما أن الضريبة على الشركات يمكن  
تعديلها بحيث تجعل معدل العائد الصافى على رأس المال يتفق مع المعدل  
المنصوص عليه . ان نظام الضرائب ، وليس جيوش المحاسبين ، يمكن الاعتماد  
عليه لتحقيق أهداف الخطة . أما الخاصية الثانية التى تضيف جاذبية لهذا  
الاقتراح ، فهى العدالة التى يقوم عليها . فهو يعامل المعدلات الاسترشادية  
للأرباح على نفس المستوى مع المعدلات الاسترشادية للأجور ، وبهذه الطريقة  
أصبح من الممكن أن نكسب موافقة اتحادات العمال ، وهى احدى الشروط  
الأساسية للتنفيذ .

ان ربط الأداء بالانتاجية ، وان كان يقدم مظهرا لاقتصاديات جانب العرض  
الا أن ذلك عبارة عن سياسة كلية ، ولا يختلف فى أساسه عن سياسات الدخول  
بصفة عامة . ان سياسات الدخول لا تحاول أن تبتدع تغييرات هيكلية فى  
الاقتصاد ، كما أنها لا تحاول تغيير قوانين الانتاج من الناحية المادية ، بمعنى  
أنها لا تركز مباشرة على زيادة الانتاجية ، وهى تحاول أساسا تثبيت ودعم  
ديناميكية توزيع الدخل ، فاذا ما أنتج ذلك أثرا على قوانين الانتاج ، فان ذلك  
انما يتم عن طريق تغيير ظروف السوق ، أى العملية التفاوضية بين الأجور  
والأسعار .

واذا ما أمكن استنتاج أن كافة السياسات الهيكلية ، وخاصة تلك التى  
تذهب الى ما وراء ادارة الطلب الكلى البحت ، قد تم تنفيذها الى أقصى حد  
ممكّن فى اطار نظامنا السياسى الحالى ، وإذا ما حدث أيضا أنه لم يتم التعامل  
مع الركود التضخمى بطريقة سليمة ، فاننى أعتقد أننا قد نعود الى سياسات  
الدخول باعتبارها الملجأ الأخير ، وهى ببساطة عبارة عن اجراء منظم لجمع  
شمل طرفى التفاوض «المنتجون والمستهلكون ، أصحاب العمل والمستخدمون»  
الى موقف لا يكونون فيه مقيدين بعملية اتخاذ القرار بطرق تحترم تماما - من  
الناحية النظرية - عامل الربح الفردى ، أو تعظيم المنفعة فقط ، لأن الاقتصاديين

ينادون بأن هذه الطرق تحقق أفضل مصلحة للمجتمع ، ومن وجهة النظر الفردية ، فانها لا يمكن أن تعنى هذه المصلحة عن طيب خاطر .

اننا لم نحاول تجربة سياسات الدخول فى الولايات المتحدة ، فان استرشادات كيندى - جونسون للأجور ، أو سياسة نيكسون الاقتصادية الجديدة (New Economic Policy) وارشادات كارتر الاختيارية لم يتم تنفيذها بكامل مفهومها . وكلها كانت اجراءات جزئية ، أكثر من كونها اجراءات شاملة ، كذلك فانها لم تكن متكاملة من خلال رؤية واضحة أو نموذج للاقتصاد فى مجموعه ، كذلك فانها لم تكن دائما ملزمة ، وفى العادة فان النظم الاختيارية أو الجزئية قلما تفلح فى بلوغ أهدافها .

ان هناك دورا ومكانا لسياسات الدخول فى ترسانة أسلحتنا التى نعدها لتحقيق استقرار الاقتصاد . وأحدى السياسات الأخرى المرتبطة بالموضوع هى ربط الأجور بمستوى الأسعار . ان أنصار السياسة الاتوماتيكية ، فى مقابل السياسة الاختيارية ، يجذبهم موضوع ربط الاجور بالاسعار ، لأنه يعمل عن طريق قواعد ثابتة ، وأحيانا يتم بحث الموضوع عند التفاوض على الاجور ، أو لاجراء تعديل فى المزايا التقاعدية ، أو لترويض بعض السندات التى تكفل دخلا ثابتا ، أو لتحديد أسعار الضرائب . فاذا ما كانت المبادئ والنقط التى يجرى عليها الحوار ستؤخذ مأخذ الجد ، فان الربط مع مستوى الاسعار ينبغى أن يكون شاملا وليس جزئيا ، تماما كسياسات الدخول .

وبينما أن الربط مع مستوى الأسعار يحقق ناحية من نواحي العدالة الاجتماعية على أساس أنه يمنع التضخم من تشويه توزيع الدخل بشكل كبير ، الا أن له عيوبه الكثيرة . اذ أنه لا يتناول مشكلة التضخم بأى علاج شاف ، بل انه يعترف بالتضخم كأمر واقع ، وهو يعترف بما قد جرى ويحاول تعديل الوضع طبقا له ، ويبدو لى أنه من الأفضل أن يقوم بعض « العقلاء » بعمل تعديلات محسوبة مضبوطة فى دخل أصحاب المعاشات ، مع مراجعات دورية فى أسعار ضريبة الدخل ، بدلا من ادخال عملية اتوماتيكية فى الاقتصاد ، واننى أقول هذا لأننى وجدت أن نماذج الاقتصاد الرياضى تميل الى عدم الثبات فى حالات الارتباط مع مستوى الأسعار ، بالمعنى الديناميكي ، بدرجة أكبر من حالات عدم الارتباط مع الأسعار ، أى أنه كلما ازداد ربط الاقتصاد بالأسعار ، كلما ازدادت حساسية جهاز الأسعار فى داخل النظام للهزات الخارجية .

وبهذا المعنى يمكن القول بأن الربط الكامل يميل الى أن يكون عنصرا لعدم الاستقرار .

### قبول المجتمع .

دائما ما تحظى التخفيضات العامة فى معدلات الضرائب بترحيب من جانب المواطنين جميعا ، وكذلك يحظى بالترحيب الربط الشامل للأجور بمستويات الأسعار ، خاصة فى فترات التضخم ، وقد يحتمل امكان اقناع المجتمع بقبول سياسة كلية بحثة ، وإذا ما تم فهم اقتصاديات جانب العرض بالمعنى الذى استخدمنا به هذا المصطلح ، فان السياسات الهيكلية المصاحبة غالبا ما لن تحظى بالقبول السهل من جانب كبير من المجتمع . وذلك نظرا لأنه عادة ما يتم تفضيل مجموعة معينة على حساب المجموعات الأخرى ، أو قد يتم إلحاق الضرر سواء بصفة مطلقة أو نسبية بمجموعة ما بالمقارنة بالمجموعات الأخرى ، وذلك على الرغم من أن تلك الآثار على المجموعات المعنية انما هى آثار مؤقتة ، ومن أن السياسات انما يجرى تنفيذها لتحسين الأداء الشامل للاقتصاد فى الأجل المتوسط .

ان المزاج الاجتماعى لا يكون دائما فى حالة النضج التى تسمح له بتقبل أفكار جديدة ، الا أن المجتمع والافراد كان لديهم الوقت الكافى لكى يستوعبوا فى أفكارهم الآثار الناجمة عن نقص البترول ، والقصور فى اجراءات حماية البيئة ، والبطالة الهيكلية ، ولقد شاهدوا الاخفاق المستمر للسياسات الكلية التقليدية ، ويبدو لى أن الوقت قد حان الآن لكى يقبل المجتمع أسلوبا جديدا بحق ، وسينتصف هذا الأسلوب بأنه جزئى فى طبيعته ، وذو أهداف اكبر وأكثر تحديدا ولكنه فوق كل شىء سيكون اعماق أساسا .

وفى مجالين لاقناع المجتمع بأهمية قبول هذا الأسلوب الجديد أو التوسع فى خطوط السياسة الحالية . فان من المهم أن لا يزيد من حجم ما يتوقع منها .

(١) من المحتمل أن تكون النتائج بطيئة - وليست سريعة - التحقق .

(٢) من المحتمل أن تكون المكاسب التى يتم الحصول عليها من تنفيذ

سياسة واحدة - متواضعة ، بل حتى لو تم التنسيق بين السياسات فى مجموعها .

(٣) من المحتمل أن لا يتم الوصول بدقة الى التنفيذ الكامل فى كل مرحلة تلو الأخرى .

ان عددا من السياسات الجيدة التى قد ترفع من معدل الاستثمار فى اجمالى الناتج القومى بنسبة قد تصل الى ٢٪ - وهى كسب كبير - يتوقع أن تضيق حوالى ١٥٪ الى معدل النمو ، وأن يخفض أيضا حوالى ١٥٪ من معدل التضخم ، وأن يضيف على الأقل ١٪ الى معدل نمو الانتاجية . وهذه كلها ليست مكاسب ضخمة ، ولكنها كلها فى الاتجاه السليم ، وهى فى مجموعها تضيف كثيرا الى مجموع اجمالى الناتج القومى ( المعدل وفقا للتضخم ) عن طريق اعمال قوانين الفائدة المركبة على مدى طويل من الزمن ، نسبيا ، ولكنها لا تقلب الاقتصاد رأسا على عقب بصورة جذرية ، وهى لن تعيدنا الى « الايام الخوالى الجميلة » التى كان فيها معدل النمو الحقيقى ٤٪ ومعدل البطالة ٤٪ ونسبة التضخم ٢٪ مع قطاع خارجى متوازن .

ان كثيرا من هذه السياسات ، التى يتم تنفيذها بجهد وعناية ، لتغطية الزيادة فى البحوث والتنمية، وتشجيع البحث العلمى ، وتدريب العاملين اثناء الخدمة ، وحوافز زيادة الادخار ، وحوافز الاستثمار وتقليل الطلب على الطاقة ، وهكذا - يمكن أن تزيد من المكاسب بشكل أكبر فى ظل سياسة كاملة لجانب العرض ، اذا ما توافر لها الوقت الكافى . وهذا ما يجب أن يتعلم المجتمع قبضوله . اذ انه أمر واقعى ، ويبشر بتحقيق نتائج ومكاسب حقيقية ، الا ان مثل هذه الاساليب السياسية يجب أن يتم اقناع الجمهور بها على أسس سليمة ، مع تجنب المبالغة فى محاولة الاقناع - بصفة خاصة - حتى يمكن تجنب الشعور بخيبة الامل أو ضياع الثقة على طول هذا الطريق المضنى .



## الفصل الثالث



# نظرية اقتصاديات جانبي العرض والطلب

## نظرة عامة

يتركب هيكل الاقتصاد بوجه عام بالشكل التالي

قطاع المؤسسات	الطلب على السلع الاستهلاكية	عرض العمل
= العرض من السلع الاستهلاكية	=	= الطلب على العمـال

( العرض والطلب على السلع الرأسمالية )

ان اقتصاديات العرض والطلب انما تقوم على أساس عملية تفريغ أو تصفية أسواق السلع تامة الصنع ، وعوامل الانتاج حتى يمكن تحديد الأسعار ، او اذا ما اردنا أن نعبر عن ذلك بطريقة أخرى ، حتى يمكن ايجاد مجموعة من الأسعار التي تؤدي الى تفريغ السوق .

وهذا اطار شديد البساطة لا يأخذ كثيرا من الأشياء في الحسبان - وهي بالتحديد قطاع عام - القطاع الدولي - القطاع المالي - مواقف الأصول / مقابل الخصوم ( والتغيرات التي تطرأ عليها ) وعرض النقود .

في داخل المؤسسات ، يتم انتاج نوعين من السلع : السلع الاستهلاكية ، والسلع الانتاجية . وتستخدم الاولى بواسطة القطاع المنزلي لغرض الاستهلاك النهائي . وهي تكون جانب الطلب في علاقة العرض والطلب على السلع . كذلك فان المؤسسات تنتج سلعا لمؤسسات أخرى ، وبعض هذه السلع يكون سلعا وسيطة ، ولا تزال تحتاج لاجراء عمائيات أخرى عليها ، وسيتم بحثها فيما بعد تحت موضوع « تجليل المدخلات والمخرجات » ، لكن بعضها الآخر يكون سلعا تامة الصنع ، وهي سلع تستخدم لانتاج سلع أخرى . وهذا م ٤ - ( العرض والطلب )

السييل المتدفق من السلع ، في داخل قطاع المؤسسات ، يطلق عليه اسم التكوين الاستثمارى أو الرأسمالى ، وهذا هو معنى العبارة الموجودة بين الأقواس تحت قطاع المؤسسات .

ان النظرية القائلة على أساس الطلب تؤكد دور الطلب فى هذا الوضع . وهى تحلل الطلب على السلع من جانب القطاع المنزلى والطلب على العمل من جانب المؤسسات ، والطلب على السلع الرأسمالية من قبل المؤسسات ، وهى بذلك تفترض ضمئيا بأن امدادات كافية من السلع الرأسمالية ستأتى من قطاع الاعمال ويتناول نموذج الاقتصاد الكلى هذه العناصر التى تكون الطلب للاقتصاد كوحدة واحدة أو كقطاعات كبيرة منه ، أما النموذج الأكثر تفصيلا الذى يقوم على أساس الطلب ، فإنه يفصل الطلب على السلع - وأيضاً على العوامل الأخرى - إلى مكونات فرعية عديدة ، مثل أنواع الانفاق الاستهلاكية وأنواع السلع الرأسمالية ، وأنواع المستثمرين ، ومن الممكن أيضاً أنواع المدخلات من عنصر العمل ، ومع أن مثل هذا النموذج قد يكون ضخماً ومفصلاً ، فإنه قد يظل نموذجاً قائماً على أساس الطلب وموجهاً نحو تحليل الطلب الكلى ، أو إدارته عن طريق تجميع الطلب على العناصر .

وعلى الجانب الآخر ، فإن نظرية جانب العرض ، توجه اهتماماً خاصاً الى عرض العمل من جانب القطاع المنزلى ، وحساسيته بالنسبة لصادف دخل العوامل ( بعد استقطاع الضريبة ) وبعض التطورات السكانية وسنجد أن تحديد ردود فعل القطاع المنزلى بالنسبة لظروف السوق يبدو واضحاً بشكل هام فى نظرة أنصار حزب الشعبين Populists الأمريكى الى اقتصاديات جانب العرض . وهى فى الواقع جزء من العملية الشاملة للعرض والطلب ، الا أن المعروض من الموارد الأساسية الأخرى مثل الطعام والوقود والمواد الصناعية يجب أن تدخل ضمن العملية بشكل هام ، اذا ما كان الأمر سيتعلق بتحليل عناصر العرض المعاصرة ذات الأهمية .

فاذا ما كان الأمر سيتعلق بتحليل أنواع مختلفة من تكاليف الأعمال ودرجات استخدام الطاقات المتاحة ، وعروض السلع بشكل أكثر تفصيلاً لكل منها على حدة ولكن فى اطار نظام متكامل ، فإنه لا بد أن تتم التجزئة

على نطاق واسع لكل علاقات العرض في داخل المنشأة . وقد يكون هذا هو الاتجاه لعمل نموذج يقوم على العرض ويتناسب مع نفس درجة التجزئة التي على أساسها تم عمل النماذج القائمة على الطلب .  
ومن الناحية المحاسبية فإن الوصف الكامل لما يحدث في الاقتصاد سيطلب عمل ثلاثة قوائم تتناول الاقتصاد في مجمرعه كما يلي :

(١) قائمة حسابات الدخل القومي والنتائج القومي ،

(٢) قائمة حسابات المدخلات والمخرجات ،

(٣) قائمة التدفقات المالية .

أن النماذج التي تقوم على الطلب تظل دوماً في حدود حسابات الدخل القومي والنتائج القومي ، ولا تستخدم إلا بعض الأسعار ، وأسواق العمالة ، والبيانات النقدية لتوفير بيانات تكميلية . أما أكثر الاضافات أهمية فهي ادخال التدفقات السلعية فيما بين فروع الصناعة والتي هي الأساس في حسابات المدخلات والمخرجات . ان هناك نموذجاً تقليدياً لعمل نماذج المدخلات والمخرجات يأخذ الطلب كقيمة ثابتة ثم يحسب على أساسه المستويات المختلفة للمخرجات . وقد يبدو هذا وكأنه تحليل خالص لجانب العرض ، إلا أنه ليس كاملاً فيما يتعلق بجانب العرض ، ولكنه يتضمن عدداً كبيراً من العناصر الهامة فيه .

ان أكثر الخطوات أهمية في بناء نظام كامل للطلب والعرض هي ادماج حسابات الدخل والنتائج القوميين مع حسابات المدخلات والمخرجات ، وينبغي أن يتم هذا بطريقة تأخذ في الاعتبار الفعل ورد الفعل بشكل كامل ، حتى لا يمكن تقدير تدفقات الناتج لكل قطاع دون معرفة مستويات الطلب لكل قطاع على حده ، بينما لا يمكن في ذات الوقت تقدير مستويات الطلب لكل قطاع على حده دون معرفة الناتج لكل قطاع (١) .

---

(١) هناك تصوير عملي لمثل هذا النظام قدمه ر . س . برستون تحت عنوان "The Wharton Long-Term Model : Input Output within the Context of a Macro Forecasting Model", Econometric Model Performance, ed. L. R. Klein & E. Burmeister ( Philadelphia; University of Pennsylvania Press, 1976) 271-87

وفى خطابى الذى ألقينته بمناسبة رئاستى للجمعية الاقتصادية الأمريكية أطلقت على النموذج الذى نتج عن مزج حسابات الدخل والناجح القومى وحسابات المدخلات والمخرجات ، اسم « نموذج كينز - ليوننتيف - Keynes Leontif model . . وقد قصدت من ذلك أن أبين أن الأداء الشامل للاقتصاد ، وخاصة أداء الطلب ، يمكن أن يتولد من نظام ذى طابع كينزى ، وأن نموذج الترابط الصناعى يتولد من نظام ليوننتيف .

وبشكل عام ، يمكن القول بأن المكون الكينزى فى النموذج المختلط يمثل جانب الطلب ، كما يمثل مكون ليوننتيف جانب العرض ، ولكننا عند التعمق فى الموضوع نجد أنه لا بد من التوسع فى المكون الكينزى فى اتجاهين قبل أن يمكن ضمه بكفاءة الى نظام من هذا النوع .

وفى بادىء الأمر ، فإنه حتى يكون نموذج المدخلات والمخرجات على درجة كبيرة من التفصيل ، فإنه يجب أن يضم أكثر من ٥٠ أو ١٠٠ قطاع مختلف لشكل صفوف وأعمدة جدول المدخلات والمخرجات ، ولا يتحدد الحجم الصحيح لهذا النموذج بعدد معين من القطاعات ، حيث يتوقف هذا بصورة مرنة على درجة التفصيل التى نرغب أو نستطيع - كمحطلين - أن نتناولها . ان كل عمليات بناء النماذج هذه ماهى الا تقريب للاقتصاد الحقيقى ، ومن الممكن ايجاد درجات مختلفة من التقريب وحتى يمكن بناء نظام حسابى للتدفقات فيما بين الصناعات ، فان الأمر يتطلب ادخال عدد من مكونات الطلب النهائى . ومرة أخرى ، فإنه بدون الأخذ بقاعدة ثابتة ، يمكننى القول باننا نحتاج لاكثر من ٤٠ بندا من بنود الطلب النهائى حتى يمكن بحث حوالى ٧٥ قطاعا من قطاعات الصناعة .

أما البعد الثانى للتوسع فى المكون الكينزى فهو يتمثل فى ادخال نموذج للعلاقات التى تولد مكونات « الدخل » فى حسابات الدخل الناتج القوميين . ويهتم النظام الكينزى بشرح تدفق دخل عوامل الانتاج الى جانب تدفق الطلب النهائى . وفى الواقع ، فان جانب العرض ذاته فى النظام الكينزى يعتبر شرحا كافيا لتدفق دخل عوامل الانتاج . وبشكل اجمالى بحث . تتألف هذه

المكونات من دالة الانتاج وما يرتبط بها من علاقات الطلب على عوامل الانتاج ، ويمكن التعبير عن هذه المكونات أيضا بدوال التكلفة الكلية **Macro-cost functions** أو دوال عرض المنتج . ويتطلب تحقيق التوازن بين العرض والطلب في سوق العمل تطورا مماثلا في علاقات عرض العمل وهو ما يأتى فى طليعة المناقشات المعاصرة لاقتصاديات جانب العرض .

وكما هو الحال بالنسبة للطلب النهائى ، لا يمكن القيام بهذا النوع من التحليل على مستوى اجمالى للغاية اذا ما كنا نريد أن يكون هذا التحليل متكاملا كلية ومدعما لنموذج للترابط الصناعى يضم ٧٥ قطاعا . وكحد أدنى ينبغى أن تكون هناك مجموعة من علاقات الادماج / التكاليف لكل قطاع ( عمود ) فى جدول المدخلات والمخرجات ، وعادة ما يفرض نقص البيانات الأخذ ببعض الاجماليات كحل وسط ، ومع هذا فاننا نحتاج الى ٤٠ قطاعا على الاقل .

ان تحديد أسعار عوامل الانتاج ، الى جانب مدخلات العوامل يمكن المرء من ايجاد دخول العوامل وبذلك يمكن استكمال جانب «الدخل» فى حسابات الدخل والنتائج القوميين .

ولقد لاحظنا فيما سبق أن هناك ثلاث قوائم للحسابات الاجتماعية تصف تماما عمل الحسابات الاجتماعية المطلوبة لتحديد نطاق النموذج : وبشكل أكثر دقة فان نظام كينز - ليونتييف ، الذى قدمت وصفه هنا بالتقريب ، يتناول قائمتين من هذه الحسابات ، أما القائمة الثالثة فهى الخاصة بحسابات الموارد المالية والتى تعتبر ضرورية لاستكمال الهيكل المالى للاقتصاد النموذجى ، وفى اطار نظام كينز - ليونتييف ، فان توليد التدفقات الادخارية الاستثمارية ، يرتبط تقليديا بهيكل غاية فى البساطة هو عبارة عن سلطة نقدية مركزية - تقوم باختيار منهج للنمو اما عن طريق الاجماليات الخاصة بالنقود **Money aggregates** ، أو عن طريق تحديد

سعر فائدة رئيسي Key Interest Rate ، فاذا ما كان الاختيار الأول ،  
فإن سعر الفائدة الأساسي يتحدد من علاقة العرض والطلب للاجمالى والخاص  
بالنقود . ويتحدد الشكل العام للصور المختلفة لأسعار الفائدة  
Interest Rate Spectrum عندئذ من الهيكل الزمنى لهذه الأسعار .

وفى إطار جوهر الطبيعة الهيكلية للمسائل التى يتضمنها عمل نماذج  
جانب العرض ، قد يبدو من الأفضل - وفق نظرتى للأمور - أن تصاغ فى النموذج  
المكونات المختلفة للصور المختلفة Interest rate spectrum بأسعار  
الفائدة عن طريق تحليل عرض وطلب المجموعات الفرعية للاصول المالية بدلا  
من استخدام الأسلوب المصطنع للهيكل الزمنى لأسعار الفائدة ، فهناك أطر  
جغرافية غريبة وقيود تنظيمية وبعض المظاهر الأخرى المتميزة فى هيكل  
السوق النقدى التى قد تجعل من الضرورى وبالتالى من الأفضل ، أن يصاغ التدفق الكلى  
للموارد المالية فى النموذج بدلا من استخدام أسلوب هيكل العلاقة بين السعر الأساسى  
والهيكل الزمنى Key rate-cum-term structure approach  
ولما كان كل من النشاط المصرفى وأسواق الأوراق المالية يشهد تغيرات فنية  
سريعة ، فانه من الممكن أن يشهد الهيكل الزمنى تغيرات وتقلبات دون أن  
يكون فى استطاعتنا ادراك القوى الأساسية التى تمارس أثرها فى أحداثه ،  
ومثلما قادتنا المسائل المتعلقة بالبيئة والتكاليف والموارد المحدودة الى تحديد  
الظروف الاقتصادية للعرض المادى فى نماذجنا النظرية والعملية ، كذلك فان  
المسائل المتعلقة بالسوق المالى قادتنا أيضا الى إجراء تحليل مماثل لعلاقات  
عرض وطلب عناصر الثروة . وهذا يعنى ، بالنسبة لى ، صياغة نماذج  
التدفقات المالية .

لقد قمت فى نطاق مجموعتى الخاصة Wharton Econometric  
Forecasting Associates «رابطة وارتنون للتنبؤ بأساليب الاقتصاد  
القياسى» - بأدماج النماذج المبنية على أساس حسابات المدخلات  
والمخرجات مع النماذج المبنية على حسابات الدخل والنتائج القوميين  
ادماجا كاملا ، الا أننا قمنا بادماج جزئى فقط للنماذج المبنية



على حسابات التدفقات المالية مع النماذج المبينة على حساسات الدخل والنتائج القوميين . وبقي الآن أن نستكمل الدورة بأن ندمج الثلاثة معا ، وستكون الصور المختلفة لأسعار الفائدة هي جهاز الربط المستخدم في ادماج حسابات التدفقات المالية ، إذ أن أسعار المرهن العقاري ستتؤثر في الانشاءات السكنية ، وأسعار الفائدة للقروض قصيرة الأجل ستتؤثر في حجم الاستثمار في المخزون السلعي كما أن أسعار الفائدة للقروض طويلة الأجل ستتؤثر في الاستثمارات الثابتة وهكذا ، وفي الوقت الحالي ، ووفقا لنموذج وارتون Wharton فإن عملية الربط بالنموذج الكلي لحساب الدخل القومي يتم اجرائها من خلال متغيرات الثروة التي يتم توليدها من نظام التدفقات المالية والتي تظهر في مختلف معادلات التكوين الرأسمالي بالإنظام الأخر . ويتم دمج نظام التدفقات المالية ونظام الدخل والنتائج القوميين في علاقة تحقق معرفة الفعل ورد الفعل الكاملين في هذه العلاقة هذا على الرغم من أن أسعار الفائدة ليست هي عامل الربط .

الى جانب ما تقدم ، هناك جانب دولي يجب تناوله أيضا في تعاملنا مع حسابات التدفقات المالية . ان الاقتصاد الأمريكي يعتبر حاليا - نظاما مفتوحا الى حد كبير ، وفضلا عن ذلك فاننا نلاحظ أنه قد ترتب على الظروف الحديثة لجانب العرض ، حدوث اختلالات عالمية كبيرة وآثار خطيرة نتيجة لظروف جانب العرض الجديدة وخاصة في تجارة الوقود والمواد الغذائية . ان التجارة السلعية يمكن اخطارها بالكامل في تدفقات المدخلات والمخرجات وحسابات الدخل والنتائج القوميين ، أما بالنسبة لدخل عوامل الانتاج ( وبخاصة الأرباح - الفوائد والايادات المحتجزة ) فانها ترتبط ارتباطا وثيقا بالتدفقات المالية التي تحققت في الفترات الماضية الى جانب ارتباطها بأسعار الفائدة في الأسواق النقدية المعاصرة . ومع هذا ، فقد طرأ تطور جديد على الوضع الحالي تمثل في تحرر حركات أسعار الصرف عقب انهيار نظام بريتون وودز Bretton-Woods وحتى يمكن شرح الصور المختلفة لأسعار الصرف ، بالاضافة الى الصور المختلفة لأسعار الفائدة ، فانه من الضروري أن يكون في استطاعتنا صياغة

نموذج للتدفقات الرأسمالية الدولية ، وهو ما يعنى صياغة نموذج لقطاع كامل لحسابات التدفقات المالية وهو القطاع الدولى ( الخارجى ) .

ان احدى النتائج للمنهج النظرى الذى أحاول رسم اطاره هى أن النماذج والنظم المصاحبة للعلاقات يجب أن تكون كبيرة ومفصلة ، اذ أن القواعد الكلية المبسطة للنظام الكينزى المختزل ، كما تتمثل فى الرسم التوضيحي الذى يعرض للعلاقة بين النقود وأسعار الفائدة IS. LM Diagram أو ذلك النظام النقدي الذى يتمثل فى معادلة كمية النقود ، لم يعد لهما فائدة تذكر اللهم الا كوسيلتى ايضاح تعليميتين ، وهو ما يعنى أن المنهج الشامل فى التحليل الاقتصادى انما هو لذهب قد عفا عليه الزمن ، حيث أن نوع المشاكل التى نواجهها حاليا ، وخاصة بالنسبة لعناصر جانب العرض ، تتطلب تحليل العلاقات المتداخلة بين التوزيع النوعى وفقا للاعمار والعلاقات بين القطاعات الصناعية وانواع السلع ، وهى كلها ليست جزئية micro تماما وفقا للتعريف الذى يقصده قانون ولراس Walras (\*) ولكنها تختلف الى حد كبير عما هو معتاد فى التحليل الاقتصادى الكلى . وقد أمكنا عن طريق دمج النماذج الكلية تطوير السياسات المرتبطة بإدارة الطلب الكلى (macro - demand) وفى استطاعتى القول الآن بأن هناك حاجة لجيل جديد من نماذج العرض والطلب ، والتى تدعمها النظم المحاسبية الثلاثة ، حتى يمكن تطوير السياسات المرتبطة بالادارة الاقتصادية الحديثة بالنسبة لكل من جانبى العرض والطلب بالمعادلات . ولقد انتقلنا عبر عمليات التحليل من مرحلة المعادلة الواحدة فى التحليل النقدي الى مرحلة المعادلتين فى التحليل الكينزى الى مرحلة الألف معادلة أو أكثر فى التحليل الحديث للعرض والطلب ، وقد كان هذا نتيجة للنظام التحليلى الذى أقوم بوضع اطاره .

---

(\*) المترجم : Walras Law قانون ذو صيغة محاسبية . وهو ينص على أن الدخول المدفوعة لعوامل الانتاج لكى تنتج كافة السلع والخدمات التى يتم تسويقها يجب أن تتساوى فيه السلع المباعة ، سواء كانت سلعا استهلاكية أم سلعا انتاجية ( استثمارية ) .

وقد كان لاستخدام الحاسب الالىكترونى ووجود قواعد للبيانات ونظم حديثة للمعلومات الفضل فى تحقيق ذلك ، ان النظام المتكامل لحسابات المدخلات والمخرجات وحسابات الدخل والناجح القوميين الذى تستخدمه مجموعة وارنون Wharton الآن يشمل ٧٥٠٠ علاقة ، هذا بخلاف العلاقات التى يشملها نموذج المدخلات والمخرجات . ولن يستمر تزايد حجم هذه العلاقات بغير حدود . فهناك حدود للقدرات الانسانية والدمغل والمعلومات المتاحة والقدرة على الادارة ، ومع هذا فان هناك امكانية لمزيد من النمو . والقضية ليست قضية حجم كبير فى حد ذاته ، فليس الأكبر هو بالضرورة الأفضل . انما القضية هى ان يتم بناء النظرية والنموذج اللذين يفيدان بالفرض .

ان وجهة النظر هذه لا تعنى ضمنا ان يسير التحليل الاقتصادى فى نفس الاتجاه ، حيث لا يجب ان يتعامل كل الاقتصاديين فى نظم كبيرة big system manipulators فهناك الكثير من المشاكل الجزئية والمركبة التى يمكن تحليلها بصورة أدق باستخدام نظم بسيطة . ومع هذا فان المشاكل الاجتماعية الكبيرة تتطلب وضع سياسة قهينة ذات اثار وردود فعل على النظام كله ، ولذلك فان قضايا الطاقة والغذاء والبيئة والهيكل السكانى وما شابه ذلك تحتاج لهذا النوع من التحليل . ويتطلب النظام النظرى الذى يضم اقتصاديات العرض بشكل صحيح استخدام هيكل تحليل كبير الحجم . وفى رأى فان المذهب النقدى ووسائل تحليله البسيطة قد فشلا فى مواجهة الازمات العديدة التى حدثت فى خلال الفترة ٧٠ - ١٩٧٥ ، كماستفشل ايضا اقتصاديات جانب العرض التى يعتنقها الشعبويون Populists . واذا كان لنا ان نحل مشكلة الركود التضخمى بطريقة معقولة ، فانه من الضرورى ان نتناولها من الجانب النظرى الذى قمت بوضع اطاره .

### قوانين الانتاج الموسعة

قام بول دوجلاس بتطوير قوانين الانتاج باعتبارها علاقات بين القيمة المضافة والعمل ورأس المال (٢) . وقد استخدمت نظرية النمو هذه

---

P. H. Douglas, "Are There Laws of Production ? " *American (٢) Economic Review* 38 (1948) : 1-14.

الضعيفة الى حد كبير . ويمكن أن يكون لهذا ما يبرره على مستوى الاقتصاد ككل وذلك لان مخرجات بعض القطاعات هي مدخلات لقطاعات أخرى . وعلى أساس الصافي ، بالنسبة للاقتصاد ككل ، يعتبر كل من العمل ورأس المال مدخلات . وإذا كان لنا أن نتناول مشاكل المدخلات من الطاقة وكذلك المدخلات الأساسية الأخرى بخلاف الوقود ، فإن هذا النوع من دوال الانتاج لن يفيدنا بشيء ، حيث لا يمكن تطبيقه الا في حالة النظام المغلق للاقتصاد الشمولي Aggregative economy

ان عملية وضع جدول المدخلات والمخرجات ، كما تم وصفه في القسم السابق ، يجب أن تأخذ في الاعتبار كافة تفاصيل تدفقات المدخلات الوسيطة والتي تشمل استخدام الوقود والمواد الأساسية الأخرى . على أن هذا ليس نهاية المطاف ، وذلك لأن نظم المدخلات والمخرجات ، حتى ولو وضعت في شكل معاملات ، فانها ليست معاملات ثابتة . فاذا أخذنا نظرة أوسع ، وهو ما أراه ضروريا ، فاننا يجب أن نعتبر معاملات المدخلات والمخرجات كمتغيرات بتغير السوق والظروف الفنية .

وعلى أساس هذه النظرة ، فان قوانين الانتاج على أقل تقدير يجب أن تنظر الى اجمالي الناتج ( بدون القيمة المضافة ) على أساس أن يعتمد على كل من المدخلات الوسيطة المتعددة والعمل ورأس المال ، وبالنسبة لأي قطاع معين ، فان كل من هذه المدخلات هي مدخلات خاصة بهذا القطاع Sector-specific وهي في ذلك مثل القيود العمودية التي تدرج في نظام حسابات المدخلات والمخرجات ( I-O ) . ولهذا تكون المدخلات الوسيطة لدالة الانتاج هي القيود العمودية في جداول المدخلات والمخرجات أما المدخلات الأخرى فانها تأتي من القيود المتعلقة بتدفقات الدخل القومي من كل قطاع معين الى عنصر العمل ورأس المال وذلك بعد استبعاد أثر الزيادة في الأسعار .

ان الاجراء الاكثر عملا - رغم انه تقريبي ، هو تجميع المدخلات الوسيطة المدرجة في أعلى وأسفل عمود جدول المدخلات والمخرجات في بند الطاقة أو المواد بصورة اجمالية بقدر الامكان أو تجميعها في عدة أنواع قليلة من المواد .

وبالنسبة لأنواع الطاقة فهي ليست محددة ويمكن أن تفي بأغراض العديد من الصناعات التي تستخدمها ، أما أنواع المواد فهي أكثر تحديداً ولذا يجب دراستها على أساس كل حالة على حدة .

وعقب حظر تصدير البترول في عام ١٩٧٣ وما تبعه من الاهتمام بدور الطاقة ، أصبحت علاقة الانتاج المناسبة هي دالة الانتاج  $KLEM$  (١) والتي تربط اجمالي الانتاج برأس المال والعمل والطاقة والمواد . وبهذا فانه على المستوى الكلى ، حلت هذه العلاقة محل العلاقة بين القيمة المضافة من ناحية ورأس المال والعمل من ناحية أخرى ، وأصبح من الممكن دراسة الطاقة وامكانية احلالها للعوامل الأخرى في اطار نموذج .

وقد يبدو ذلك بمثابة تقدم عظيم في مجال التحليل الإقتصادي الكلى ، الا ان هذا كان أمراً مألوفاً منذ وقت طويل في مجال اقتصاديات الزراعة حيث كان تحليل الانتاج - سواء نظرياً أو تطبيقياً - يعتبر كلا من المخصبات والعلف والمبيدات والوقود والرعى كمدخلات وسيطة بالإضافة الى الارض والعمل ورأس المال ، وهي جميعاً مدخلات تدخل في حساب القيمة المضافة .

لما كانت الولايات المتحدة تستورد مواد الطاقة بكميات كبيرة ، فان المعاملة الخاصة للطاقة كانت مرتبطة بتلك المعاملة الخاصة للمواد المستوردة باعتبارها مدخلات لعوامل الانتاج . وفي الدول النامية واقتصاديات التخطيط المركزي وبعض الدول الصناعية التي تفتقر الى الموارد الأساسية يعتبر الوقود والمواد المستوردة على جانب كبير من الأهمية للانتاج حيث أن عدم توافرها يشكل قيوداً على الانتاج . ووفقاً لنموذج الطلب الكلى في الاقتصاديات الكنزوية يكون مضاعف اليرادات سالباً . وكما زادت واردات الدولة كلما تراجع الانتاج المحلي وهذا ما يجب تعديله بحيث يمكن التمييز بين المواد الخام المستوردة والواردات الأخرى . وفي ظل هذا المفهوم دخلت المدخلات الوسيطة كالطاقة والمواد الخام في دالة اجمالي الانتاج .

---

(١) المترجم : رأس المال =  $K$  والعمل =  $L$   
والطاقة =  $E$  والمواد =  $M$

- ان قوانين الانتاج التى تقيم العلاقات بين مداخلات العوامل الذسببية واسعار العوامل النسبية يمكن تطويرها جنباً الى جنب مع دالة الانتاج KLEM ويوفر هذا الأساس لمعاملة معاملات المدخلات والمخرجات كمتغيرات بدلاً من معاملات كقيم ثابتة ، فكلما تغيرت الأسعار النسبية تغيرت نسب عوامل الانتاج، وتترقب درجة التغير على مرونة الاحلال (٣) .

وحتى نقدم هذه الفكرة بصورة محددة فانى أشير الى الاتجاه الحالى نحو تخفيض استخدام الطاقة ومدخلات الوقود الأخرى المستخدمة فى كل وحدة يتم انتاجها . وهو ما يحدث على نطاق شامل لأن القطاع المنزلى وبعض القطاعات الأخرى بدأت فى التحول عن استخدام الوقود المرتفع الثمن نسبياً باستخدام الأجهزة التى توفر الطاقة والى غير ذلك من وسائل المحافظة على الطاقة . وقد تمضى فترة من الوقت لتتم عملية التكيف ولكن قوانين الاقتصاد - خاصة تلك المتعلقة بالانتاج والاستهلاك - تمارس دورها فى تحقيق التوازن الكامل ، كما يجب أن يكون .

#### التوسع فى تحليل جانب العرض

ان اقتصاديات جانب العرض يجب الا تتوقف عند الحدود التقليدية كان تتناول الاعتبارات المتعلقة بالضرائب أو الحوافز أو الاختلالات الهيكلية . ولقد أشرت لتوى الى كيف ان علم السكان Demography يجب ان يتلاحم بدرجة اكبر فى جسد الفكر الاقتصادى ، وذلك بدراسة التركيب العمرى للقوة العاملة والعمالة والبطالة . وقد اذهب الى ما هو أبعد من ذلك وأؤكد على أن المتغيرات السكانية يجب أن تكون متغيرات داخلية من وجهة نظر اقتصاديات العرض والطلب . ولكن ليس هذا فى الواقع الاتجاه الأساسى للتوسع فى تحليل جانب العرض كما يدور بذهنى وإنما هو مثال لما يمكن اتباعه .

وتتناول المسائل المتعلقة بجانب العرض والتى أكدت على أهميتها كيفية

---

(٣) أنظر: Preston, "The Wharton Long Term Model"

تحقيق معدل نمو ( غير تضخمى ) جيد فى اجمالى الناتج القومى ، وهو امر يثير الإعجاب فى حد ذاته ، ولكن هل يجب أن يكون اجمالى الناتج القومى هو المتغير المستهدف ؟ ان الاقتصاديين ليدركون فشل المتوالى فى اعطاء مؤشر صحيح للرفاهية الاقتصادية بالمعنى العام . واذا كان علينا أن نعيد نظريتنا عن قيام الاقتصاد بأداء وظيفته فى بناء نظام يحدد صافى الرفاهية الاقتصادية (\*) (NEW) بدلا من اجمالى الناتج القومى ، لوجدنا أنه يجب أن ندخل فى الاعتبار - ونؤكد أهمية الكثير من خصائص جانب العرض مثل جودة وكمية السلع والخدمات . كما يجب أن يستكمل حساب اجمالى الناتج القومى بالكثير من الأبعاد المتعلقة بنوعية الحياة .

كيف يمكن تغيير طريقة تقدير اجمالى الناتج القومى ؟ ، ان تكاليف المحافظة على البيئة وتوفير المستويات المقبولة للرعاية الصحية والأمان يجب أن تدخل فى الحساب ، أما المدنى الذى «تم» بلوغه فى وضع التنظيمات المتعلقة بهذه المسائل ، فانه ليس بالامر الذى يمكن تقريره ، فطالما تم قبول الدرجات المختلفة من هذه التنظيمات ، فانه يجب عندئذ المفاضلة بين القيم الايجابية والقيم السلبية . ومن هنا يصبح اضافة الجوانب السيئة والجوانب الطيبة ، الى جانب الاعتبارات التى لا تتصل بالسوق ، جزءا من أساليب القياس فى حساب صافى الرفاهية الاقتصادية (NEW)

ان بعض الاتجاهات الواضحة يجب أن يتضمنها بناء النموذج من الناحية النظرية حتى يمكن تقدير صافى الرفاهية الاقتصادية . أن تسعير السلع الرأسمالية يجب أن يتضمن مايكفى لتعويض الاضرار التى تلحق بالبيئة من جراء استخدام هذه السلع الرأسمالية . كما يجب قياس مدخلات ربات البيوت من ناحية عرض العمل سواء عن طريق قيامهن به بأنفسهم أو بواسطة من يرولونهم ( الأطفال ) .

(\*) المترجم : اختصار للاعبارة الانجليزية Net Economic Welfare

أن ابعاد هذه المشكلة وتحليلها يبدو واضحا في حالة الأثار الثانوية للتلوث بالدخان . دعنا نقترح أنه الى جانب تحقق مستوى طيب لأجمالى الناتج القومى ، حدث تلوث فى الجو ، فإن التلوث سيكون هو المحصلة الكلية، حيث تختلط الأثار الطيبة بالأثار السيئة ، واذا ما كانت التنظيمات الخاصة بحماية البيئة مطبقة فعلا ، كان يطلب تركيب معدات تنقية اضافية بمعدات الانتاج المعادية ، فسوف تزيد تكلفة رأس المال ، ولكن سوف ينتج عن هذا نقاء الناتج القومى الاجمالى وبذلك يرتفع مستوى جودته . ومع ذلك فإن هذا الوضع يمثل ارتفاعا فى تكلفة رأس المال بالنسبة للمشروع الاستثمارى مما يحتم بالضرورة العمل على خفض تكلفة رأس المال وما يترتب عليها من آثار عكسية ، كما فى حالة رد جزء من الضرائب مقابل الاستثمار مثلا (Investement tax credit) ويمكننا أن ندرك من التحليل التقليدى للنماذج أن رد الضريبة مقابل الاستثمار ، يؤدي الى الحصول على مستويات عالية من الناتج مع زيادة حجم الاستثمارات .

أما فى حالة طلب استخدام معدات تنقية البيئة عند تركيب المعدات الرأسمالية التقليدية ، فسوف يتبع ذلك انخفاض الاستثمار فى السلع الرأسمالية التقليدية وبالتالي انخفاض الناتج . ومن هنا فإنه مع تطبيق التنظيمات الخاصة بحماية البيئة سوف نحصل على ناتج قومى اجمالى أقل، ولكن نظيف ، بالمقارنة بالناتج القومى الاجمالى الملوث قبل تطبيق هذه التنظيمات . ويتوقف تقديرنا لما هو طيب أو سئ على كيفية تقويمنا للجوانب السيئة للناتج القومى الاجمالى الملوث . وعن مقدار الناتج القومى الاجمالى النظيف الذى تبقى بعد أن استبعدنا الجوانب السيئة .

واذا ما أدركنا أنه يتم استخدام بعض المدخلات لحماية البيئة ، كما يتم استخدام البعض الآخر لانتاج السلع ، فقد لا نكون متشائمين بدرجة كبيرة بشأن اتجاه الانتاجية ، وذلك لأن بعضا من الجهود المنتجة توجه لرفع مستوى صافى الرفاهية الاقتصادية وان كان ليس بالضرورة لرفع مستوى الناتج القومى الاجمالى . ولهذا فإنى لا اعتقد بأن الناتج القومى الاجمالى ، كما يتم قياسه



حاليا ، يمثل الهدف النهائي •

ان ماقدمته يتجاوز مجرد اعادة تعريف المشكلة الى اعادة بناء هيكل النموذج النظرى الذى وضعناه • لقد ازدهرت الاقتصاديات الكنيزية بعد ان تكونت لدينا رؤية للمعادلات التى تنطوى على قيم معينة للنتائج القومى الاجمالى باعتباره خلا لهذه المعادلات • أما الآن فانه يجب أن يعاد توجيه الجهود بحيث يمكن تطوير نظم للمعادلات يكون صافى الرفاهية الاقتصادية هو ناتجها النهائي •

3/11/20

3/11/20

## ملحق للفصل الثالث

يمكن تلخيص معظم المبادئ الأساسية اللازمة لعمل نموذج يمكننا منه استخراج صافي الرفاهية الاقتصادية فيما يلي - لتأخذ مثلا النموذج التقليدي لاستخلاص الناتج القومي الاجمالي ( النموذج الذي وضعه J. R. HICKS. ، منحني الادخار والاستثمار ومنحني السيولة وعرض

النقود )

$$S(r, Y) = I(r, Y)$$

$$M = L(r, Y)$$

حيث

$S =$	دالة الادخار
$I =$	دالة الاستثمار
$L =$	دالة تفضيل السيولة
$R =$	سعر الفائدة
$Y =$	اجمالي الناتج القومي
$M =$	عرض النقود

وللتقريب ، دعنا نفترض أن كلا النموذجين يأخذ شكل معادلة خطية حتى يمكن الحصول على تعبير محدد للتوصل الى النتائج التي نرغب في معرفتها .

$$s_0 + s_r r + s_y Y = i_r r + i_y Y + i_0$$

$$M = l_r r + l_y Y + l_0$$

وفي المحورين  $(r, Y)$  فاننا نحصل على الصيغتين التاليتين

$$r = \frac{i_y - s_y}{s_r - i_r} Y + \frac{i_0 - s_0}{s_r - i_r}$$

$$\frac{i_y - s_y}{s_r - i_r} < 0, \frac{i_0 - s_0}{s_r - i_r} > 0$$

( م ° - العرض والطلب )

وعلى أساس الفروض المعتادة للنموذج الثابت .

$$r = \frac{I}{I_p} M - \frac{I_y}{I_r} Y - \frac{I_0}{I_r}$$
$$\frac{I_y}{I_r} < 0, \frac{M - I_0}{I_r} > 0$$

على أساس الفروض المعتادة للنموذج الثابت .

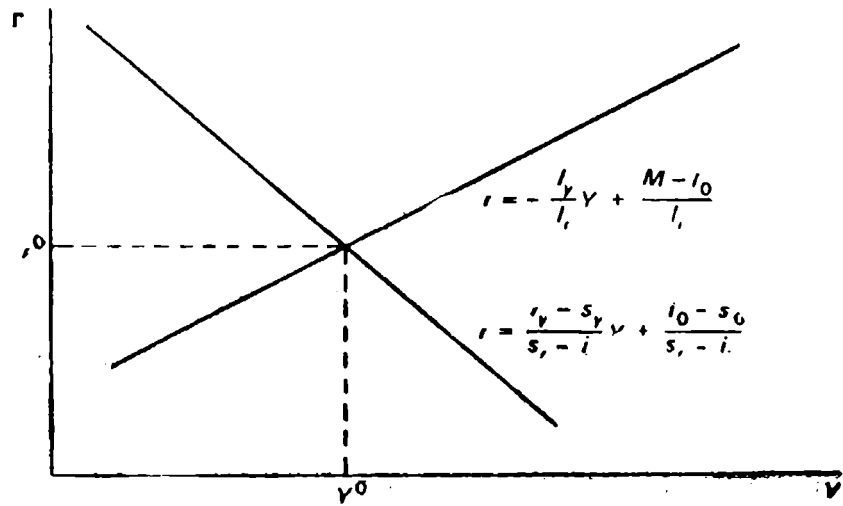
M وعن طريق الرسم البياني يمكن تحديد حل هذه المعادلة بافتراض أن

تمثل عرض النقود .

وإذا ما افترضنا ، بعد ذلك أن الاستثمار في رأس المال يجب أن يسمح بشراء أجهزة لمكافحة التلوث الى جانب السلع الرأسمالية القى تولد النتائج القومى الاجمالي . وحتى نضع هذا المثال في صورة أكثر تحديدا ، سنفترض ان  $I ( r, Y )$  هي دالة القرار الخاص بشراء سلع رأسمالية مثل مولدات الطاقة الكهربائية التي تستخدم الفحم كوقود لها . وتشير  $r$  الى تكلفة الحصول على هذه السلع الرأسمالية واستخدامها . وهذه السلع تنتج ناتجا قوميا اجماليا ملوثا بدخان الفحم .

إذا كانت هناك تنظيمات تفرض تركيب أجهزة تنقية العادم Stack scrubbers بالنسبة للمولدات التي تحرق الفحم لحماية الجو من التلوث ، فسوف ترتفع تكلفة رأس المال بالنسبة للمستثمر من  $r$  الى  $r + \delta$  أما المدخر فسوف يظل يحصل على سعر فائدة قدره  $r$  فقط . ولذا لن تتغير كل من دالة الادخار ودالة تفضيل السيولة . أما دالة الاستثمار فانه يمكن كتابتها الآن في الصورة التالية .

$$r = i ( r + \delta ) + i_y Y + i_0$$

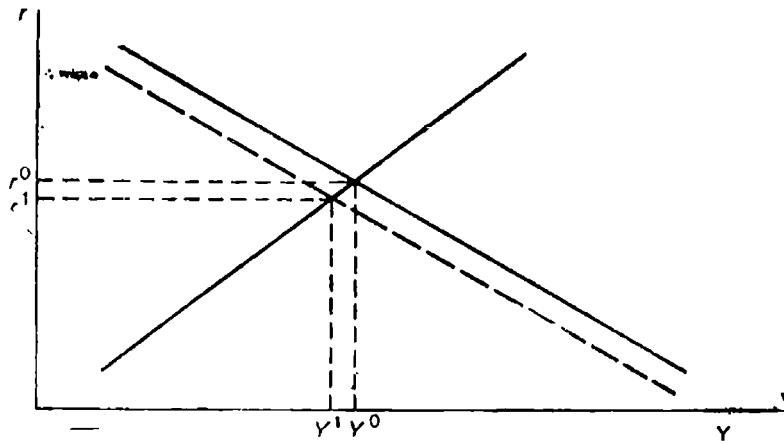


الشكل ١ : حل إجمالي الناتج القومي  
وبمساواة كل من (S) دالة الادخار (I) دالة الاستثمار سوف نحصل  
على العلاقة الآتية :

$$r = \frac{I_y - S_y}{S_r - I_r} Y + \frac{I_0 - S_0}{S_r - I_r} + \frac{I_r \delta}{S_r - I_r}$$

وسوف ينخفض الحد الثابت بمقدار القيمة المطلقة  $(\delta r - I_r)$

ويصور الشكل ٢ الحل البياني



الشكل ٢ : صافي الرفاهية الاقتصادية

ويلاحظ انتقال معادلة الادخار والاستثمار الى اسفل بحيث ينتج عن هذا  
انخفاض كل من أسعار الفائدة  $r$  وإجمالي الناتج القومي  $(Y)$ .

وبذلك تكون :

$$r^1 < r^0$$

$$y^1 < y^0$$

ووفقا لهذا المثال المبسط للغاية تكون قيمة صافي الرفاهية الاقتصادية

اقل من قيمة الناتج القومي الاجمالي وذلك لان  $y^1 < y^0$  ومع هذا فان  $y^1$

ينعدم فيه التلوث ( لحدما ) بينما يكون  $y^0$  ملوثا . والقضية التي تثار

هنا هي ماذا كان العامة يفضلون الوضع الذي يكون فيه الناتج القومي

الاجمالي نظيفا  $y^1$  على الوضع الذي يكون فيه غير نظيف ( اى ملوثا )

اذ ان هذا يتوقف على دالة التفضيل لديهم .

## الفصل الرابع





## صياغة نماذج جانب العرض

### التوجه نحو تحليل جانب الطلب

عندما واجه الاقتصاد نقصا واضحا في الطلب الكلى فى الولايات المتحدة والعالم أجمع ، أصبح من المفهوم أن يتركز الاهتمام على التحليل النظرى الذى وجه الى تفسير الطلب من حيث مستواه وحركته وعلاقته بالامكانيات المتاحة . وقد اهتمت النماذج الأساسية التى تمت صياغتها لشرح أو تطوير هذه المسائل اهتماما بالغا بمكونات الطلب ومجاميعها التى تشمل فى اجمالى الناتج القومى .

ومن المبالغ فيه أن نقول أن النماذج التى تمت صياغتها فى خلال الفترة من نهاية الثلاثينات وحتى الستينات كانت تركز فقط على جانب الطلب بالاقتصاد ، فقد أنطوت كافة هذه النماذج على تحليل أوجه التوازن العام التى بذل فيها جهد كبير لمناقشة التوازن بين العرض والطلب فى الاقتصاد بوجه عام .

ويأتى التركيز على تحليل الطلب نتيجة ما هو متبع من تفسير الناتج القومى الاجمالى من خلال شرح مكوناته أولا ثم جمع هذه المكونات للوصول الى الاجمالى . وتتألف هذه المكونات من :

- الانفاق الاستهلاكي العائلى
- انفاق قطاع الأعمال على رأس المال الثابت
- استثمار قطاع الأعمال فى المخزون السلعى
- المبانى السكنية
- صافى الصاهرات

### الانفاق الحكومي على المصروفات الجارية والرأسمالية .

ومن الناحية الفنية ، يمكن القول بأن الطلب الأجمالى يتألف من الطلب على كافة بنود المكونات، ومع هذا فإن أحد هذه البنود يمثل الطلب على مكونات لغرض زيادة الانتاج . ويصدق هذا بصورة قاطعة على طلب قطاع الاعمال على رأس المال الثابت ، كما يصدق بصورة جزئية على الطلب على المباني السكنية والتكوين الرأسمالى العام . اذ أن السلع المطلوبة سيتم استخدامها فى الانتاج مستقبلا ، وبذلك سوف تساهم فى المعروض مستقبلا . وفى الواقع فان المناقشات الحالية بشأن اختيارات السياسة الاقتصادية التى تركز - الى حد كبير - على التكوين الرأسمالى الخاص بغرض التحديث ورفع الانتاجية بوجه عام ، أنما تمهد الطريق أمام عرض افضل فى المستقبل .

على الرغم من أن الانفاق الاستهلاكى على التعليم والتدريب يعتبر أيضا جزءا من الطلب الأجمالى ( للخدمات ) الا انه يمثل أيضا استثمارا فى رأس المال البشرى . ويستهدف هذا النوع من الانفاق رفع مستوى الانتاجية أيضا .

ومن هنا يتضمن الطلب المعاصر بعض عناصر العرض ، الا انه لا يمكن القول بأن النموذج الموجه لتحليل الطلب هو أيضا وبشكل تلقائى نموذج لجانب العرض . ان نظام الطلب يشرح بصورة تفصيلية للغاية مكونات الطلب الأجمالى . كما أن نموذج جانب الطلب قد يذهب بعيدا الى حد شرح أوجه الانفاق على أنواع كثيرة من السلع المعمرة و غير المعمرة والخدمات ، وقد تصل هذه التفاصيل الى البنزين والزيت والأثاث والملابس والغذاء والمساكن المؤجرة والترفيه وغيرها من البنود . وبالمثل فانه يعامل بشكل مستقل كثيرا من بنود الصادرات والواردات والانفاق العام ( على المستوى الفدرالى - على مستوى الولاية وعلى المستوى المحلى ) والانفاق الرأسمالى لقطاع الأعمال . ويجب أن يتم شرح هذه البنود باستخدام القيم الحقيقية والاسمية واستنباط

الأسعار من نسبة القيم المتأخرة الى القيم التي تسبقها .

ان التحليل النظرى للطلب ، سواء بالنسبة للمكونات أو لمجموعها انما هو أساسا تحليل أكاديمى ، أما الجانب المكمل لهذا التحليل فهو مجموعة التوصيات التي تتضمنها السياسة الاقتصادية والتي تندرج تحت عنوان «ادارة الطلب» . ومن المعتقد هنا أن صياغة السياسة الكلية يسكن أن يوجه الاقتصاد من خلال تنفيذها على المستوى العام فقط ، وليس من خلال التدخل المباشر فى آليات الاختيار الفردى الذى ينطوى عليه التحليل الاقتصادى التقليدى . وتمثل أدوات توجيه الاقتصاد فيما يلى :

السياسة المالية - الانفاق العام وفرض الضرائب

السياسة النقدية

السياسة التجارية - التجارة الخارجية .

ويسود الاعتقاد بأنه ينبغي أن يركز صانعو السياسة العامة على هذه السياسات ، على المستوى الكلى ويقومون بتوجيه الاقتصاد وتعديله وضبط أدائه ، على نحو يكفل الأداء السليم الذى لا يتسم بالنشاط أو الضعف الشديدين .

وعلى مدى عقدين ونصف عقب الحرب العالمية الثانية ، حققت هذه السياسات نجاحا ملحوظا فى وضع الاقتصاديات الصناعية الكبرى فى العالم على طريق التوظيف الكامل ، ومع هذا لم تحظ هذه السياسات بالتقدير الذى تستحقه نتيجة الضعف النسبى الذى أصاب الأداء الاقتصادى خلال السبعينات ، والى جانب ذلك تواجه سياسات ادارة الطلب باستياء كبير فى الرقت الحالى مع الرغبة فى البحث عن سياسات ذات مغزى لجانب العرض ، وهذا ما حفز على اجراء التحليل الحالى لنماذج جانب العرض .

لقد أصبح الحديث عن أدوات سياسة ادارة الطلب يجرى على نحو يحط

من شأنها ، كما هو الحال بالنسبة للاقتصاد الكينزى ، وغالبا ما ترفض هذه السياسة على أساس أنها مسئولة عن الوضع الحالى الذى يسود الكثير من دول العالم والذى يتسم بارتفاع معدلات التضخم والبطالة . وفى الواقع فإن السياسة الاقتصادية الكينزية قد أسهمت بدرجة كبيرة فى التوسع الاقتصادى الكبير الذى شهدته السنوات التى أعقبت الحرب العالمية فى الخمسينات والستينات ، كما أوصدت الطريق أمام العودة لحالة الكساد التى سادت الاقتصاد العالمى فى فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية خاصة فى خلال الثلاثينات . وقد كان الهدف من الأخذ بالأختيارات المدروسة التى تتضمنها السياسة الاقتصادية ، والتنفيذ غير المعلن لأدوات التثبيت الاتوماتيكية ، هو الحيلولة دون العودة لحالات الكساد التى اعترت الاقتصاد العالمى خلال العشرينات والثلاثينات . وكلما بدأت ظروف الكساد أو الظروف غير المواتية الأخرى فى الظهور ، تقوم هذه السياسات بممارسة دورها على نحو غير ملحوظ .

ان البيئة الاقتصادية الجديدة ، بكل من جانبها المادى physical وجانبها الاجتماعى والسياسى Socio-political واستقرار حالة التوظيف الكامل تقريبا لعدة سنوات ، خاصة فى أثناء حرب فيتنام ، قد أدت الى انهيار عصر سياسات ادارة الطلب . واذا كان من غير الممكن رفض العمل بهذه السياسات ، الا انه لا يمكن الاعتماد عليها للقيام بذلك الدور الهائل الذى يتطلبه توجيه الاقتصاد الحديث من خلال السياسات الكلية وحدها .

وسأحاول خلال الجزأين التاليين ان أشرح معنى مكونات جانب المعرض فى النموذج الاقتصادى الكلى وما يرتبط بها من أدوات السياسة الاقتصادية وذلك توطئة لعرض النموذج الجديد الذى سوف يحاول بحكمة ان يجمع بين كل من مكونات الطلب والمعرض فى نموذج كلى واحد للنظام بأكمله ، انه لمن يكون نظاما بسيطا على النحو الذى اتسمت به الكثير من نماذج الطلب الأصلية .

وسيحاول النموذج فى بادئ الامر ان يبحث عما هو مطلوب لتطوير اسلوب تحليل واف للاقتصاد ، ثم يبحث بعد ذلك عن امكانية تبسيط النظام . ولن نرض مسبقا ان الشكل النهائى للنموذج سيكون فى مثل بساطة نموذج المضاعف والمعدل المعروف او نموذج منحنى الادخار والاستثمار والسيولة وعرض النقود (LM-IS) او النموذج النقدى او أى نموذج مركب آخر .

#### • معنى جانب العرض

يتكون الاقتصاد - من الناحية المجردة - من عدة وحدات أساسية لصنع القرار ، القطاع المنزلى والمنشآت ( المؤسسات ) ، وهذا الرأى ينادى بالتجريد ، دون أن تؤخذ فى الاعتبار وحدات القطاع العام ووحدات القطاع المالى او الوحدات الأجنبية .

المؤسسات		القطاع المنزلى
السلع المعروضة	=	السلع المطلوبة
الطلب على عوامل الانتاج	=	عرض عوامل الانتاج

ويتركز اهتمام نماذج الطلب على طلب القطاع المنزلى على السلع وطلب المؤسسات على عوامل الانتاج . ولا تتم معالجة عرض عوامل الانتاج من جانب القطاع المنزلى او عرض السلع من جانب المؤسسات بشكل كاف . وهذا لايعنى اهمالها تماما ولكن يعنى ببساطة عدم التركيز عليها او عدم عرضها بشكل تفصيلى .

#### عرض عوامل الانتاج من جانب القطاع المنزلى

يعتبر عرض العمل هو النشاط الرئيسى للقطاع المنزلى ، كما أنه يؤثر بصورة مطلقة على البطالة التى تعتبر متغيرا اقتصاديا هاما . ويكمن وراء علاقات عرض العمل ، معدلات المساهمة فى القوى العاملة بالنسبة لمختلف المجموعات السكانية وقضية الهيكل السكانى للقطاع المنزلى بأكملها . وحتى يمكن تناول مسألة المساهمة فى القوة العاملة بصورة وافية ،

فانه يجب تجزئتها حسب السن والذوع والجنس ، وعلى الرغم من أن التقسيمات الأخرى قد تكون مناسبة أيضا إلا أن هذا التصنيف يعتبر أساسيا ويجب أن تحدد مساهمة المجموعات المختلفة فى القوة العاملة على أساس تركيب كل مجموعة . وبعبارة أخرى ، يجب أن تكون العلاقات التى تشرح اتجاه المواليد والوفيات والهجرة والخطوبة والزواج والصحة ، جزءا من نموذج جانب العرض ، أى العودة الى الاعتماد على البيانات السكانية . وعلى الرغم من أهمية النظريات والمؤسسات السكانية فى هذا الخصوص ، إلا أنه من الأوفق أن يكون هناك تكامل سليم مع اقتصاديات الأجور الحقيقية وساعات العمل وظروف العمل وظروف سوق العمالة .

ان عرض العمل سيعتمد على الأجور الحقيقية ، الى جانب اعتماده على أمور أخرى . وهذه الأجور سوف تكون خاصة بالضرائب ولكنها تشمل التحويلات . ويجب ان تدرج الحوافز الضريبية بشكل ملائم فى النموذج الاقتصادى الكلى كما كان يجرى عليه العمل منذ فترة من الوقت . وإذا كان مؤيدو تخفيض معدلات الضريبة يدافعون عن زيادة الحوافز الضريبية ، إلا أنهم لا يدركون الى أى مدى أخذت هذه الحوافز ( أو المثبطات ( Deterrents ) فى الحسبان من أجل بناء العلاقات التى يتضمنها عرض العمل . وقد تكون هناك بعض المدافع الشخصية التى لم تستوعب بدرجة كافية فى العلاقات الحالية ، إلا هناك محاولات جادة لظهور هذا الجانب من السلوك الاقتصادى .

ويمثل إنتاج السلع والخدمات التى تقدمها المنشآت ( المؤسسات ) الشطر الأخر من جانب العرض . وبالنسبة لنماذج الطلب ، فقد أمكن بالفعل تفسير الطلب على عوامل الإنتاج الذى يأخذ شكل الطلب على الاستثمار ، إلا أن هذا ليس غاية فى حد ذاته ، وذلك لأن الطلب على السلع الرأسمالية يستهدف إنتاج منتجات تذهب لجانب العرض . ولذا تستخدم دوال الإنتاج أو الدوال

التركيبية للعرض لتكلفة لهذا الغرض ، ومن هنا كان لابد أن يتضمن النموذج  
السليم لجانب العرض أكثر من مجرد صياغة لدوال الانتاج الكلى Aggregate  
Production Functions التي تتمثل في المعادلة التالية :

$$Y = F (K,L)$$

حيث تكون

Y = القيمة المضافة الحقيقية المنتجة

K = رأس المال

L = عنصر العمل

كما يجب ان يتجاوز أيضا صياغة دالة المنتج الاجمالي Gross output  
Function والتي يعبر عنها فيما يلي :

$$X = G (K,L,E,M)$$

حيث

X = القيمة الحقيقية لاجمالي المنتج

K = رأس المال

L = عنصر العمل

E = الطاقة كمدخل للانتاج

M = المواد الخام كمدخل للانتاج

وبدلا من ان يستند نموذج جانب العرض الى دالة واحدة او عدد قليل  
من دوال الانتاج المحدودة من نوع KLEM وهي التي تأخذ في اعتبارها  
رأس المال والعمل والطاقة والمواد الخام ، فانه من الأفضل استخدام نظام  
كامل للمدخلات والمخرجات حتى يمكن شرح جانب العرض بدقة أكثر . ويمكن  
الحصول على قيم كل من الطاقة والمواد الخام E&M المتضمنة في دالة  
الانتاج من نموذج المدخلات والمخرجات مباشرة . فاذا ما كان كلاهما مقوما  
بالاسعار الثابتة التي جرى استخدامها في دالة الانتاج ، فأنهما يشكلان معا  
قيم في الأعمدة في نظام المدخلات والمخرجات .

وعندما تتم صياغة نموذج للاقتصاد ككل بصورة اجمالية للغاية ، فاننا

ندرك أن ما يستخدمه قطاع هو ما ينتجه قطاع آخر . إلا أن هذا لا يصدق على عنصرى العمل ورأس المال  $L, K$  طالما أن نظام المدخلات والمخرجات يشير بالكامل الى التدفقات الوسيطة ويستبعد التدفقات الرأسمالية . ولهذا ، فإنه بالنسبة للاقتصاد ككل ، قد يكون من المناسب استخدام صيغة القيمة المضافة فى دالة الانتاج الكلى  $Y = F ( K, L)$  ومع هذا فإنه بالنسبة لبعض القطاعات ، يكون من الضرورى استخدام دالة المنتج الاجمالى Gross output function حيث قد لا تكون هناك علاقات ثابتة أو نسبية بسيطة بين الطاقة  $E$  والمواد الخام  $M$  من ناحية والقيمة الحقيقية لاجمالى المنتج  $X$  من ناحية اخرى .

ان نظام المدخلات والمخرجات يتناول بحث القيم الحقيقية مثل  $X_{ij}$  والتي تمثل ما يقدمه القطاع  $( i )$  من سلع وسيطة وخدمات الى القطاع  $j$  . أما دوال الانتاج فهي تتناول  $E_j$  و  $M_j$  أى ما يستخدمه القطاع  $j$  من طاقة ومواد خام بصرف النظر عن المصدر الذى أتت منه هذه المدخلات .

ان دوال الانتاج تعتبر جزءا من النموذج الكلى النمطى للاقتصاد بأكمله والذي تمت تجزئته الى قطاعات . وعلى مستوى الاقتصاد ككل ، فإنه أصبح من المعروف كيف يمكن دمج هذا النموذج فى نموذج لجانب الطلب  $( ١ )$  ، أما على الأساس القطاعى الجزئى ، فإنه يصبح من الضرورى ربط نموذج المدخلات والمخرجات بنموذج كلى للطلب النهائى والدخل المتروك وأسعار السوق . ويمكن ان يطلق على هذا النظام اسم نظام كينز - ليونديف، وهما من أبرز الشخصيات فى مجال التحليل الاقتصادى الكلى واقتصاديات العلاقة فيما بين الصناعات .

---

(١) L. R. Klein, Ahe Keynesian Revolution (New York : Macmillan, 1947) Appendix,



ويتضمن ملحق هذا الكتاب شرحا تفصيليا للهيكال الاساسى لهذا النظام . وقد تم تطبيقه فى الصيغة الحالية من نموذج وارتون السنوى Wharton Annual Model. كما تم استخدامه فى التوقعات وتحليل مختلف الاحتمالات ( السيناريو ) وتحليل السياسة الاقتصادية لفترات تتراوح بين مدى زمنى متوسط ( عشر سنوات ) ، أو طويل الأجل ( عدة عقود ) . وهو نظام يظهر التفاعل وردود الفعل بين القطاعات . ان نظام المدخلات والمخرجات للتدفقات بين قطاعات الصناعة أنما يقوم على اساس من النماذج الكلية للمطلب النهائى والدخل المتولد ، الا ان هذه النماذج لا يمكن حلها دون معرفة مكونات الناتج من كل قطاع وأسعارها . ان النظامين يجب ان يتم حلها معا وفى ترابط كامل واعتماد لكل منهما على الآخر .

ما هى اذن ملامح هذا النظام التى تعزز أهميته فى صياغة نموذج جانب العرض ؟ للجابة على هذا السؤال سوف نستعرض ثلاث مسائل اساسية هى:-

( ١ ) القيود على الطاقة الانتاجية ، والاختناقات

( ٢ ) البيئة

( ٣ ) التنظيم التشريعى

### الطاقة الانتاجية

اذا كان هناك نقص فى الطاقة energy أو الغذاء أو الموارد الاخرى فان الآثار الاقتصادية لهذا النقص سوف تظهر من خلال الاسعار أو عن طريق تحديد الكميات ، وتعتبر تجربة حظر تصدير البترول فى عام ١٩٧٣ - ١٩٧٤ مثلا صارخا لما ترتب على هذا النقص . وحتى يمكن استخلاص اللقتائج

السريعة والدورية خلال الأجل القصير تم استخدام نموذج يجمع بين نموذج وارثون السنوى ونموذج كامل للمدخلات والمخرجات (٢) . وفى ذلك الوقت كان نموذج وارثون السنوى عاجزا عن تناول شتى تفاصيل الطاقة ، ولكن منذ ذلك الحين أمكن تجزئته بحيث أصبح يشتمل على قطاعات عديدة للطاقة مثل الفحم والغاز الطبيعى والبتترول وأنواع من الطاقة الكهربائية وأنواع من الواردات والصادرات من البترول .

وإما كانت الطاقة تستخدم فى الكثير من العمليات الوسيطة ، فقد أظهر نظام المدخلات والمخرجات القطاعات التى تسبب النقص فى المنتجات الأخرى التى تعتمد على البترول فى تنمية الناتج من المنتجات الأخرى أو تلك التى تسبب فى الحد من هذا الناتج . وعلى الرغم من أن الطاقة المستخدمة كانت تمثل نسبة صغيرة من الناتج الإجمالى  $(E/x)$  إلا أنه كان لها أثر كبير على الأداء الكلى للاقتصاد . ويعزى هذا للدور الاستراتيجى للطاقة والى وجود اختناقات . وقد كان من الصعب عرض هذه الأفكار فى عام ٧٣ - ١٩٧٤ ومع هذا فقد ظهرت هذه الأفكار بوضوح فى تحليل المدخلات والمخرجات .

وبعد تحديد الكميات الذى صاحب عملية الحظر على تصدير البترول الذى فرض فى عام ١٩٧٣ - ١٩٧٤ والذى تسبب فى نقص فعلى بلغ حوالى ٢ مليون برميل يوميا ، ارتفعت الاسعار ليس فقط نتيجة قوى السوق ولكن أيضا نتيجة السلطة التى مارستها الاوبك فى تحديد أسعار البترول . وقد أدى هذا الى تغير الاسعار النسبية بصورة عنيفة فى الاقتصاد بأكمله . وتغيرت أسعار المنتجات الأخرى خلاف الوقود . ومن هنا كان من الضرورى - للعديد

---

(٢) L.R. Klein, "Supply Constrains in Demand Oriented Systems : An Interpretation of the Oil Crisis" Zeitschrift fur Nationalökonomie 34 (1974) : 45 - 56

من الاسباب ، أن تتوافر القدرة على صياغة النماذج الاقتصادية التي تمكننا من اظهار آثار هذه التغيرات على الأداء الاقتصادى وقد تحقق هذا من خلال ادخال أسلوب جديد فى تحليل المدخلات والمخرجات ، ويتمثل هذا فى معاملة المعاملات الفنية Technical coefficients كمتغيرات وليست كمقاييس (parameters) وفى تفسير التغيرات التي تطرأ عليها بمرور الزمن باعتبارها دوال للتغيرات فى الأسعار النسبية . واستخدام الصيغ التالية ( سيجرى شرحها فى الملحق )

$$\frac{X_{ij}}{X_{Kj}} = \left( \frac{\alpha_{ij}}{\alpha_{Kj}} \right)^{\sigma_j} \left( \frac{P_i}{P_K} \right)^{-\sigma_j}$$

يوضح كيف تتغير التدفقات النسبية للمدخلات ( الى القطاع رقم j ) بتغير الأسعار النسبية وفقا لدرجة مرونة الاحلال  $\delta_j$  البيئية

فى خلال السنوات الاخيرة ازداد - بل تضاعف الاهتمام بنوعية الهواء والماء والمخلفات الصلبة والضوضاء والمرور ومظاهر التكدس الأخرى . وقد ارتبط تأثير مصادر الازعاج المختلفة عادة بأنواع مختلفة من الأنشطة الانتاجية مثل توليد الكهرباء وانتاج الصلب وانتاج الورق ولبه والعمليات الكيماوية وغيرها . وتتمثل الخطوة الأولى فى تحديد مستوى النشاط حسب القطاع حتى يمكن تقدير مخلفات الانتاج بدقة أو تقدير أى مخاطر بيئية أخرى . وباستخدام نموذج يتناول قطاعات متعددة . مثل نموذج وارثون السنوى ، يمكن استخلاص مستويات إنتاج قطاعين من أجل هذا الغرض : ومن الممكن صياغة نموذج منفصل - أو نموذج فرعى تابع - يوضح العلاقات الفنية والهندسية التي تؤثر على البيئة . وباستخدام مستويات النشاط القطاعية كمدخلات يمكن أن نحصل على أساليب عملية للربط التلقائى بين الأداء الاقتصادى والخصائص البيئية .

( م ٦ - العرض والطلب )

ان حماية البيئة تتطلب وجود رأس مال ونفقات تشغيل لما يحتاجه ذلك من توفير معدات لتنقية العادم عند توليد الكهرباء باستخدام الفحم، أو مرشحات لتنقية المياه أو أجهزة التخلص من مخلفات الانتاج ، أو أجهزة كتم الصوت وغيرها من المعدات الرأسمالية أو أجهزة التشغيل الخاصة بحماية البيئة . ويجب أن تضمن تكلفة هذه الأجهزة فى تكلفة الانتاج ذو المستوى الرفيع ، وهو الانتاج الذى يجعل البيئة فى وضع أفضل بالمقارنة بما كانت ستصبح عليه فى حالة عدم استخدام هذه الأجهزة وعند صياغة معادلات الأسعار والاستثمار يجب أن تعكس المتغيرات الخاصة بالتكلفة الرأسمالية تلك النفقات الاضافية المطلوبة لحماية البيئة . ومن الممكن صياغة نماذج للمحاكاة بالنسبة لمختلف التوقعات ( السيناريو ) أو بدائل السياسة الاقتصادية عند مختلف مستويات اجراءات حماية البيئة . ويجب أن يعبر عن هذه الاجراءات بصورة كمية ، والى حد ما يعتبر نظام كينز - ليونتييف الذى تم شرحه فى هذا البحث أداة ممتازة لدراسة الآثار الكلية لهذه الاجراءات بما فيها الآثار المباشرة وغير المباشرة .

#### التنظيم التشريعى

يمكن حماية البيئة التى حدها ما من خلال التنظيم التشريعى للنشاط الاقتصادى ، ومع هذا الا ان التشريع يعتبر موضوعا أوسع يغطى أنشطة أكثر بكثير ، وقد تستهدف التشريعات الخاصة بالصناعة توفير الصحة والسلامة المهنية أو ضبط معدل العائد على رأس المال أو تحقيق مستويات الكفاءة المطلوبة . وبالنسبة لحماية البيئة ، يعتبر التشريع على جانب كبير من الأهمية وأن كان باهظ التكاليف فى غالب الأحوال .

ولو كان من الممكن ترجمة التشريع الى صورة كمية ، كما هو الحال بالنسبة لحماية البيئة ، فسيصبح من الممكن ادرأجه وملاحظة اثره فى قرارات التسعير ، فقد يدخل كنفقة مباشرة للانتاج ، أو قد يؤثر فى الانتاجية . وعلى

سبيل المثال ، إذا فرضت قيود على التسرعة في الطرق السريعة فإن هذا سوف يترجم إلى أبطء في الخدمة في قطاع النقل الثقيل ، ويجب أن يختسب منع الحوادث أو كفاءة استخدام الوقود في الجانب الإيجابي ، هذا بينما يحتسب انخفاض الإنتاجية في الجانب الآخر ، فإذا انخفضت الإنتاجية - بالمعنى التقليدي ، ترتفع التكاليف والأسعار ، وبذلك سوف يبرز أثر هذا النوع من التشريع في شكل أسعار أعلى وإنتاج أكثر انخفاضا وطلب أقل ، ويمكن تتبع كل هذه التغييرات المباشرة من خلال قطاعات الصناعة المتداخلة في نموذج المدخلات والمخرجات حتى تحصل على الأثر الكامل سواء المباشر أو غير المباشر .

وفي الوقت الحالي يوجه المزيد من الاهتمام للتكلفة الاقتصادية للتشريع ومدى مساهمتها في التضخم ، ويبدو أن النموذج الذي تمت مناقشته في هذا المبحث وهو نموذج جانب العرض بكل ما تحمله الكلمة ، هو الطريق التي ترضح هذه المسائل .

#### سياسات جانب العرض

لقد تطورت النماذج الكلية و السياسات الكلية لإدارة الطلب جنبا إلى جنب و كانت على درجة كبيرة من الاتساق ، و تبعاً لذلك توافقت نماذج جانب العرض مع سياسات جانب العرض ، وفي الواقع فإن مواجهة المشاكل الاقتصادية المعاصرة تتطلب اتباع سياسات جديدة ، و تحتاج هذه السياسات الجديدة إلى صياغة نماذج لجانب العرض حتى يمكن تفسير أو فهم آثار هذه السياسات .

وتختلف سياسات جانب العرض عن السياسات الكلية ، فهذه الأخيرة لا توجه بصفة عامة نحو أنشطة اقتصادية أو قطاعات معينة بالاقتصاد ، وعلى العكس من هذا قد يطلق على سياسات جانب العرض أحيانا السياسات الهيكلية، التي تستهدف قضايا بعينها أو أنشطة اقتصادية أو مجموعات محددة بالذات ، إن نجد المساواة الحالية للركود التضخمي هو استمرار معدلات البطالة

عند مستويات أعلى مما كنا نعتبره عادة التشغيل الكامل . ومن ناحية أخرى ، هناك سوء توزيع للبطالة فهي تتركز بشكل غير مناسب في بعض المجموعات داخل الاقتصاد خاصة مجموعة الشباب . وتحاول السياسة الهيكلية أن تخفف من حدة البطالة بين الشباب . وقد يكون لهذا بعض الأثر على البطالة الكلية من خلال تأثيرها على البطالة بين الشباب ، ولكنها تستهدف أساساً تخفيض البطالة بين فئة معينة من السكان . وتحاول السياسة الكلية تخفيض معدلات البطالة أو زيادة التوظيف ، وهي في سبيلها إلى ذلك قد تخلق المزيد من الضغوط التضخمية . إن الأمر لا يتطلب أن تكون السياسة الهيكلية تضخمية ، فعلى سبيل المثال ، قد تستهدف إحدى هذه السياسات ببساطة تخفيض الحد الأدنى للاجور أو على الأقل تخفيض هذا الحد بالنسبة للشباب فقط . وباستخدام نموذج يحدد فيه بوضوح عرض العمل وعلاقات الطلب من جانب المجموعات السكانية والحد الأدنى للاجور بين مجموعة المتغيرات التفسيرية فانه مما لا شك فيه أن يكون من الممكن تحليل المزايا المحتملة لتغيير التشريعات الخاصة بالحد الأدنى للاجور .

**وتهم السياسات الهيكلية المماثلة بالتغيرات التي تطرأ على تعويضات البطالة ( مدة البطالة - مبالغ التعويضات - معايير استحقاق التعويضات ) وبمساهمات الضمان الاجتماعي ، ومن المعتقد أن تعويضات البطالة المرتفعة تقلل من حافز البحث عن عمل ، وبالتالي تحد من إمكانية تخفيض مستوى البطالة ، كما أن ارتفاع معدلات مساهمات الضمان الاجتماعي تشكل قاعدة للتكاليف تتحدد على أساسها الأسعار وبذلك يمكن أن تزيد من الضغوط التضخمية خاصة في أوقات الركود العنفي .**

وإذا تمت صياغة نموذج للعملية التشريعية بحيث يمكن التوسع في المعلومات الخاصة بجانب العرض لنظام ما ، فانه من الممكن دراسة السياسات الهيكلية التي تنطوي على إلغاء التشريع أو اللوائح . ولا يعني الأمر هنا الغاء

التشريع بصورة كلية ولكن بصورة مختارة وتدرجية ، وذلك للموقف على حجم الأثر التضخمي للعملية التشريعية ، الى جانب دراسة اثر الغاء التشريع على الاداء الاقتصادى للقطاعات التى تأثرت فى الاعتماد .

قد تتطلب السياسة الكلية العامة للضرائب رفع أو تخفيض معدلات الضريبة العامة على قطاع الأعمال أو القطاع المنزلى و ذلك تحقيقا لاهداف الناتج القومى الاجمالى او اى اهداف كلية اخرى . و قد يستهدف نوع اخر من السياسات ، فى جانب العرض ، تعديل معدلات الضريبة أو معايير الضرائب الأخرى حتى يمكن تشجيع التكوين الرأسمالى . و يرجع السبب الأساسى وراء جاذبية هذا النوع من السياسات الى ان ارتفاع مستويات التكوين الرأسمالى يؤدي الى تحسين مستوى الانتاجية والى تقليل المضغوط التضخمية فى نهاية الأمر . وبذلك ، فإنه حتى نصل الى جوهر التضخم من جانب العرض ، فإن من المرجح فى القيام بتشجيع الاستثمار . وتعتبر التسهيلات الضريبية الخاصة على اشكال قروض الاستثمار ومخصصات الاملاك السريع Fast depreciation write-offs والمبالغ المخصصة للبحوث والتنمية والمزايا الممنوحة لرأس المال المشترك بمثابة سياسات مالية هيكلية يمكن ان تمارس أثرها من خلال جانب العرض . وللهولة الأولى ، قد تظهر الآثار بصورة قوية فى جانب الطلب ، ولكن فى نهاية الأمر ، سوف تظهر هذه الآثار بالضرورة فى جانب العرض . ويعتبر التقدير السليم لانتاجية رأس المال فى دالة الانتاج KLEM ( رأس المال - العمل - الطاقة - المواد الخام ) على جانب كبير من الأهمية للحكم على أثر هذه السياسات الضريبية المقترحة .

وعلى الرغم من أن الهدف من السياسات الضريبية التى سبقت الاشارة اليها هو ممارسة دورها فى جانب العرض ، الا انه كثيرا ما اقترح تقديمها فى اطار سياسة ادارة الطلب فى مطلع الستينات . وفى الوقت الحالى ، أصبحت آثار هذه السياسات بالنسبة لجانب العرض أكثر أهمية ومع هذا ، فإنها يمكن أن تكون أكثر خصوصية وأكثر ملاءمة لتحليل العرض وذلك بتوجيهها بدقة أكثر

نحو تلك القطاعات الاستراتيجية مثل استثمارات الطاقة أو العروض الزراعي  
أو حماية البيئة ، وتعتبر القروض التفضيلية التي تقدم لصالح أنواع معينة من  
التكوين الرأسمالي التي تشتد الحاجة إليها ، من قبيل السياسات المالية  
الهيكلية كما أنها تدخل في صلب تحليل جانب العرض ، وليس من المتوقع  
لمثل هذه الإجراءات المالية أن تتغير بصورة دورية حيث أن آثارها على جانب  
العرض طويلة المدى ويجب أن تستمر لمدة طويلة .  
ان السياسات الهيكلية الأساسية التي تمت مناقشتها هي سياسات محلية،  
ولكن الاقتصاد الأمريكي الحالي يواجه الكثير من المشاكل ذات الطبيعة الدولية،  
مثل مشاكل العجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات وتقلب أسعار  
الدولار . ويبدو أن الوضع الحالي يتطلب اتخاذ سياسات ذات طبيعة هيكلية  
الى حد كبير لتشجيع الصادرات ، وتمثل السياسات الهيكلية التي يحتاج  
اليها الاقتصاد الأمريكي في الوقت الحالي ، في مجال قطاع التجارة الدولية ،  
في تطوير بحوث التسويق بالدول الأجنبية ، ورفع مستوى كفاءة صناعات  
التصدير ، وتشجيع خطوط إنتاج جديدة للصناعات التصديرية الرائدة ومنح  
المصدرين الأمريكيين تسهيلات مالية بشروط أكثر يسرا .

#### دور مناسب لنماذج وسياسات الطلب

ان نموذج جانب العرض ليس بديلا لجانب الطلب بل هو مكمل له ويربط  
جوانب النظام بحيث يتم صياغة نموذج يضم الجانبين معا . ويصدق هذا  
أيضا على السياسة الاقتصادية ، فقد فشلت سياسات إدارة الطلب الكلية في  
تناول كثير من السياسات المعاصرة ، ومع هذا كان ولازال لها أثرها الطيب  
في مجالات أخرى ، وحتى تستطيع هذه السياسات أن تواجه عددا أكبر من  
القضايا ، لابد وأن تستكمل بسياسات هيكلية وسياسات أخرى لجانب العرض .

ويبين نموذج كينز - ليونثيف ، الذي تم عرضه في شكل معادلة في الملحق  
المرفق ، بشكل واضح أن النموذج الاجمالي (الذي يضم الجانبين معا) يتطلب



تكامل العلاقات الخاصة بالطلب الكلى وتوليد الدخل بعلاقات جانب العرض .  
ولا يسمح هذا النموذج بتجزئته ولا يقبل حل كل من جانبي المعرض أو الطلب  
بمعزل عن الآخر بل يجب حلها معا .

وعند صياغة السياسة ، يجب أن يكون هناك توازن كامل في الاجراءات  
التي ستتؤثر على الاجماليات الاساسية من خلال الانفاق المالى العام والضرائب  
والرقابة النقدية . ولا يمكن أن نتوقع أن تؤدي السياسات التي تتخذ في هذا  
المجال الى حدوث توازن متعادل في الاقتصاد ، فسوف يظل هناك ارتفاع في  
الأسعار ومعدلات البطالة فى ظل الظروف الحالية ، كما سيتطلب الأمر اتخاذ  
سياسات لتقييد استهلاك الطاقة ولتتمية مواردها وللحد من سرع توزيع البطالة  
والمحافظة على الناتج الزراعى وتشجيع الصادرات ورفع مستوى الانتاجية .



## الفصل الخامس



# محاكاة الاثر العالمي للزيادات في أسعار البترول

## تطبيق على اقتصاديات جانب العرض

### خلفية عن تحليل أسعار البترول

وفقاً للتفسيرات التي تقدمها اقتصاديات جانب العرض الواردة في هذا الكتاب ، فإن الدراسة التحليلية للموارد المحدودة وأثرها على الارتفاع الكبير في الأسعار النسبية لسلعة أساسية نادرة - وهي البترول - تعتبر مثالا أو تطبيقاً نموذجياً لوجهة النظر هذه . ولما كانت أسعار البترول وتجارته - وفي الواقع قطاع الطاقة بأكمله - لها آثار عالمية على كل من الدول التي تعرض البترول (الدول المصدرة) والدول التي تطلبه (الدول المستوردة) ، فإنه يمكن فهم هذه المشكلة على نحو أفضل في إطار نموذج لتدفقات التجارة الدولية . ويعتبر مشروع النموذج الرياضي LINK نموذجاً مشهوراً في مجال تحليل توقعات التجارة على أساس شاملة .

وفي إطار النموذج LINK يتم دمج مجموعة من النماذج من عدد كبير من الدول والمجموعات الإقليمية التي تغطي العالم بأكمله . وفي الوقت الحاضر فإن نموذج LINK يضم نماذج من ١٨ دولة صناعية متقدمة ( كل الدول الاعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ) ، كما يضم أيضاً ثمانية نماذج من الدول ذات التخطيط الاقتصادي المركزي وأربعة نماذج إقليمية رئيسية من دول العالم النامي ( أمريكا اللاتينية - أفريقيا - الشرق الأوسط والشرق الأقصى المطل على المحيط الهادى ) هذا إلى جانب إمكانية فصل دول الأوبك عن الدول النامية الأخرى . ولاغراض التحليل الخاص طويل الأجل الذي تم اعداده في هذا الجزء ، فإنه من الضروري أن نشير إلى أنه سبق تقديم نموذج أصغر للنموذج الحالي يضم ثلاث عشرة دولة صناعية مع عدم

ادماج جمهورية الصين الشعبية في مجموعة الدول ذات التخطيط المركزي .

وقد تناولت كتابات اخرى شرحا للنموذج LINK بتفصيل أكثر (١) . وموجز القول أن هذه النماذج يمكن أن يضم إليها دولة أو منظمة معينة ثم نقوم بتجميعها للقيام بعملية الماكاة والتنبؤ وإجراء الترقعات متوسطة الأجل وتحليل السياسات ، وذلك على نحو يتحقق فيه قدر وافر من الاتساق . ويجب توافر التكامل بين نماذج الدول أو المناطق حتى يمكن الوصول الى حل اقتصادي عالمي مشترك يحقق شرطين هامين :

- ان تتساوى الصادرات العالمية مع الواردات العالمية بالأسعار الجارية حسب مجموعات السلع .

- أن تتساوى الصادرات العالمية مع الواردات العالمية بالأسعار الحقيقية حسب مجموعات السلع .

وحتى يمكن أن يتحقق هذان الشرطان الأساسيان يجب أن تستخدم في التمويل وحدة نقدية مقبولة دوليا ( الدولار الأمريكي ) . كما يجب أن تستخدم القيمة فوب f. o. b. للصادرات .

ويجب أن تتطابق طريقة تصنيف مجموعات السلع بالنماذج مع التصنيف القياسي للتجارة الدولية SITC كحد أدنى . وما يثير الاهتمام بشأن هذا النظام ( النموذج ) - من ناحية المشكلة التي

---

R.J. Ball (ed), *The International linkage of National Economic Models* (Amsterdam : North Holland, 1973); J. Waelbroeck (ed), *The Models of Project LINK* (Amsterdam : North Holland, 1976); J. Sawyer (ed), *Modelling the International Transmission Mechanism* (Amsterdam : North Holland 1979).

نحن بصدددها - هو انه قد تمت صياغة هياكل هذه النماذج وتحقيق التكامل بينها بحيث يمكن تقدير الاثار التي يمكن ان تحدثها كل دولة على حدة وكذلك الاثار التي تحدثها الدول فيما بينها على المستوى العالمى .

وفى نهاية الامر ، فان صادرات أى دولة أو اقليم تساوى المجاميع المرجحة لواردات الشركاء فى التجارة ، ويتم رصد هذه الاوزان فى صفوف مصفوفة الأنصبة النسبية فى التجارة الدولية . ومن ناحية أخرى ، فان أسعار واردات أى دولة أو اقليم تساوى المجاميع المرجحة لأسعار صادرات الشركاء فى التجارة . وترصد هذه الأوزان فى أعمدة مصفوفة الأنصبة النسبية فى التجارة الدولية .

ولحسن الحظ ، فإنه عندما تمت لأول مرة صياغة النموذج INK من الناحية النظرية والمنطقية ، كان هناك قرار هام ( فى عام ١٩٦٨ ) يقضى بمعاملة تدفقات التجارة الدولية فى التصنيف القياسى للتجارة الدولية SITC3 ( الوقود المعدنى ) كمجموعة سلعية منفردة . ويضم هذا البند أنواعا أخرى من الوقود المعدنى بخلاف البترول . ومع هذا فإنه عند النظر الى تجارة أى دولة أو اقليم فإنه يمكن التعرف على الفور على صادراتها أو وارداتها سواء من الفحم أو البترول أو الغاز أو اليورانيوم أو الكهرباء . . الخ .

ومنذ قرار حظر تصدير البترول ( فى نوفمبر ١٩٧٣ ) وما تبعه من قفزات واسعة فى أسعار الطاقة ، أصبح من الممكن توقع حدوث تغيرات هامة فى الوضع الاقتصادى العالمى . فقد توقعت معظم الدول والاقاليم الكبرى ، خارج مجموعة الدول المصدرة للبترول ، حدوث تباطؤ فى معدل النمو الاجمالى وارتفاع فى معدلات التضخم بدرجة تفوق ما كان عليه الوضع فى فترات الانعاش

التي أعقبت الحرب العالمية الثانية ، والتي اتسمت بالنمو المرتفع في حجم التجارة الدولية ، خاصة في الخمسينات والستينات . وقد اشرت في المحاضرة التي أقيمتها عند حصولي على جائزة نوبل في عام ١٩٨٠ إلى أحد الدلائل التي تشير الى مدى هذا التباطؤ . فبالنسبة للتوقعات الخاصة بالثمانينات ، ستكون اسعار الفائدة الاسمية اعلى ، كذلك الحال بالنسبة لمتوسط معدلات البطالة ، وان كان من الممكن ان تكون هذه المعدلات الاخيرة اكثر انخفاضا اذا تباطأ معدل النمو في القوة العاملة ، وهو ما يبدو واضحا في الولايات المتحدة .

وفي بادئ الامر ، دعونا ندرس من الناحية النظرية ذلك الاتجاه الهبوطي للنمو . وباستخدام نموذج هارود - دومر (Harrod - Domer)

للنمو في صورته العامة ، فانه يمكننا تقدير النمو في الاقتصاد باستخدام العلاقة البسيطة :

$$sY = r(Y - Y_{-1})$$

أي أن المدخرات = الاستثمار

ويمثل المعامل (s) معدل الادخار ، وتمثل (r) معامل رأس المال / الانتاج ، وتمثل (Y) الناتج الحقيقي . مع افتراض أن معدل الادخار (s) ومعامل رأس المال / الانتاج r يتوقفاً على الاسعار النسبية . وحيث أن معدلات الاسعار ثابتة ، فانه يمكن معاملتها كمقاييس أو محددات .

$$Y = \frac{r}{r-s} Y_{-1}$$

$$Y_t = \left( \frac{r}{r-s} \right)^t Y_0$$

وإذا كان معامل رأس المال / الانتاج يساوي ٢٥ ، ومعدل الادخار ٢٠ ، فان :

$$y_t = ( 1.0417 )^t y_0$$



وسيكون معدل نمو الاقتصاد ١٧٪ مثلا . واذا ماحدث شيء ما مثل «أزمة» الطاقة العالمية وأدى الى ارتفاع الأسعار النسبية للطاقة بدرجة تتطلب تخصيص قدر اكبر من رأس المال لشراء هذه البضعة الوسيطة الغالية للصناعات على وحدة واحدة من المنتج ، فاننا سوف نغير صياغة هذا النموذج الى :

$$s(Y) = (r + \delta) (Y - Y_{-1})$$

$$Y_t = \left( \frac{r + \delta}{r + \delta - s} \right)^t Y_0$$

حيث  $\delta$  تشير الى أن المعدلات الأساسية قد تعتمد على الاسعار النسبية . فاذا كانت  $\delta$  عند مستوى مرتفع ، وليكن ٥٠٪ مثلا ، فان معدل النمو سوف ينخفض من ١٧٪ الى ٣٤٥٪ ، وذلك بافتراض أن معدلات الادخار ( $s$ ) لن تتأثر بالتغير في الاسعار النسبية . وبالفعل ، فقد شهدت بعض الأنشطة في الولايات المتحدة ارتفاعا في معامل رأس المال / الناتج بهذا القدر ، خلال السبعينات ، ولكن في المتوسط ، كان الارتفاع متواضعا ، بحوالي ٠٨٪ في خلال السنوات التي أعقبت عام ١٩٧٣ مباشرة ، وبحوالي ٠٢٪ في نهاية ذلك العقد . وقد ارتفعت استثمارات قطاع الاعمال ، كنسبة من اجمالي الناتج القومي بحوالي ١٪ نقطة . ويشير هذا الرقم الى جانب ارتفاع نسبة رأس المال الى الناتج ، الى أنه أصبح من الصعب تحقيق زيادة في الناتج  $output\ flow$  بنفس حجم الاستثمارات الرأسمالية الموجودة ويعتبر هذا هو السبب الاساسي وراء تباطؤ معدل النمو ، وهو ما يماثل قولنا أن الاحلال الاضافي لرأس المال محل الطاقة قد نتج عنه حجم أقل من الناتج بالمقارنة بالاحلال الاضافي للطاقة محل أى عامل اخر . وبالفعل ، فقد انخفض معدل الادخار الشخصي بنسبة ٣ نقطة مئوية في خلال السبعينات . وقد كان هذا بدوره وراء انخفاض معدل النمو :

و بمجرد أن يتغير هيكل الاستثمارات الرأسمالية بحيث يصبح أكثر كفاءة في استخدام الطاقة ( ويقصد بالكفاءة هنا أن باستطاعة الاستثمارات أن

تنتج نفس المستوى من المنتج باستخدام قدر اقل من الطاقة ) ، وبمجرد أن يصبح الناس اكثر وعيا بفكرة الاقتصاد فى استخدام الطاقة ، فقد ينخفض معامل رأس المال / الناتج الى ما كان عليه من قبل ، ولكن طالما ظل هذا العامل مرتفعا فلا بد أن يكون هنالك اتجاه نحو المزيد من التباطؤ فى معدل النمو عن ذى قبل . وقد يتلشى هذا التباطؤ فى النمو تدريجيا مع التكيف والتعود بمرور الوقت ومع هذا فان النماذج الاحصائية على المستوى القومى والدولى تشير الى أن هذا الوضع سوف يسود خلال العقد القادم حيث يفترض استمرار الارتفاع فى أسعار الطاقة . ومن ناحية أخرى سوف يؤدي الاختلال فى ميزان المدفوعات ، وارتفاع تكاليف الواردات من الطاقة الى اتباع سياسات مالية ونقدية تنسم بالتقييد فى الدول المستوردة حتى يمكنها مواجهة اعباء خدمة الديون والصفوف التضخمية ، وهكذا فان هذه العوامل سوف تسببهم بدورها فى ببطء النمو بوجه عام . ومن ثم فان الارتفاع فى أسعار الطاقة سسيؤثر ( نسبيا ) فى تراجع حجم الانتاج من حيث المستوى ومعدل النمو . وهذا ما يحدث فعلا فى الواقع ووفقا لما اظهره النموذج البسيط للنمو الذى سبق تقديمه .

اما بالنسبة للمناطق الاخرى من العالم التى لا تعاني من العجز فى ميزان المدفوعات فان بإمكانها الاستمرار فى النمو بخطوات واسعة ، وبدرجة اسرع فى كثير من الحالات ، وتدرج الدول المصدرة للبتروى فى هذه المجموعة ، أما الدول المستوردة للبتروى ، فانها ستتمو فى مجموعها بصورة اكثر بطئا ، ومع وجود بعض الاستثناءات هنا وهناك .

وبعد ، لقد كانت هذه عبارة عن ملاحظات عامة ، تصدق على الأحوال العادية ، الا القفزة الكبيرة فى أسعار البتروى كان لها آثار متفاوتة على اقتصاديات الدول المستوردة ، وفى الولايات المتحدة مثلا ، تتميز أسعار المستهلك بالحساسية الشديدة ، وذلك لأن الاستهلاك المرتبط بالطاقة يمثل

نسبة كبيرة من اجمالي الاستهلاك ، بالقياس الى الكثير من الدول الصناعية الأخرى . والى جانب هذا ، فان جانبا كبيرا من انتاج الطاقة المحلية بالولايات المتحدة جعل مكمش (deflator) الناتج المحلي الاجمالي شديد التآثر بالقفزات الكبيرة فى أسعار البترول ، وهو ما لا يحدث حتى فى الدول التى تعتمد بدرجة أكبر على الواردات البترولية . وقد أدركت اليابان كيف يمكن أن تتكيف مع صدمات أسعار البترول خلال الفترة من ١٩٧٤/٧٣ حتى ١٩٨٠/٧٩ . وفى الحالة الاولى كانت اليابان من أشد الدول تأثرا ، كما اتضح ذلك من الآثار التضخمية ، أما فى الحالة الأخرى فقد استطاعت أن تخفض معدلات التضخم الى ما دون المعدلات التى حققتها دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) .

أما بالنسبة للدول المصدرة للبترول (OPEC) ، فقد اختلف الوضع فيها حسب مدى حكمتها فى استثمار الإيرادات البترولية داخل اقتصادها . وقد حققت بعض الدول نتائج أفضل من غيرها ، وذلك برفع مستوى الانتاجية الاجمالية ومستويات المعيشة . وبفضل التخطيط طويل المدى ، استطاعت بعض دول الأوبك أن تتمتع بمعدل نمو أكثر ثباتا أمام التغيرات قصيرة الأجل فى أسواق البترول بالقياس لدول أخرى .

### شرح لنموذج كلى

ان الأمثلة التى يمكن أن نسوقها لتوضيح نموذج بسيط للنمو يمكن أن تشرح فقط ما يمكن أن يحدث للاستثمارات الحقيقية أو الانتاج . ولكن المشكلة تبدو أكثر تعقيدا ، حيث تبدأ بحدوث تغير فى نظام التسعير وما يتبوه من آثار على الأسواق الأخرى ، ثم تسير فى طريق أكثر وعورة داخل الاقتصاد . ويوضح الشكل (٣) أثر أسعار البترول وفقا للنموذج LINK

وتعتبر أسعار البترول المرتفعة التى تحددها الأوبك هى أسعار الصادرات فى الدول المنتجة للبترول خاصة الدول النامية . ويتركز أكبر جانب من ( م ٧ - العرض والطلب )

الصادرات البترولية فى ذول الشرق الأوسط ، ومع هذا فان كل من فنزويلا « فى أمريكا اللاتينية » ، وأندونيسيا « بالمحيط الهادى فى الشرق الأقصى » ، ونيجيريا « إفريقيا » وعدد آخر من الدول الأقل أهمية ، لها اثر مباشر على الدول النامية الأخرى . والى جانب هذا تعتبر كل من كندا والمملكة المتحدة والنرويج من الدول المصدرة للطاقة فى نطاق دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ، كما يأتى الاتحاد السوفيتى ضمن الدول المصدرة فى نطاق دول التخطيط المركزى .

ووفقا للنموذج وطريقته فى الربط بين العناصر المختلفة ، يظهر الارتفاع فى أسعار الصادرات البترولية فى شكل ارتفاع مماثل فى أسعار الواردات بالنسبة للدول المستوردة . وفى نطاق نماذج الدول ، فان هذا يعنى انخفاض الواردات من الوقود ( حيث تكون مرونة الطلب ضعيفة نسبيا ، تتراوح بين ٠.١٥ الى ٠.٣٥ فى النموذج LINK الخاص بدول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ) . ومع انخفاض الواردات من الوقود سيتم تقييد استخدام رأس المال ، كما سترتفع معدلات البطالة والتضخم ، وتنخفض معدلات التوظيف (٢) .

كذلك ستنخفض الواردات من السلع والخدمات فى الدول التى تدفع أسعارا أعلى للبترول . ويحدث هذا بالنسبة لكل من الواردات من الوقود والواردات الاجمالية ، نظرا لانخفاض مستوى النشاط الاقتصادى المحلى . والى جانب ذلك ، سوف يعمل هذا على زيادة أسعار الصادرات فى الدول

---

(٢) انظر :

L. R. Klein "The Longevity of Economic Theory,"

Quantitative Wirtschaftsforschung, ed. Horst Albach et al.

(Tubingen : J-C. B. Mohr, 1977) 411-19.

وذلك لشرح وتوضيح الكيفية التى تؤثر فيها صدمات الأسعار الدولية على المزيد من التضخم والبطالة .

المستوردة للبتروول حيث تكون تكاليف الإنتاج بها قد ازدادت . ونتيجة ارتفاع أسعار الصادرات فان الواردات سوف تواجه كثيرا من المصاعب ، كما سيؤدي ذلك الى خفض صادراتها . وتتمثل المحصلة النهائية في انخفاض صافي صادراتها .

وحيث أن الدول المستوردة للبتروول تواجه ضغوطا تضخمية كبيرة وانخفاضا في وارداتها ، فان هذا وفقا لطبيعة العلاقات الدولية المترابطة سوف يؤدي الى انخفاض صادرات شركائها في التجارة الى جانب حدوث زيادة أكبر في أسعار وارداتهم . وهذه هي الآثار الثانوية أو الدولية .

ان كل هذه الآثار مجتمعة « الآثار المبدئية المحلية التي تتعرض لها الدول المستوردة للبتروول ، والآثار غير المباشرة التي تواجه شركاءها في التجارة من خلال انخفاض حجم التجارة ، سوف تؤدي الى تخفيض الحجم الاجمالي للتجارة الدولية وارتفاع معدلات التضخم الدولية ، وتخفيض الانتاج العالمي . ويعتبر تحديد الآثار الثانوية - والتي لا يمكن اغفالها - من أهم سمات حسابات الارتباط Linkage calculation . وتظهر هذه الآثار بعد أن تبدأ كل دولة مستوردة في امتصاص الآثار المحلية الأولية ثم تبثها في أرجاء العالم . ويتضح هذا في الجانب الأيمن من الشكل (٣) .

ان الغرض من النموذج LINK هو توضيح كافة الآثار المختلفة بالتفصيل ابتداء من الزيادات المبدئية في أسعار البتروول ، الى الآثار المحلية على الدول المستوردة ، ثم الآثار الدولية ، وذلك بالرجوع الى بداية هذه العملية مع تكرار خطواتها المختلفة . وفيما يلي بعض ردود الفعل التي تساعد على نجاح هذا النموذج :

١ - تدخل السلطات من خلال السياسات النقدية والمالية - خلال الأجل القصير - للحد من التضخم والتدهور في المركز الخارجي ، « ويتم تنفيذ

هذه السياسات خارجياً « أو قيام القطاع المنزلي وقطاع المؤسسات ،  
بالمحافظة على الطاقة ، خاصة وأن هذين القطاعين يتأثران بدرجة كبيرة  
بارتفاع الأسعار النسبية للطاقة ، أو وضع قيود خارجية على استخدام  
الطاقة « خلال الأجل القصير والمتوسط » .

٢ - احلال بعض مواد الوقود محل بعضها ، كنتيجة للتغير في الاسعار  
النسبية ، أو احلال بعض مدخلات الانتاج الأساسية محل بعضها « رأس  
المال والعمل محل الطاقة » ، « خلال الأجل المتوسط والطويل » .

٣ - زيادة المعروض من الطاقة كنتيجة للتغيرات في الأسعار النسبية « خلال  
الأجل الطويل » .

وقد أمكن إبراز هذه الآثار في النماذج LINK بعدة طرق ،  
وذلك لظهور الاعتبارات الخاصة التي تتسم بها دول معينة . وقد اخلصنا في  
النهاية الى أن هناك انخفاضاً في استخدام الطاقة ، كما يتبين من نسبة الطاقة  
الى اجمالي الناتج المحلي الذي أخذ في الانخفاض منذ عام ١٩٧٣ ، ويصدق  
هذا بصفة خاصة على الولايات المتحدة .

#### بعض التصورات ومدى حساسية النظام

أن بعض العوامل الأساسية التي تفسر تفاوت آثار ارتفاع أسعار البترول  
بين الدول ، هي نسبة الاستهلاك من الطاقة الى اجمالي الاستهلاك ، ونسبة  
الانتاج من الطاقة الى اجمالي الناتج القومي ، والمرونة السعرية والدخلية  
للطاقة ، ومعامل إعادة تدوير recycling الفوائض البترولية لدول الأوبك  
والاتفاقيات المنظمة للأجور وربطها بالأرقام القياسية للمعيشة ، وسياسة  
أسعار الصرف ، وكلما كانت نسبة الاستهلاك من الطاقة الى اجمالي الاستهلاك  
كبيرة ، كلما كان الأثر الركودي depressing لارتفاع أسعار البترول على



اجمالي الاستهلاك كبيرا . وكلما كانت معاملات إعادة تدوير الفوائض البترولية لدول الأوبك كبيرة ، كلما كان أثر الأسعار ضئيلا ، وذلك بافتراض أن الدول لم تتوان عن عدم اجراء التصحيحات اللازمة في موازين مدفوعاتها ، كما هو الحال بالنسبة للولايات المتحدة عقب أزمة البترول الأولى . وسوف تكون المرونة الدخلية للطاقة ضعيفة كلما كانت نسبة الواردات الى اجمالي الاستهلاك من الطاقة صغيرة ، هذا بينما اذا كانت المرونة السعرية عالية ، فان الأثر على اجمالي الناتج المحلي وأسعار المستهلك يكون ضئيلا . ويؤدي تحديد أسعار صرف مرنة الى تمكين الدول من التكيف بدرجة أسرع مع التغير في أسعار الطاقة . وكلما قل عدد الاتفاقيات الصارمة التي تنظم الاجور وربطها بالأرقام القياسية للمعيشة ، وقلت القيود على استيراد العمال أو فصلهم ، كلما استطاع الاقتصاد أن يتكيف مع ارتفاع أسعار الطاقة من خلال سوق العمل . وقد استطاعت اليابان أن تتجاوز نسبيا الأزمة البترولية في عام ١٩٧٩ - ١٩٨٠ وذلك لأن عدد اتفاقيات الاجور كان متواضعا للغاية ، وهو ما ترتب عليه انخفاض معدلات التضخم وعدم زيادة الدخول الحقيقية للعمال .

وقد يبدو غريبا أن تقترن المرونة السعرية العالية بمسألة الأثر على اجمالي الناتج المحلي ، وذلك لأن الأثر المباشر لارتفاع السعر يتمثل في حدوث انخفاض أكبر في الطلب الحقيقي كنتيجة لارتفاع درجة المرونة . والى جانب ما تقدم سوف تكون الآثار الثانوية كبيرة بحيث يمكن أن تعوض الآثار الأولية . وعلى سبيل المثال ، اذا أدى رفع سعر الطاقة الى زيادة الحافز على المحافظة على الطاقة ، واقترن هذا بارتفاع درجة المرونة نسبيا ، فانه سيطرأ تحسن على موازين مدفوعات كبرى الدول المستوردة . وسوف يؤدي هذا الى ثبات أسعار الصرف ، وهو ما يمثل مكافحة للتضخم في حد ذاته ، كما يحد من القيود التي تعترض أى اجراءات مالية أو نقدية تستهدف مواجهة الأزمة البترولية . وقد أدى الانخفاض السريع في الواردات البترولية وفي نسب الطاقة الى



اجمالي الناتج المحلي الى ازالة العقبات أمام التوسع والنمو اللذين تحققا في خلال الدورة الثانية والدورات الأخرى اللاحقة لسياسة الانتعاش طويلا المدى .

ان الزيادة الكبرى الرئيسية في أسعار البترول حدثت لأول مرة في عام ١٩٧٣ - ١٩٧٤ ، عقب حظر تصدير البترول ، وكان تكيف الدول المستوردة مع هذا الوضع ضعيفا للغاية ، كما هوت الدول الصناعية في حالة من الركود العام المقترن بارتفاع معدلات التضخم ، وقد قامت بعض هذه الدول باتتباع سياسات نقدية ومالية انكماشية لخفض الأثر التضخمي ، ولكن هذا أدى الى انخفاض أكثر في مستوى النشاط الاقتصادي وكان من الممكن أن يؤدي اتتباع سياسة أكثر اعتدالا الى ارتفاع مستويات الانتاج والعمالة بدرجة أكبر . وقد استطاعت الدول المصدرة للبترول أن تكون فوائض ضخمة سرعان ما التهمها انخفاض قيمة الدولار « وهو العملة التي تعوم بها أسعار البترول » ، وارتفاع الأسعار في الدول الصناعية التي تورد الصادرات الصناعية للدول البترولية الغنية ، هذا الى جانب ارتفاع الميل الحدي للاستيراد لدى هذه الدول الاخيرة .

وعقب الارتفاع الثاني الكبير في أسعار البترول في عام ١٩٧٩ - ١٩٨٠ ، كان رد فعل العالم الصناعي أكثر هدوءا ، فقد كان هناك تباطؤ متفاوت وغير متزامن في النمو وصل في بعض الدول الى حالة الركود - وان لم يأخذ شكل الدورة الاقتصادية العالمية ، واشتعل التضخم مرة أخرى وان لم يصل للمستوى الذي تحقق عقب عام ١٩٧٤ .

وتوضح الجداول من ٢ - ٧ كل هذه التطورات . ويجب أن يوجه القارئ عناية خاصة لهذه الجداول على النحو التالي : -

### جدول ٢ : -

- تركّز عدد كبير من الأرقام السالبة في عامي ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ : أدى ذلك الى أن أصبح معدل النمو المتوسط سالبا . وقد طرأ تباطؤ في النمو في عام ١٩٨٠ « وفي عام ١٩٧٩ أيضا بالنسبة للولايات المتحدة » ومع هذا كانت الأرقام السالبة أقل ، كما كان معدل النمو المتوسط أعلا مما كان عليه عام ١٩٧٥ .

### جدول ٣ : -

هناك ارتفاع كبير في معدلات التضخم اعتبارا من عام ١٩٧٣ ، واستمر هذا حتى عام ١٩٧٥ على الأقل . وقد اشتعلت معدلات التضخم بصورة واضحة في عام ١٩٧٩ - ١٩٨٠ ، وتعكس الأرقام السالبة هذا الوضع بصورة جلية .

### جدول ٤ : -

في عام ١٩٧٨ ، اختلفت الفوائض البترولية لدول الأوبك ، الا أنها زادت مرة أخرى في ١٩٧٩ - ١٩٨٠ .

### جدول ٥ : -

ان التطورات التي طرأت على أسعار صرف الفوائض الرأسمالية للدول الاعضاء في الأوبك : « الكويت - ليبيا - قطر - السعودية - والامارات العربية المتحدة » كانت علاقتها محدودة للغاية بحجم الفائض في ميزان العمليات التجارية الذي كان يتراكم كل عام . ويعزى هذا الى أن حكومات هذه الدول « التي كانت تتمتع بوضع احتكاري بالنسبة لإنتاج وتصدير البترول » لم تقم بحقق اقتصادياتها المحلية بكل إيراداتها البترولية بالعملة المحلية . ولهذا ، كانت العلاقة بين الطلب على الصادرات البترولية والطلب على العملات المحلية لهؤلاء المصدرين علاقة هامشية . وبينما كانت عملات دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تتحرك في مواجهة بعضها البعض ، وفقا لحجم

العجز أو الفائض فى ميزان العمليات الجارية ، الى جانب بعض العوامل الأخرى ، كانت عملات دول الأوبك ترتبط بصورة جامدة بعملات دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية « حقوق السحب الخاصة مثلا » . ويصدق هذا بغض النظر عن حجم الفائض ، ومن هنا لم تمارس عمليات ميكانيكية التصحيح التقليدية دورها فى هذه الحالة . والأكثر من ذلك ، كانت الاحصائيات الخاصة بميزان العمليات الجارية تغالى فى تقليل حجم الفائض حيث لم تأخذ فى الاعتبار استثمارات الدول المنتجة للبتترول فى أى فترة .

#### جدول ٦ : -

كان للتغيرات التى طرأت على أسعار الصرف فى كبرى الدول المستوردة للبتترول فى مواجهة الدولار الأمريكى أثر هام على حجم الأثر الفعلى للزيادات فى أسعار البتترول على الاقتصاد المحلى . وفى عام ١٩٧٨ مثلا ، عندما استقرت أسعار البتترول ، كانت كل من اليابان وألمانيا وفرنسا وإيطاليا تواجه انخفاضا فى أسعار البتترول نتيجة ارتفاع قيمة عملاتها أمام الدولار . أما فى عام ١٩٨١ ، فقد اختلف الوضع ، حيث انخفضت قيمة العملات الأوروبية الرئيسية بصورة حادة أمام الدولار .

#### جدول ٧ : -

ان توزيع فوائض الأوبك بين مختلف دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وتحديد العملة التى يتم تقويم هذه الفوائض بها أمر بالغ الأهمية فى تحديد التغيرات فى أسعار الصرف بين دول هذه المنظمة . وحتى الآن فان معظم احتياطات واستثمارات دول الأوبك بالدولار الأمريكى .



المصدر : التقرير الاقتصادي لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ، يوليو ١٩٨١ .

أجمالي دول المنطقة بدون الولايات المتحدة	٦٣	٦٤	٦٥	٦٦	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	
اسبانيا	١٤	٥	١٧	٧٩	٨٧	١٠٢	١١٢	١٢٣	١٣٣	١٤٣	١٥٣	١٦٣	١٧٣	١٨٣	١٩٣	٢٠٣	٢١٣	٢٢٣	٢٣٣
البرتغال	١٦	١٦	٨	١١٢	١٢٣	١٣٣	١٤٣	١٥٣	١٦٣	١٧٣	١٨٣	١٩٣	٢٠٣	٢١٣	٢٢٣	٢٣٣	٢٤٣	٢٥٣	٢٦٣
النرويج	٢	١٤	١٧	١١٢	١٢٣	١٣٣	١٤٣	١٥٣	١٦٣	١٧٣	١٨٣	١٩٣	٢٠٣	٢١٣	٢٢٣	٢٣٣	٢٤٣	٢٥٣	٢٦٣
لوكسمبورج	١٦	١٤	١٧	١١٢	١٢٣	١٣٣	١٤٣	١٥٣	١٦٣	١٧٣	١٨٣	١٩٣	٢٠٣	٢١٣	٢٢٣	٢٣٣	٢٤٣	٢٥٣	٢٦٣
ايرلندا	٣٥	٣٤	٦	١١٢	١٢٣	١٣٣	١٤٣	١٥٣	١٦٣	١٧٣	١٨٣	١٩٣	٢٠٣	٢١٣	٢٢٣	٢٣٣	٢٤٣	٢٥٣	٢٦٣
اسلندا	٧٨	١٢٧	٦٥	٧٩	٨٧	١٠٢	١١٢	١٢٣	١٣٣	١٤٣	١٥٣	١٦٣	١٧٣	١٨٣	١٩٣	٢٠٣	٢١٣	٢٢٣	٢٣٣
اليونان	٧	٧١	١٢٧	٧٣	٨٧	١٠٢	١١٢	١٢٣	١٣٣	١٤٣	١٥٣	١٦٣	١٧٣	١٨٣	١٩٣	٢٠٣	٢١٣	٢٢٣	٢٣٣
الدنمارك	١٦	٣٤	٣٥	٧٣	٨٧	١٠٢	١١٢	١٢٣	١٣٣	١٤٣	١٥٣	١٦٣	١٧٣	١٨٣	١٩٣	٢٠٣	٢١٣	٢٢٣	٢٣٣
دول المنطقة الاخرى في اوربا	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الولايات المتحدة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المملكة المتحدة	٢٢	٢٧	٢٢	٧٥	٨٧	١٠٢	١١٢	١٢٣	١٣٣	١٤٣	١٥٣	١٦٣	١٧٣	١٨٣	١٩٣	٢٠٣	٢١٣	٢٢٣	٢٣٣
السويد	٥٥	١	١٦	٢٨	٣٨	٤٦	٥٥	٦٤	٧٣	٨٣	٩٣	١٠٣	١١٣	١٢٣	١٣٣	١٤٣	١٥٣	١٦٣	١٧٣
هولندا	٦٧	٤٣	٣٤	٧٣	٨٧	١٠٢	١١٢	١٢٣	١٣٣	١٤٣	١٥٣	١٦٣	١٧٣	١٨٣	١٩٣	٢٠٣	٢١٣	٢٢٣	٢٣٣



٦٥٠	٤٦٢	٤٦١	٦٤٤	٨٧٨	١٠٦٢	٩٦١	٨	٧٥٨	٧٥٠	٢٦١	موريتانيا
١٢٧٧	٧٦٢	١٠	١١٠٤	١٠٠٢	٩٧٨	٩٧٩	٦٧٧	٦	٧٤٤	٧	السويد
١٨	١٢٣٤	٨٧٢	١٥٧٨	١٦٥٠	٢٤٦٢	١٦	٩٧٢	٧٥١	٩٤٦	٤٦٤	المملكة المتحدة
١٢٥٠	١١٦٢	٧٧٧	٦٥٠	٥٧٨	٩٦١	١١	٦٧٢	٢٦٢	٤٦٢	٥٧٦	الولايات المتحدة
١٢٦٢	٩٦١	١٠	١١٦١	٩	٩٦١	١٥٦٢	٩٦٢	٦٦١	٥٧٦	٥٧٦	دول المنظمة الاخرى في افريقيا
٢٤٦١	١٩	١٢٦١	١٢٦١	١٢٦٢	١٢٦٤	٢٦٦١	١٥٠٥	٤٦٢	٢	٢٦٢	الدنمارك
٥٧٥٠	٤٤٦١	٤٤٦١	٢٩٦١	٢٣	٤٩٦١	٤٢٦١	٢٠٦١	٩٧٧	٦٦١	١٢٦١	اليونان
١٨٦٢	١٢٦٢	٧٦١	١٢٦١	١٨	٢٠٦١	١٧	١١٠٤	٨٧٧	٨٧١	٨٧٢	ايسلندا
٦٦٢	٤٥٦	٢٦١	٦٧٧	٩٧٨	١٠٦٧	٩٥٠	٦٦١	٥٦٢	٤٦٢	٤٦١	ايرلندا
١٠٦١	٤٧٨	٨٦١	٩٦١	٩٦١	١١٦٧	٩٦١	٧٥٠	٧٦٢	٦٦٢	١٠٦١	لوكسمبورج
١٦٦١	٢٢٦١	٢٢٥٠	٢٧٦٢	١٩٦٢	٢٠٦٤	٢٩٦٢	١١٠٥	٨٦١	٨٦٢	٦٦٢	النرويج
١٥٥٠	١٥٧٧	١٩٧٨	٢٤٦٥	١٧٦٧	١٦٦١	١٥٧٧	١١٠٤	٨٦٢	٨٦٢	٥٧٦	البرتغال
١٢٦١	٩٧٨	٧٦١	٨٦١	٨٦١	١١٦٢	١٢٦٥	٧٧٨	٤٦٢	٥٦٢	٥٧٦	اسبانيا
١٢٦١	٩٧٨	٧٦١	٨٦١	٨٦١	١١٦٢	١٢٦٥	٧٧٨	٤٦٢	٥٦٢	٥٧٦	اجمالي دول المنظمة

المصدر : التوزيع الاقتصادي لدول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ، يوليو ١٩٨١ .

جدول ٤ : ميزان العمليات الجارية لدول الأوبك ( بالبيون دولار )

	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠
الميزان التجاري	٢١٥	٧٧	٤٩٥	٦٥	٦١٥	٤٢٥	١١٤	١٦٩
ميزان العمليات الجارية	٧٧	٥٩٥	٢٧٢	٣٦٥	٢٩	٤٥	٦٦	١٢١

المصدر : التقرير الاقتصادي لدول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ، يوليو ١٩٨١ .



جدول ه : سعر الصرف والأرصدة الجارية للمفائض الرأسية للدول الاعضاء في منظمة الاوبك وفي السبع دول الصناعية الكبرى

١٩٨٠-١٩٧٣	١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٦	١٩٧٥	١٩٧٤	١٩٧٣
( متوسط مركب )								

عدد وحدات العملة المحلية لكل دولار أمريكي  
( نسبة التغير السنوي )

١٩١+	صفر	٠-٥	٢٩+	٢٣+	٢٤+	١٥-	٢٣+	٩٤+	الولايات المتحدة
١٢+	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	١٠+	الكويت
١٩+	صفر	٢٤+	٣٠+	صفر	٠٧+	١٣-	صفر	١٠+	ليبيا
٢٣+	١٢+	١٥-	٩٤+	٠٧+	صفر	٠٥+	صفر	١٤٤+	قطر
١٩+	٢٥+	١٨+	١٩+	٠٥+	٠٤-	صفر	١٤+	٨٦+	السعودية
									الإمارات العربية المتحدة
									ميزان المعاملات الجارية
									لدول الأوبك ذات
									الطاقة الاستيعابية
									التحقمة بالبيون
									دولار أمريكي
١٠١	٤٤	١٥٥	٢٧٥	٢٩٢	٢٥٢	٢٥٥	٧		

تابع جدول ه : سعر الصرف والارصدة الجارية للقاتن الرأسمالى للدول الاعضاء فى منظمة الاريك وفى السبع دول الصناعية الكبرى

متوسط مركب (	١٩٧٣ - ١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٦	١٩٧٥	١٩٧٤	١٩٧٣
--------------	-------------	------	------	------	------	------	------	------

عدد الدولارات بالنسبة للوحدة من حقوق السحب الخاص  
( نسبة التغير السنوى )

الولايات المتحدة دولار وحدة من حقوق السحب الخاص	٢٣١ +	١٣١ -	٧٣٢ -	٤٥٤ -	٠٧٣ +	٤٣٣ +	١٥٠ -	١١٠١ -
الرصيدة الجارى للولايات المتحدة بالدينون دولار	٠٠١ +	٠٠٧ -	١٤٣٢ -	١٤ -	٤٣٢	١٨٣٢	٤٣٨	٧٠١
الرصيد الجارى للدول الصناعية الست الكبرى بالدينون دولار أمريكى	٢٩٣٢ -	١٥٣٢ -	١٢٣٨	٥٣١	٧٠٢ -	٥٠٨ -	١٧٠٨ -	١٠٣ -

( ١ ) اليابان - فرنسا - إيطاليا - ألمانيا - المملكة المتحدة - كندا .

جدول ٦ : اثر التغييرات في سعر الصرف على سعر الواردات البيتولية  
من دول الاريك حسب الدول المستوردة الكبرى في الفترة ٧٢ - ١٩٨١

البلد	الولايات المتحدة		اليابان		ألمانيا		فرنسا		إيطاليا	
	ب	١	ب	١	ب	١	ب	١	ب	١
٢١٨٨	١٩٧٣	٢١٨	١٢	-	١٤٨	١٦٦٢-	١٠٥٥	١١٧٧-	١٥٥١	١٥٥١
٢١٩	٢٨٧٤	٧٧٧+	٢٨٥١	٢٧٩-	٢٨٤٥٥	٨٦١+	٢٨٤٥٥	٨٦١+	٢٨٥٥٥	١١٦٦+
٢٥٥٥	١٩٧٥	٠٧٧	١٧٧+	٢٧٤+	٤٣٣-	٥	١٠٥٨-	١٠٥٨-	١٠٥٨-	١٠٥٨-
١٥٥٦	١٩٧٦	٨٦١	٨٦١	٨٦١	١٠٥٥	٢٧٤+	١١٧٤+	١١٧٤+	١١٧٤+	٢٧٧٤+
٤٣٢-	١٩٧٧	٩٦١	٩٧٧-	٠١١-	١٢٣٨-	٧٧٩-	٢٥٧٢+	٢٥٧٢+	٢٥٧٢+	٢٥٧٢+
٢٨٥٧	١٩٧٨	٠٥٠	٢١٦٦-	٢١٦٦-	٢١٦٦-	١٢٣٢-	٨٦١-	٨٦١-	٨٦١-	٨٦١-
٧١٥٢	١٩٧٩	٤٠٧٨	٤٣٢+	٤٣٢+	٢١٦٦-	١٨٦٩-	٥٧٧-	٥٧٧-	٥٧٧-	٥٧٧-
٤٧٥٢	١٩٨٠	٦٨٥٢	٢٥٧+	٢٥٧+	٧١٥٧	٠٧٧-	١٧٥٥	١٧٥٥	١٧٥٥	١٧٥٥
٢٩٥٥	٠١٩٨١	٢٠	٠٢٢-	٠٢٢-	١٤٨٨	٢١٦٦+	٤١٦٦	٢٧٧٢+	٥٧٧٢	٥٧٧٢
		٢٣٦٢	٢٣٦٢	٢٣٦٢	٢٣٦٢	٢٣٦٢	٢٣٦٢	٢٣٦٢	٢٣٦٢	٢٣٦٢

(١) نسبة التغيير في سعر صرف الدولار بالعملة المحلية .  
(ب) نسبة التغيير الفعلي في الاسعار الجارية للبيتول المستوردة من دول الاريك (قوب) .  
LINK  
(٢) التغييرات الواردة في النموذج

جدول ٧ : مخازن استثمار فوائض الاوبك خلال الفترة ١٩٨٠/٧٤ ( بالبلين دولار أمريكي )

	١٩٨٠*	١٩٧٩*	١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٦	١٩٧٥	١٩٧٤
نسبة الاحتياطيات الدولارية لدول الوبك	١١٦	٦٨	٥	٢٠	٣٧	٧٨	٦٠
(١) فائض ميزان المعاملات التجارية	١٤٥٢	٧٥١	١٧٨	٩٣	١٢	٩٥	١٣
مخازن استثمار فائض الاوبك بالبلين	١٤٥٨ (١)	٧٤٨ (١)	٢٥	١٢	١١	٨	٢٣
دولار أمريكي							
الولايات المتحدة							
سوق الدولار الأجنبي							
المملكة المتحدة							
دول متقدمة أخرى							
	٢٧٨ ٢٩٨ ٢٧٤ ٤٢٩ (ب)	٢٣٤ ٢٧٨ ٢٧٤ ٤٢٩ (ب)	٥٧ ٦١ ٦ ٦	٨٧ ٨٧ ٨ ٨	٩٥ ١٢ ١١ ٨	٨٤ ٩٥ ٨ ٧٨	٧٣ ١٣ ٢٣ ٧٥ ٦

٢٩٨ +	٨ +	٩٥٧	٤٠٣ -	٤٣	٧٥٢ -	٧	(د) فروق احصائية أو ينود غير محددة (١ + ج - ب)
٠٠٠	٠٠٠٠	٠٠٠	١٠	٨	٤	٠	(ج) اجمالي اقتراض دول الاريك
٨٦٦٢	٦٦	١٤٣٢	٤٠٣	٤٠٦	٢٩٦	٥٩٨	(ب) اجمالي
٤٩١	٠٣ -	٠٥٠ -	٠٥٠	١٨	٤٣	٢٨	مخيمات التحويل الدولية
٠٠٠	٠٠٠	٥٠٥	١٣٢	١٦	٢	٠	أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي
٦٦	٩٦	٤٣٢	٨٠٥	٧٥	٧٥٢	٦	دول نامية

٠٠٠ بيانات غير متوافقة .

(٢) تقديرات بيئية مستقاة من عدة مصادر .

(١) تقسيم ارقام ١٩٧٨ ، ١٩٨٠ ودائع البنوك من الممتلكات الاوروبية في الملحق التكميلي

(ب) تقسيم ارقام ١٩٧٨ ، ١٩٨٠ ودائع الاستثمار والبنوك

Source : Us Treasury Bulletins, Office of International Banking and Portfolio; Bank of England Quarterly Bulletins.

### صياغة المحاكاة فى نموذج LINK

لقد تمت صياغة نموذج المحاكاة LINK وفقا لمجموعتين من الظروف : -

١ - الحالة الأولى : ويطلق عليها الحالة الأساسية baseline case وفيها يفترض أن معدل الزيادة فى أسعار البترول تساوى معدل التضخم العالمى « معدل زيادة حقيقية يساوى صفر » الذى يتحدد على أساس معدل زيادة أسعار الصادرات فى دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية « حوالى ٠.٦٥ ٪ » .

٢ - الحالة الثانية : وهى حالة الارتفاع الكبير فى أسعار البترول ، وفيها تزيد أسعار الصادرات البترولية خلال السنوات الأربع ١٩٨٢ - ١٩٨٥ بنسبة ١٠٪ عن الحالة الأساسية . أما بالنسبة لأسعار الصادرات من مواد الوقود الأخرى ، فإنها ستزيد بنسبة نصف بالمائة .

ويوضح الجدول ٨ ب (١) الأثر الكلى لزيادة أسعار البترول بنسبة ١٠٪ فى نموذج المحاكاة LINK الخاص بثلاثة عشر دولة من دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية .

---

(١) يضم نموذج المحاكاة LINK الخاص بدول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية كل من أستراليا والنمسا وبلجيكا وكندا وفنلندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان وهولندا والسويد والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية .

جدول ١٨ آثار زيادة الأسعار العالمية للبترول بنسبة ١٠٪ خلال

الفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٥

(مدى انحراف معدلات النمو عن المعدلات المفترضة في السيناريو الأساسي)

١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	
٢	٠ر٤-	٠ر٥-	٠ر٣-	١ الصادرات السلعية الفعلية
٢ر٣	٢ر٤	٢ر٤	٢ر١	٢ أسعار الصادرات السلعية
٠ر٤-	٠ر٥-	٠ر٥-	٠ر٤-	٣ اجمالي الناتج القومي حسب سعر صرف الدولار في عام ١٩٧٠ (أ)
٠ر٩	٠ر٩	٠ر٩	٠ر٧	٤ مكش الناتج المحلي الاجمالي (ب)
٠ر٢-	٠ر٤-	٠ر٥-	٠ر٤-	٥ الصادرات السلعية الحقيقية تحت البند ٣ من التيويب المنطى للتجارة الدولية

- العالم = ٠ر٦٥٦٥ ، دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية +  
٠ر١٤٩٤ ، الدول النامية + ٠ر١٨٥١ مجموعة الكوميكون « مجلس

المعونة الاقتصادية المتبادلة »

ب - العالم = ٠ر٨١٤٥ ، دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية +  
٠ر١٨٥٥ ، الدول النامية .

معدلات التضخم بالنسبة لدول الكوميكون غير متاحة .

جدول ٨ ب : آثار زيادة الأسعار العالمية للبتروول بنسبة ١٠٪ ، خلال الفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٥ في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية التي يضمها النموذج LINK وأسواق الاقتصاديات

الصناعية •

« مدى انحراف معدلات النمو عن المعدلات المفترضة في السيناريو الأساسي »

١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	
٠.٤	١	١	٠.٨	١ - الصادرات السلعية الفعلية
٠.١	٠.٨	١	٠.٦	٢ - الواردات السلعية الفعلية
٠.٤	٠.٥	٠.٥	٠.٤	٣ - اجمالي الناتج حسب سعر صرف الدولار في عام ١٩٧٠
٠	٠.٢	٠.٢	٠.١	٤ - مكش قيمة اجمالي الناتج المحلي
٠.٥	٠.٧	٠.٦	٠.٥	٥ - مكش قيمة الانفاق الاستهلاكي

وتشير تقديرات المحاكاة الى أن متوسط معدل النمو العالمي للناتج المحلي الاجمالي سينخفض بنسبة تتراوح بين ٤٪ ، ٥٪ نقطة في خلال الأعوام ١٩٨٢ - ١٩٨٥ اذا كانت الزيادة الحقيقية في أسعار البتروول ١٠٪ سنويا . ويصدق هذا أيضا بالنسبة لحجم الصادرات العالمية الفعلية ، حيث سينخفض معدل نمو التجارة الدولية الفعلية بنسبة تتراوح بين ٣٪ ، ٥٪ في عامي ١٩٨٢ ، ١٩٨٣ وان كان سيزيد في عام ١٩٨٥ ، وتتغير الحالة سنويا ، كما يشير مقلوب الاطار الى أن الآثار المستقبلية لزيادة كبيرة تحدث في وقت واحد على الأسعار الحقيقية ، ستكون متواضعة وذات علاقة عكسية ، بحيث يمكن أن تعرض أى زيادة حقيقية في الأسعار مستقبلا ، حيث تقتلص التجارة الدولية من آثار الأزمة البتروولية ، ومن المقدر أن تكون الزيادة في معدل التضخم العالمي بحوالي ٩٪ وهو أثر سوف يستمر ، وليس هناك أى دلائل تشير الى احتمال حدوث العكس •

وبالنسبة للآثار التي ستشهدتها اقتصاديات الاسواق الصناعية ، فانها



تختلف الى حد ما ( جدول ٨ ب ) ، حيث أن زيادة حقيقية في أسعار البترول العالمية ، بنسبة تتراوح بين ٩ - ١٠٪ ، سوف تؤدي الى انخفاض معدل نمو الدول الصناعية الى النصف ، الا أن الأثر على حجم التجارة سيكون أكبر . وسوف يتراجع مسار النمو في الدول الصناعية لفترة متوسطة الأجل بعد عام واحد . وسوف تكون اليابان وأستراليا في مقدمة الدول الخاسرة ، تليها أمريكا الشمالية ، حيث سينخفض معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الاجمالي بما يزيد عن ٥٪ في المتوسط في كلتا المجموعتين . وبالنسبة لأوروبا الغربية فانه يبدو أنها ستتكيف بدرجة أفضل ، حيث سينخفض معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة ٢٪ فقط .

ان الانخفاض في الناتج المحلي الاجمالي في الدول الصناعية سوف يصحبه أيضا انخفاض في الناتج المحلي الاجمالي للدول النامية غير المصدرة للبترول يتراوح بين ٦٪ ، ١٪ سنويا ، وسوف يستمر الانخفاض ليصل الى ٨٪ في عام ١٩٨٥ .

وتتفاوت معدلات التضخم بين دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية . فبالنسبة للدول الصناعية كلها سوف تؤدي الزيادة الحقيقية في أسعار البترول بنسبة ١٠٪ الى زيادة أسعار السلع الاستهلاكية بنسبة طفيفة تزيد عن نصف بالمائة نقطة ، أما معدلات التضخم في أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية فسترتفع بما لا يزيد كثيرا عن نصف بالمائة نقطة خلال الفترة من ١٩٨٢ - ١٩٨٥ ، بينما سيزيد معدل التضخم في اليابان بنسبة ٣٪ فقط . وعلى الرغم من أن الأثر الذي أحدثته زيادة أسعار البترول على معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي كان متجانسا في كل من أمريكا الشمالية واليابان ، الا أن الزيادة في معدل التضخم بأمريكا الشمالية كانت ضعف الزيادة في اليابان ، وكما أشرنا من قبل ، فان هذا يدل على أن اليابان أدركت كيف تتكيف مع الارتفاع الكبير في أسعار البترول في أثناء الأزمات التي شهدتها فترة السبعينات .

لقد تضمنت النملاذج الخاصة بالدول النامية والتي يضمها النموذج LINK تقديرات للمستوى العام لاسعار الناتج المحلى الاجمالي يفوق ما تضمنته من تقديرات لمستويات الاسعار الاخرى . ولهذا تم قياس معدل التضخم فى الجدول ٨ أ ، والذي زاد بحوالى ١٪ نقطة ، على أساس هذه الاحصائيات الاجمالية .

وتجدر الاشارة الى انه بالنسبة للدول الصناعية فى الجدول ٨ ب ، فان الاثر التضخمى يبدو اكثر وضوحا فى اسعار المستهلك عنه فى مكمش الناتج المحلى الاجمالي . ويعزى هذا الى ان انفاق المستهلك - الذى قد ينفق على الواردات أو السلع المحلية - يحتفظ بالاثر الكامل للواردات . اما فيما يتعلق بالناتج المحلى الاجمالي ، وهو مايعنى انتاج السلع بموارد محلية ، فان الواردات تدخل فى مكوناته بصورة غير مباشرة . وهنا يجب أن نؤكد مرة أخرى على أن الاثر على حجم التجارة يفوق الاثر على الانتاج . وقد اتسمت فترة الستينات بأن التوسع السريع فى حجم التجارة كان يصحبه نمو فى الانتاج بمعدل كبير . أما فى الثمانينات ، فان النمو فى الناتج - الذى يتوقع أن يكون - بدوره اقل فسوف يصحبه توسع متواضع فى التجارة . وتفسر تقديرات الحساسية ( الآثار ) هذا السبب فى اننا نتوقع بصفة عامة أن تشهد الثمانينات نمواً اقل وتضخماً أعلى مما يحدث بالنسبة للحالة الاساسية .

ويلخص جدول ٩ مدى حساسية نموذج LINK للطفرات الكبيرة فى اسعار البترول بالمقارنة بالنتائج الواردة بنموذج OECD INTER LINK الخاص بدول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ( وهى ١٣ دولة فى حالتنا هذه ) .

هناك مساران محتملان لاسعار الصادرات البترولية فى خلال عقد الثمانينات :

(أ) أن ترتفع أسعار البترول بنفس مستوى ارتفاع أسعار صادرات دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ( مقسومة بالدولار الأمريكي ) ، ويتم ذلك متأخرا بفرق عام كامل ، وهو ما يكاد يقترب من الحالة العسادية التي اشرنا اليها من قبل وان كان لا يماثلها تماما . فقد ارتفعت الاسعار بمعدل أكبر في عامى ١٩٨١ ، ١٩٨٢ حيث زادت بنسبة ١٢٥ ٪ ، ١١٥ ٪ فى كل من العامين هلى التوالي (٤)

(ب) أن تزيد أسعار البترول بنفس مستوى أسعار صادرات دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية كما فى الحالة (أ) ، كما تزيد ايضا بنفس معدل النمو الحقيقى للنتائج . وفى السيناريو (أ) تبلغ نسبة الزيادة الحقيقية فى الاسعار جزءا من ١٠ ٪ سنويا . هذا بينما فى السيناريو (ب) تبلغ نسبة الزيادة الحقيقية فى

(٤) قد يبدو من الغريب أن تحدث هذه الزيادات فى الاسعار خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٢ التى شهدت وفرة فى المعروض من البترول وانخفاضا فى اسعار البضاعة الحاضرة Spot prices وفى بعض الحالات ، حدث تخفيض لاسعار العقود . أما بالنسبة لعام ١٩٨١ ، فقد حدثت معظم الزيادة قبل الادراك التام بأن هناك وفرة فى المعروض من البترول وتشير المقارنات الحسابية التى تجرى عاما بعد عام الى أن نسبة الزيادة التى بلغت ١٢٥ ٪ هى نسبة معقولة جدا . وهذه الوفرة فى المعروض من البترول هى وفرة مؤقتة ومن المحتمل أن تكون قد تأثرت كثيرا بقرارات من دول منظمة الأوبك . أما الزيادة التى تحققت بنسبة ١١٥ ٪ فى عام ١٩٨٢ فهى تفوق كثيرا التغيرات الفعلية التى كان معدلها بالسالب الى حد ما ، الا أن هذا الرقم يتفق مع معادلة ربط الزيادة فى الاسعار indexing formula التى تضعها منظمة الاوبك ولكنه يزيد عن قيمة المعادلة قليلا . وقد لوحى الأحداث المضطربة فى الشرق الأوسط الى أن هذه الوفرة فى المعروض من البترول والانخفاض فى أسعار البضاعة الحاضرة قد تكون حالة مؤقتة ويمكننا أن نشهد قريبا اتجاهات تؤكد هذا . وهذا يفسر لماذا تبدو الزيادة فى الاسعار فى الفترة ٨١ - ١٩٨٢ مقبولة بدرجة أكبر بالمقارنة بالتوقعات التى تستند الى عدم حدوث أى زيادة فى الأسعار ، أو على حدوث انخفاض فى الاسعار فى الاسواق المغمورة بالبترول .

الاسعار ما بين ٣ر٤٪ سنويا . ويقترب السيناريو (ب) من الصيغة التي تضعها دول الاوبك لتسعير البترول . ولا تطبق هذه الصيغة رسميا وان كان من المفترض ان تكون قد تمت مناقشتها في اجتماعات الاوبك .

ويتضمن الجدولان ١٠ أ ، ١٠ ب ملخصا لمعدلات النمو في كل سنة وكل خمس سنوات أى في خلال العقد بأكمله . كما وردت بالجدولين بيانات عن الاقاليم والدول . ومقارنة الجدولين ١١٠ ، ١٠ ج بالجدولين ١٠ ب ، ١٠ د ، يمكننا ان نلاحظ ان السعر الأعلى في صيغتي تحديد الاسعار أدى الى انخفاض معدل النمو ، ويظهر الأثر الأكبر في خلال النصف الثاني من العقد ، ولكن هناك انخفاضا يقدر بنسبة ٢ر٢٪ نقطة في معدل نمو دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في مطلع عام ١٩٨٢ ، ويبدو معدل التضخم في السيناريو (أ) أعلى منه في السيناريو (ب) ويبدو الأثر أكثر وضوحا التي حد ما في النصف الثاني من العقد . وقد تأثرت الدول النامية المستوردة للبترول بدرجة بالغة عند التحول الى تطبيق الصيغة ذات السعر الاعلى . أما بالنسبة لاقتصاديات التخطيط المركزي ، فانه وفقا للسيناريو (ب) تبدو موازينها التجارية في وضع أفضل ، وان اختلفت معدلات النمو قليلا . وفي ظل السيناريو (ب) تحقق الدول المصدرة للبترول فوائض كبيرة في موازين التجارة بها . ومع هذا فانه وفقا للسيناريو (أ) ينخفض الفائض حتى يتلاشى .

ويقدم الجدول ١١ ملخصا للنتائج المستخلصة من النموذج LINK

والنموذج

FUGI: Global Macroeconomic Model, of Soka University

بجامعة سوكا باليابان عن اجماليات الاقتصاديات الكلية وذلك من واقع سيناريوهات متعائلة للزيادة في الاسعار . وعلى الرغم من اختلاف النموذجين من حيث الهيكل ومجالات التركيز في البحث الا انهما كانا يتماثلان لدرجة مشيرة في درجات المرونة .

لقد شهد عقد السبعينات حدثين هامين كانا وراء التغير الكبير في أسعار البترول . • يتمثل الحدث الاول في اندلاع حرب أكتوبر بالشرق الاوسط في عام ١٩٧٣ ، أما الحدث الثاني فهو يتمثل في قيام الثورة الايرانية في عام ١٩٧٩ . • وقد ترتب على الحدث الأول ، كما أشرنا لذلك من قبل ، حالة ركود عالمي متزامن ، أما الحدث الثاني فقد كان له ردود فعل دورية مختلطة . • ويرجع السبب الاساسي في هذا الانخفاض المتزامن ، الذي حدث في عام ١٩٧٣ - ١٩٧٤ ، الى أن الكثير من الدول الكبرى كانت تمر فعلا بحالة من تباطؤ النمو الذي خلقتة السياسات النقدية والمالية الانكماشية لمواجهة الضغوط التضخمية التي حدثت في عام ١٩٧٣ . • وعندما بدأ تقييد الواردات البترولية يبرز كحقيقة واقعة بالنسبة للكثير من الدول التي كانت قد انغمست في تطبيق سياسات انكماشية ، أصبح من الواضح أن الازمة البترولية تترجم في الحال الى كساد متزامن . • أما في الجولة الثانية لارتفاع أسعار البترول ، عقب اندلاع الثورة الايرانية في عام ١٩٧٩ ، فلم تكن مثل هذه السياسات الانكماشية مطبقة على نطاق واسع . • وإلى جانب ذلك ، كان عدد كبير من الدول ومن بينها الولايات المتحدة قد بدأ يدرك كيف تتكيف مع أساليب الحياة وظروف الانتاج الجديدة في ظل عهد الطاقة مرتفعة السعر . • ومنذ عام ١٩٧٣ انخفض معدل الطاقة الى اجمالي الناتج المحلي بصورة ملموسة وما زال ينخفض في كثير من الدول الكبرى . • ومن هنا لم تنشأ حالة الكساد المتزامن .

ان من الأهمية بمكان أن تجرى محاكاة لما يمكن أن تؤدي اليه أحداث مماثلة ، أو تغيرات في أسعار البترول خلال عقد الثمانينات . • وتبعاً لذلك افترضنا حدوث زيادة في أسعار البترول بنسبة ٨٠٪ في عام ١٩٨٦ كمثال لما يمكن أن يحدث من اضطراب في خلال هذا العقد . • ومن الممكن أن يحدث هذا نتيجة حدث هام ، أو لمجرد اختلال في التوازن بين الطلب والعرض العالميين ينتهي الى نقص المعروض من البترول في عام ١٩٨٦ هذا مع افتراض أن معدل الزيادة في الأسعار يكون في حدود ٧٪ سنوياً حتى ذلك التاريخ .

ويكون سيناريو « الحالة الأساسية العادية baseline case » الذي تجري مقارنته بالسيناريو الخاص بطفرة السعر هنا هو افتراض زيادة اسمية في أسعار البترول بنسبة ١٠٪ سنويا ، وذلك عقب الارتفاع الذي طرأ بنسبة ٢٥٪ في عام ١٩٨١ والذي كان امتدادا للزيادة الكبيرة في الأسعار التي تحققت في عام ١٩٧٩ ، ١٩٨٠ (٥) . أما في حالة الطفرة الكبيرة في أسعار البترول « السيناريو الثاني » ، فإننا نفترض أن الأسعار سوف تسلك مسارا يبلغ فيه معدل التغير الحقيقي في الأسعار صفرا خلال الفترة ٨٢ - ١٩٨٥ . وتتضح هذه الافتراضات في الجدول ١٢ .

ان نوع الاضطرابات التي قد تحدث في اواسط عقد الثمانينات قد تماثل الى حد كبير الصورة التي حدثت عقب الطفرة الأولى في أسعار البترول Oil shock . فقد حدث الارتفاع الكبير في عام ١٩٧٤ - ١٩٧٥ . ثم انخفضت الأسعار الحقيقية بعد هذه الفترة ، بينما ظلت الأسعار الاسمية ثابتة أو ازدادت ، وكما يتضح من السطر الأخير في الجدول ١٢ ، فإن السعر النهائي الذي تحقق في عام ١٩٨٠ كان متماثلا في كلتا الحالتين .

---

(٥) منذ أن حدثت وفرة في المعروض من البترول في عام ١٩٨١ ، انخفضت أسعار البضاعة الحاضرة ، وبذلك بلغ متوسط الزيادة السنوية في عام ١٩٨١ أقل من ٢٥٪ ، والأرجح أن تكون ١٢٪ . ومع ذلك فإنه من ناحية أغراض مقارنة المحاكاة فإن هذه القيمة العالية ليست على هذا القدر من الأهمية ، وما يهمنا فعلا هو تقدير الفرق بين السيناريو الأول والثاني .

جدول ٩ : حساسية النموذج LINK ونموذج دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للتغيرات في أسعار البترول  
 ( مدى انحراف معدلات النمو عن المعدلات المفترضة في السيناريو الأساسي )

النموذج LINK	نموذج ( أ ) دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية	الأسعار الجارية للبترول
%١٠	%١٠	
		دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية
٠.٤-	٠.٣-	الناتج المحلي الإجمالي
٠.٨-	٠.٢-	الصادرات
٠.٦-	٠.٧-	الواردات
٠.٥+	٠.٧+	مكمش قيمة الاستهلاك
		إجمالي الناتج المحلي
٠.٦-	٠.٣-	الولايات المتحدة
٠.٢-	٠.٢-	ألمانيا
٠.٣-	٠.٢-	فرنسا
٠.٢-	صفر-	المملكة المتحدة
٠.٣+	صفر-	كندا
=	-	اليابان
		مكمش قيمة الاستهلاك
٠.٦+	٠.٦+	الولايات المتحدة
صفر+	٠.٧+	ألمانيا
١.٢+	٠.٦+	فرنسا
٠.٧+	٠.٥+	المملكة المتحدة
٠.٥+	٠.٢+	كندا
=	-	اليابان

( أ ) النموذج LINK الذي يضم دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

جدول ١١٠ : ملخص ك ورد في النموذج LINK من معدلات النمو والتضخم  
 حسب مجموع عاكس التوزيع : أسعار التوزيع منسوبة إلى أسعار صادرات دول  
 المنطقة التعاون والتنمية الاقتصادية ( نسبة التغير السنوي ) أ

مجموعات الدول	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٨٥-١٩٨٠ (ب)	١٩٩٠ (ج)
مجموعات الدول	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٨٥-١٩٨٠ (ب)	١٩٩٠ (ج)

محل نمو إجمالي  
 الناتج المحلي لدول  
 المنطقة الثلاث عشرة  
 التي يضمها النموذج

١٣	٢٥٦	٢٥٦	٢٥٦	٢٥٦	٢٥٦	٢٥٦	٢٥٦	٢٥٦	٢٥٦	٢٥٦	٢٥٦	٢٥٦	٢٥٦
١٣	٢٥٦	٢٥٦	٢٥٦	٢٥٦	٢٥٦	٢٥٦	٢٥٦	٢٥٦	٢٥٦	٢٥٦	٢٥٦	٢٥٦	٢٥٦

LINK (ب)  
 قيمة إجمالي الناتج  
 المحلي ( ج )

٣٧٢٤٥٣	٣٥٨٤٤٦	٣٤٣٩٦٦	٣٣١٧٥٩	٣٢١٨٥٦	٣١٢٠٦٢	٣٠٢٦	٢٩١٧٥٨	٢٨٠٤٤٦	٢٦٨١٥٨	٢٦١١٣٥	٢٥٨٤٤٦	٣٧٢٤٥٣	٣٥٨٤٤٦
٢٥٧	٢٥٨	٢٥٧	٢٥٧	٢٥٧	٢٥٧	٢٥٧	٢٥٧	٢٥٧	٢٥٧	٢٥٧	٢٥٧	٢٥٧	٢٥٧
٣	٣٥	٣٥	٣٥	٣٥	٣٥	٣٥	٣٥	٣٥	٣٥	٣٥	٣٥	٣٥	٣٥
٢٣٢	٢٣٤	٢٣١	٢٣٢	٢٣٥	٢٣٤	٢٣٤	٢٣٤	٢٣٤	٢٣٤	٢٣٤	٢٣٤	٢٣٤	٢٣٤

الولايات المتحدة وكندا  
 اليابان واستراليا  
 باقي دول المنطقة





تابع جدول ١٠ :

١٩٨٠ -	١٩٨٠ -	١٩٨٠ -	١٩٩٠ -	١٩٨٩ -	١٩٨٨ -	١٩٨٧ -	١٩٨٦ -	١٩٨٥ -	١٩٨٤ -	١٩٨٣ -	١٩٨٢ -	١٩٨١ -	١٩٨٠ -
(ب) ١٩٩٠	(ب) ٨٥	(ب) ٩٠	(ب) ٨٥	(ب) ٨٥	(ب) ٨٥	(ب) ٨٥	(ب) ٨٥	(ب) ٨٥	(ب) ٨٥	(ب) ٨٥	(ب) ٨٥	(ب) ٨٥	(ب) ٨٥
١٣٩	٨٦	١٨٣٤	٦٧٧	٧٣٤	٨٦٢	٨٦٩	٩٠٤	١٢	١٤٩٩	١٧٦٧	٢٠٦٢	٢٧٥	٣٣٩
١٣٩	٨٥	١٩٦٦	٧٦١	٧٨٨	٨٦٦	٩٠٤	٩٦٩	١٢٧٧	١٦١٦	١٩٦١	٢١٦٩	٢٨٦٩	٣٦٨
٧٣٢	٥	٩٦٦	٤	٥٤٥	١٥٦	١٥٦	١٥٨	٦٦٩	٧٦١	٧٦٩	٨٦٥	١٧٦٩	١٣٥
٦٩١	٤٥	٨٦٥	٤٦١	٤٦٨	٥٦٥	٥٦٩	٦٦١	٧٣٤	٨	٩	١١٦١	١٥٦١	
													(د) العالم

- (١) التوسعات المرجحة لعمولات التنو القائمة بكل دولة أو إقليم .
- (ب) الدول الثلاثة عشر التي يتضمنها النموذج LINK الخاص بدول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية هي : استراليا ، النمسا ، بلجيكا ، كندا ، بلجيكا ، فرنسا ، ألمانيا ، إيطاليا ، اليابان ، هولندا ، السويد ، المملكة المتحدة والولايات المتحدة .
- (ج) القيمة بالبيون دولار أمريكي على أساس سعر صرفه في عام ١٩٧٠ .
- (د) تشمل دول أوروبا الشرقية الاعضاء في الكوميون والاتحاد السوفيتي فقط .
- (هـ) العالم = ٦٥٦٥ . دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية + ١٤٩٤ . دول النامية + ١٨٥١ ١٨٥١ دول الكوميون .
- (و) العالم = ٨١٤٥ . دول المنظمة + ١٨٥٥ . معدلات التضخم لدول الكوميون غير متوافقة .
- (ز) تم حساب متوسط الفترات على أساس المتوسط الهندسي لعمولات النمو خلال كل فترة من الفترة الثانية حتى الأخيرة .











سنة	نسبة	سنة	نسبة	سنة	نسبة	سنة	نسبة	سنة	نسبة	سنة	نسبة
١٩٨٦	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠			
التغير	التغير	التغير	التغير	التغير	التغير	التغير	التغير				

١٢٤	٤٢٨٤	١٣	٢٨١١	١٤٨	٢٣٧٢	١٦٢	٢٩٣٧	١٩٢	٢٥٢٥	٢٣٢	٢١١٧	١٧١٨
٨٠٢٢	٩٤٥		١٠٧١		١١٤٧		١٢٢		١٢٣		١٢٣٢	١٢٥٨
التغير			التغير		التغير		التغير		التغير		التغير	

الواردات  
موزن التخليط  
موزن التخليط  
المركزي (د)

١٣٦	٢٩٤٥	١٣٢	٢٥٩٢	١٤٢	٢٢٨٩	١٣٦	٢٠٠٤	١٣٩	١٧٦٤	١١١	١٥٤٩	١٣٨٤
١٤٢	٢٠٢٢	١٢٨	٢١٤٥	١٣٢	٢٣٤٥	١١٢	٢٠٧١	١٠٧	١٨٦١	١٤٥	١٦٨	١٤٨٧
٧٧-	٥٢-		٥٢-		٥٢-		٦٧-		٩٧-		١٢٢-	٨٢-
التغير			التغير		التغير		التغير		التغير		التغير	

المصادر (ج)  
الواردات  
اليزان التجاري  
باقى دول العالم

١١٥	٢٦٦٤	١٤٦	٢٢٨٥	٢٠١	٢٨٦٦	٢٦٧	٢٣٨٦	٥٠	١٨٨٢	٢١٢	١٩٨٢	١٦٢٤
١١٤	٢٦٥٦	١١٧	٢٢٨٢	١٢٦	٢٩٢٩	١٣٧	٢١١١	١٣٢	٢٢٩٦	٢٢٩	٢٠٢٩	١٦٥٩
٧٠	١٢		٧٢-		٧٢-		٢٢٤-		٤١٢-		٤٦-	١٧-
التغير			التغير		التغير		التغير		التغير		التغير	

المصادر (ج)  
الواردات  
اليزان التجاري

٣١٤	٢١٥٨	١١٧	٢٥١٦	١٢٧	٢١٤٦	١٢١	٢٧٩٢	١٢٨	٢٤٦٨	١٦	٢١٦٨	١٨٦٩
٥٥	١٥	٦٥	٤٩١	٦٨	٤٦١	٧٦	٤٢٢	٨	٤	١٢	٢٧	٢٢
التغير			التغير		التغير		التغير		التغير		التغير	

المصادر  
المصادر  
المصادر (د)  
الاسعار العالمية للوقود

٦١	١٧٧٧	٦٩	١٦٧٧	٧٧	١٨٨٢	١٥٦	٢٥٢١	٣٥	١٢٠١	٢٦	٥٨٨٥	٥٧٨٢
٤٨٢	٢٥٧	٤٦٢	٤٦٢	٤٦١	٤٤٦	٤٦١	٤٢٨	٤٦	٤١١	٢٨	٢٩٢	٤٠٩
التغير			التغير		التغير		التغير		التغير		التغير	

المصادر  
المصادر (د)  
الوقود (النفط)



تابع جدول ١٠ (ج) :

١٩٨٠ -	١٩٨٥ -	نسبة التغير	١٩٩٠	نسبة التغير	١٩٨٩	نسبة التغير	١٩٨٨	نسبة التغير	١٩٨٧	نسبة التغير	١٩٨٦
١٩٨٠ -	١٩٨٥ -	١٩٨٠ -	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦				

مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية

مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية

مؤشرة (ب)

١٩٨٠ -	١٩٨٥ -	١٩٨٠ -	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦
١٩٨٠ -	١٩٨٥ -	١٩٨٠ -	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦

الميزان التجاري

الميزان التجاري

المصادر (ج)

الواردات

١٩٨٠ -	١٩٨٥ -	١٩٨٠ -	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦
١٩٨٠ -	١٩٨٥ -	١٩٨٠ -	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦

١٩٨٠ -	١٩٨٥ -	١٩٨٠ -	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦
١٩٨٠ -	١٩٨٥ -	١٩٨٠ -	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦

١٩٨٠ -	١٩٨٥ -	١٩٨٠ -	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦
١٩٨٠ -	١٩٨٥ -	١٩٨٠ -	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦

١٩٨٠ -	١٩٨٥ -	١٩٨٠ -	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦
١٩٨٠ -	١٩٨٥ -	١٩٨٠ -	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦

تابع جدول ١٠ ( ج ) :

١٩٨٠ -	١٩٨٥ -	نسبة	١٩٩٠	نسبة	١٩٨٩	نسبة	١٩٨٨	نسبة	١٩٨٧	١٩٨٦
١٩٨٠ (هـ)	١٩٨٥ (هـ)	التغير	التغير	التغير	التغير	التغير	التغير	التغير	التغير	التغير

٦٥٦٦	٩٩٦٦	٣١٥	١٤٣٤٤	١١٣٤٣	٩٤٣٧	٧٧٤٤	٦٩٦٣	١٣٦٠٥	١٣٠٠٩	١٣٠٠٩
بالميزان التجاري										
باقى دول المنطقة										

١٨٦٦	٣٧٦٢	صف	٦٦٦٢	٤٩٦٣	٣٦٦٨	٣٦٦٨	٣٦٦٨	٣٦٦٨	٣٦٦٨	٣٦٦٨
بالميزان التجاري										

الدول النامية

٨٩٦٥	١٨٠٦٣	١٦٦	٢٠٨٦٣	٢٢٧٦٣	١٦٧٦٣	٧٧٨	١١٨٠٨	٩٥٦٦٦	١٠٣٧٦٥	١٠٣٧٦٥
بالميزان التجاري										

الدول النامية غير

المصدرة للتبويل

١٥٧٦	٢٠٣٦٤	١١٠٦٢	٢٥٢٦٨	٢٢٢٦٨	٢٠٠٦٢	١٧٦	١٦٦٦٢	١٦٦٦٢	١٦٦٦٢	١٦٦٦٢
بالميزان التجاري										

الدول النامية المصدرة

للتبويل

٧٨٣٧٦	٧٨٠٦٢	٧٨٧٦٢	٦٢١٦٣	٩٠٦٧٦	٥٣٩٦٣	٥٣٩٦٣	٥٣٩٦٣	٥٣٩٦٣	٥٣٩٦٣	٥٣٩٦٣
بالميزان التجاري										

الرقود الفعلية ٨٧٣ ٨٩٧ ١٢١ ٣٦٥ ٧٣١ ١٥٥ ٣ ٣٧٨ ٣٧١

المصارف المالية من ١٧٧ ٨٧١ ١٩٦ ٢٠٤ ٧٣ ٢٠٦ ٣ ٨٧٧ ٧٢٧

مع الودون ١٧٧ ٨٧١ ١٩٦ ٢٠٤ ٧٣ ٢٠٦ ٣ ٨٧٧ ٧٢٧

أسعار الصادرات العالمية (القطعة ١) ١٢٢٧ ٧٢٩٤ ٣٣٣٧ ١٥٦ ١٢٤٦ ١ ٨٤٣ ١٥٦ ١٥٦

المصارف العالمية ١٢٢٧ ٧٢٩٤ ٣٣٣٧ ١٥٦ ١٢٤٦ ١ ٨٤٣ ١٥٦ ١٥٦

أسعار الصادرات العالمية ١٢٢٧ ٧٢٩٤ ٣٣٣٧ ١٥٦ ١٢٤٦ ١ ٨٤٣ ١٥٦ ١٥٦

المصارف العالمية ١٢٢٧ ٧٢٩٤ ٣٣٣٧ ١٥٦ ١٢٤٦ ١ ٨٤٣ ١٥٦ ١٥٦

المصارف العالمية ١٢٢٧ ٧٢٩٤ ٣٣٣٧ ١٥٦ ١٢٤٦ ١ ٨٤٣ ١٥٦ ١٥٦

المصارف العالمية ١٢٢٧ ٧٢٩٤ ٣٣٣٧ ١٥٦ ١٢٤٦ ١ ٨٤٣ ١٥٦ ١٥٦

المصارف العالمية ١٢٢٧ ٧٢٩٤ ٣٣٣٧ ١٥٦ ١٢٤٦ ١ ٨٤٣ ١٥٦ ١٥٦

المصارف العالمية ١٢٢٧ ٧٢٩٤ ٣٣٣٧ ١٥٦ ١٢٤٦ ١ ٨٤٣ ١٥٦ ١٥٦

المصارف العالمية ١٢٢٧ ٧٢٩٤ ٣٣٣٧ ١٥٦ ١٢٤٦ ١ ٨٤٣ ١٥٦ ١٥٦

المصارف العالمية ١٢٢٧ ٧٢٩٤ ٣٣٣٧ ١٥٦ ١٢٤٦ ١ ٨٤٣ ١٥٦ ١٥٦

المصارف العالمية ١٢٢٧ ٧٢٩٤ ٣٣٣٧ ١٥٦ ١٢٤٦ ١ ٨٤٣ ١٥٦ ١٥٦

المصارف العالمية ١٢٢٧ ٧٢٩٤ ٣٣٣٧ ١٥٦ ١٢٤٦ ١ ٨٤٣ ١٥٦ ١٥٦

المصارف العالمية ١٢٢٧ ٧٢٩٤ ٣٣٣٧ ١٥٦ ١٢٤٦ ١ ٨٤٣ ١٥٦ ١٥٦

المصارف العالمية ١٢٢٧ ٧٢٩٤ ٣٣٣٧ ١٥٦ ١٢٤٦ ١ ٨٤٣ ١٥٦ ١٥٦

المصارف العالمية ١٢٢٧ ٧٢٩٤ ٣٣٣٧ ١٥٦ ١٢٤٦ ١ ٨٤٣ ١٥٦ ١٥٦

المصارف العالمية ١٢٢٧ ٧٢٩٤ ٣٣٣٧ ١٥٦ ١٢٤٦ ١ ٨٤٣ ١٥٦ ١٥٦

المصارف العالمية ١٢٢٧ ٧٢٩٤ ٣٣٣٧ ١٥٦ ١٢٤٦ ١ ٨٤٣ ١٥٦ ١٥٦

المصارف العالمية ١٢٢٧ ٧٢٩٤ ٣٣٣٧ ١٥٦ ١٢٤٦ ١ ٨٤٣ ١٥٦ ١٥٦

المصارف العالمية ١٢٢٧ ٧٢٩٤ ٣٣٣٧ ١٥٦ ١٢٤٦ ١ ٨٤٣ ١٥٦ ١٥٦

المصارف العالمية ١٢٢٧ ٧٢٩٤ ٣٣٣٧ ١٥٦ ١٢٤٦ ١ ٨٤٣ ١٥٦ ١٥٦

المصارف العالمية ١٢٢٧ ٧٢٩٤ ٣٣٣٧ ١٥٦ ١٢٤٦ ١ ٨٤٣ ١٥٦ ١٥٦

المصارف العالمية ١٢٢٧ ٧٢٩٤ ٣٣٣٧ ١٥٦ ١٢٤٦ ١ ٨٤٣ ١٥٦ ١٥٦

المصارف العالمية ١٢٢٧ ٧٢٩٤ ٣٣٣٧ ١٥٦ ١٢٤٦ ١ ٨٤٣ ١٥٦ ١٥٦

المصارف العالمية ١٢٢٧ ٧٢٩٤ ٣٣٣٧ ١٥٦ ١٢٤٦ ١ ٨٤٣ ١٥٦ ١٥٦

تابع جدول ١٠ ( ج ) :

( ١ ) تم تحفيية الرسم لكائبات للذولان على أساس ان ١٩٧٠ = ١

( ب ) تشمل هذه الدول : اسراليا - النمسا - بلجيكا - كندا - فنلندا - فرنسا - ألمانيا الاتحادية - إيطاليا - اليابان - هولندا - السويد -

المملكة المتحدة والولايات المتحدة .

( ج ) القيمة قرب المصادر السلعية .

( د ) تشمل دول أوروبا الاعضاء في الكوميون و الاتحاد السوفيتي فقط .

( هـ ) تم حساب متوسط القترات على أساس معدل النمو السنوي المركب للسنة الاخيرة منسوبا على المعدل المتوقع في السنة الاولى .

تاريخ اعداد البيانات هو ١٨ يونيو ١٩٨١ .

جدول ١٠ د ، ملخص للتجارة الخارجية كما ورد بالتمونج LINK : أسعار  
البتترول مفسومة لاسعار حساسات دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية  
ومعدل النمو الحقيقي للنتاج ( القيمة بالبيون دولار أمريكي )

نسبة التغير	١٩٨٦	نسبة التغير	١٩٨٥	نسبة التغير	١٩٨٤	نسبة التغير	١٩٨٣	نسبة التغير	١٩٨٢	نسبة التغير	١٩٨١	١٩٨٠	
المصادر (ج)	١٢٧٧	٢٣٣٣٥	١٢٧٨	٢٠٧٠٣	١٣	١٨٣٣٧	١٢٧٧	١٦٣٣٧	١٨٦١	١٤٣٩٧	١٧٧٧	١٢١٩	١٠٣٦
الواردات	١٢١	٢٣٣٧٣	١٢٦	٢٠٧٦٩	١٣٧	١٨٤٥	١٣٣٤	١٦٣٣٣	١٤٥٧	١٤٣١٩	١٤٥٨	١٢٤٧٦	١٠٩٠
البيزان التجاري	٦٥٤	٦٦٤	٦٦٤	٦٦٤	١١٦٣	٠٣٠	٠٣٠	٠٣٠	٨٥	٢٨٦٦	٢٨٦٦	٢٨٦٦	٢٨٦٦
الولايات المتحدة وكندا	١٢٣٤	٦٠٠٣٤	١١٣٤	٥٣٤	١١٧٧	٤٧٩٧٣	١٤٥٥	٤٢٩	٢٢٥٥	٣٧٤٦	١٣٩١	٣٠٥٩	٢٦٨٥
المصادر (ج)	١١٣٤	٦١٧٩١	١١٣٩	٥٦٣٧	١٣٥	٥٠٣٧	١٤٦٦	٤٤٣٦	١٥٨	٢٨٧	١٤	٣٣٤٣	٢٩٣٣
الواردات	٧٧٥٠	٢٩٦٤	٢٩٦٤	٢٤٦٣	٢٤٦٣	٢٤٦٣	١٤٦٤	١٤٦٤	١٤٦٤	١٤٦٤	٢٨٦٤	٢٨٦٤	٢٤٦٣
البيزان التجاري	١١٣٤	٢٥٦٣٣	١٧٧٣	٣٢٠	١٦١١	٢٧٢٩١	١٧٥٥	٢٣٥١	٢٧٢٤	٢٠٠١	١٣٨١	١٥٧٨	١٣٨١
المصادر (ج)	١٣٣٤	٣١٤٥٣	١٤٥٣	٢٧٩٦	١٤٥١	٢٤٤٨	١٦٥٥	٢١٣١	١٦٣١	١٨٧٩	١٤٥٣	١٥٦٨	١٣٩٦
الواردات	٤٢	٤٠٣٤	٤٠٣٤	٢٨٦	٢٢	٢٨٦	١٧٧٢	١٧٧٢	١٧٧٢	١٧٧٢	١٧٧٢	١٧٧٢	١٧٧٢
البيزان التجاري													

عشرة (ب)

دول المنطقة الثلاث

تابع جدول ١٠ ( د ) :

التغير	نسبة	١٩٨٦	التغير	نسبة	١٩٨٥	التغير	نسبة	١٩٨٤	نسبة	١٩٨٢	نسبة	١٩٨١	نسبة	١٩٨٠
المصادر ( ج )		١٣٩٦٨	١٢٥	١٢٣٦٢	١٢٨	١٠٨١٥	١٠٦	٩٥٨٦	١٤٤	٨١٤٨	٢٠١	٧٥٦٦	١٢٩٤	٧٥٦٦
الواردات		١٣٨٥	١٢٥	١٢٣٣١	١٢٥	١٠٩٦٥	١٢٣	٩١٦٤	١٢٨	٨١١٢	١٥١	٧٥٦٥	١٥٧٢	٧٥٦٥
البيزن التجاري		٨٣٢	١٧٤	١٥٦١	١٥٦	١٠٦١	١٠٦	٩٥٨٦	١٤٤	٨١٤٨	٢٠١	٧٥٦٦	١٢٩٤	٧٥٦٦
الدول القائمة		١٣٩٦٨	١٢٥	١٢٣٦٢	١٢٨	١٠٨١٥	١٠٦	٩٥٨٦	١٤٤	٨١٤٨	٢٠١	٧٥٦٦	١٢٩٤	٧٥٦٦
المصادر ( د )		١٣٩٦٨	١٢٥	١٢٣٦٢	١٢٨	١٠٨١٥	١٠٦	٩٥٨٦	١٤٤	٨١٤٨	٢٠١	٧٥٦٦	١٢٩٤	٧٥٦٦
الواردات		١٣٨٥	١٢٥	١٢٣٣١	١٢٥	١٠٩٦٥	١٢٣	٩١٦٤	١٢٨	٨١١٢	١٥١	٧٥٦٥	١٥٧٢	٧٥٦٥
البيزن التجاري		٨٣٢	١٧٤	١٥٦١	١٥٦	١٠٦١	١٠٦	٩٥٨٦	١٤٤	٨١٤٨	٢٠١	٧٥٦٦	١٢٩٤	٧٥٦٦
الدول القائمة غير المصدرة للبتول		١٣٩٦٨	١٢٥	١٢٣٦٢	١٢٨	١٠٨١٥	١٠٦	٩٥٨٦	١٤٤	٨١٤٨	٢٠١	٧٥٦٦	١٢٩٤	٧٥٦٦
المصادر ( هـ )		١٣٩٦٨	١٢٥	١٢٣٦٢	١٢٨	١٠٨١٥	١٠٦	٩٥٨٦	١٤٤	٨١٤٨	٢٠١	٧٥٦٦	١٢٩٤	٧٥٦٦
الواردات		١٣٨٥	١٢٥	١٢٣٣١	١٢٥	١٠٩٦٥	١٢٣	٩١٦٤	١٢٨	٨١١٢	١٥١	٧٥٦٥	١٥٧٢	٧٥٦٥
البيزن التجاري		٨٣٢	١٧٤	١٥٦١	١٥٦	١٠٦١	١٠٦	٩٥٨٦	١٤٤	٨١٤٨	٢٠١	٧٥٦٦	١٢٩٤	٧٥٦٦
الدول القائمة غير المصدرة للبتول		١٣٩٦٨	١٢٥	١٢٣٦٢	١٢٨	١٠٨١٥	١٠٦	٩٥٨٦	١٤٤	٨١٤٨	٢٠١	٧٥٦٦	١٢٩٤	٧٥٦٦
المصادر ( و )		١٣٩٦٨	١٢٥	١٢٣٦٢	١٢٨	١٠٨١٥	١٠٦	٩٥٨٦	١٤٤	٨١٤٨	٢٠١	٧٥٦٦	١٢٩٤	٧٥٦٦
الواردات		١٣٨٥	١٢٥	١٢٣٣١	١٢٥	١٠٩٦٥	١٢٣	٩١٦٤	١٢٨	٨١١٢	١٥١	٧٥٦٥	١٥٧٢	٧٥٦٥
البيزن التجاري		٨٣٢	١٧٤	١٥٦١	١٥٦	١٠٦١	١٠٦	٩٥٨٦	١٤٤	٨١٤٨	٢٠١	٧٥٦٦	١٢٩٤	٧٥٦٦
الدول القائمة غير المصدرة للبتول		١٣٩٦٨	١٢٥	١٢٣٦٢	١٢٨	١٠٨١٥	١٠٦	٩٥٨٦	١٤٤	٨١٤٨	٢٠١	٧٥٦٦	١٢٩٤	٧٥٦٦



تابع جدول ١٠ ( د ) :

١٩٨٠-	١٩٨٥-	١٩٨٠-	نسبية	١٩٩٠	نسبية	١٩٨٩	نسبية	١٩٨٨	نسبية	١٩٨٧	١٩٨٦
(هـ)١٠	(هـ)٩٠	(هـ)٨٥	التغير	التغير	التغير	التغير	التغير	التغير	التغير	التغير	التغير

دول المنطقة الثلاث

عشرة بالتموزج (ب)

المصادر ( ج )

الواردات

الميزان التجاري

الولايات المتحدة وكندا

المصادر ( د )

الواردات

الميزان التجاري

اليابان واسنانيا

المصادر

الواردات

الميزان التجاري

١٣٠٥	١٢١٦	١٤٥٥	١١٨	٣٦٦٩	١٢	٣٨٢٢	٢٤٣	٢٩٣٠	١١٨	٢١٠٨٦	٢٣٣٣
١٢٥٧	١١٦٦	١٣٣٨	١١٢	٣٥٩٣	١١٦	٣٣٣٢	١١٧	٣٨٩٦	١١٤	٢٥٩١٩	٢٣٣٧
١٤٥٥	١٣٦٢	١٧٥٠	٧٦٠	٣٦٣	٥٠	٣٤٣	١٦٧	٣٤٣	١٦٧	٦٤	٦٤
١٣٣٤	١٢٢١	١٤٥٧	١١٤	٩٤٧	١٢٥	٨٥٠	٢٢٥	٧٥٥	١١٩	٦٧٢	٦٠٠
١٢٥٥	١١١	١٠٥٠	٩٥١	٦١	١٠٩	٨٦٠	١١٢	٧٦٢	١١١	٦٨٧	٦٣٩
١٩٨٠	١٧٥٠	٢١٠٠	٤٠	٤٠	١٠٧	٢٠٤	٢٥٤	٢٧٥	٢٥٤	٢٧٥	٢٧٥
١١٥	١١٨٣	١٢٣٤	٥٥٧	١١٨	٤٩١	١٢٥	٤٣٩	١٠	٣٩٢	٢٥٦	٢٥٦
١٣٥٥	١٢٢١	١٤٥٩	١٢	٤٩٤	١٢٥	٤٤١	١١٩	٣٩٢	١١٧	٣٥١	٣١٤
٣٥٩	٤٨٧	١١٩	٦٣	١٠٥	١٠٥	٨٧	٤١	٤١	٤١	٤٢	٤٢



باقى دول المنطقة		المصادر ( ج )		التوازن التجارى	
١٣٢٦	١٣٧٦	١٣٢٦	١٣٧٦	١٣٢٦	١٣٧٦
١٣٢٦	١٣٧٦	١٣٢٦	١٣٧٦	١٣٢٦	١٣٧٦
١٣٢٦	١٣٧٦	١٣٢٦	١٣٧٦	١٣٢٦	١٣٧٦
١٣٢٦	١٣٧٦	١٣٢٦	١٣٧٦	١٣٢٦	١٣٧٦

الدول النامية		الواردات		المصادر ( ج )		التوازن التجارى	
١٣٢٦	١٣٧٦	١٣٢٦	١٣٧٦	١٣٢٦	١٣٧٦	١٣٢٦	١٣٧٦
١٣٢٦	١٣٧٦	١٣٢٦	١٣٧٦	١٣٢٦	١٣٧٦	١٣٢٦	١٣٧٦
١٣٢٦	١٣٧٦	١٣٢٦	١٣٧٦	١٣٢٦	١٣٧٦	١٣٢٦	١٣٧٦
١٣٢٦	١٣٧٦	١٣٢٦	١٣٧٦	١٣٢٦	١٣٧٦	١٣٢٦	١٣٧٦

الدول النامية غير المصدرة للبتروئ		المصادر ( ج )		الواردات		التوازن التجارى	
١٣٢٦	١٣٧٦	١٣٢٦	١٣٧٦	١٣٢٦	١٣٧٦	١٣٢٦	١٣٧٦
١٣٢٦	١٣٧٦	١٣٢٦	١٣٧٦	١٣٢٦	١٣٧٦	١٣٢٦	١٣٧٦
١٣٢٦	١٣٧٦	١٣٢٦	١٣٧٦	١٣٢٦	١٣٧٦	١٣٢٦	١٣٧٦
١٣٢٦	١٣٧٦	١٣٢٦	١٣٧٦	١٣٢٦	١٣٧٦	١٣٢٦	١٣٧٦

الدول النامية المصدرة للبتروئ		المصادر ( ج )		الواردات		التوازن التجارى	
١٣٢٦	١٣٧٦	١٣٢٦	١٣٧٦	١٣٢٦	١٣٧٦	١٣٢٦	١٣٧٦
١٣٢٦	١٣٧٦	١٣٢٦	١٣٧٦	١٣٢٦	١٣٧٦	١٣٢٦	١٣٧٦
١٣٢٦	١٣٧٦	١٣٢٦	١٣٧٦	١٣٢٦	١٣٧٦	١٣٢٦	١٣٧٦
١٣٢٦	١٣٧٦	١٣٢٦	١٣٧٦	١٣٢٦	١٣٧٦	١٣٢٦	١٣٧٦

تابع جدول المصارف (د) : ١٩٨٦ - ١٩٨٧

سنة	١٩٨٦	١٩٨٧	سنة التغير	١٩٨٦	١٩٨٧	سنة التغير	١٩٨٦	١٩٨٧	سنة التغير
١٩٨٥ - ١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	سنة التغير	١٩٨٦	١٩٨٧	سنة التغير	١٩٨٦	١٩٨٧	سنة التغير
١٩٨٥ - ١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	سنة التغير	١٩٨٦	١٩٨٧	سنة التغير	١٩٨٦	١٩٨٧	سنة التغير

بنوك التخطيط

المركزي (د) : ١٩٨٦

١٩٨٥ - ١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	سنة التغير	١٩٨٦	١٩٨٧	سنة التغير	١٩٨٦	١٩٨٧	سنة التغير
١٩٨٥ - ١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	سنة التغير	١٩٨٦	١٩٨٧	سنة التغير	١٩٨٦	١٩٨٧	سنة التغير

باقى دول العالم

١٩٨٥ - ١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	سنة التغير	١٩٨٦	١٩٨٧	سنة التغير	١٩٨٦	١٩٨٧	سنة التغير
١٩٨٥ - ١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	سنة التغير	١٩٨٦	١٩٨٧	سنة التغير	١٩٨٦	١٩٨٧	سنة التغير

المصارف المالية

١٩٨٥ - ١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	سنة التغير	١٩٨٦	١٩٨٧	سنة التغير	١٩٨٦	١٩٨٧	سنة التغير
١٩٨٥ - ١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	سنة التغير	١٩٨٦	١٩٨٧	سنة التغير	١٩٨٦	١٩٨٧	سنة التغير

المصارف التجارية

١٩٨٥ - ١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	سنة التغير	١٩٨٦	١٩٨٧	سنة التغير	١٩٨٦	١٩٨٧	سنة التغير
١٩٨٥ - ١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	سنة التغير	١٩٨٦	١٩٨٧	سنة التغير	١٩٨٦	١٩٨٧	سنة التغير

المصارف المتخصصة

١٩٨٥ - ١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	سنة التغير	١٩٨٦	١٩٨٧	سنة التغير	١٩٨٦	١٩٨٧	سنة التغير
١٩٨٥ - ١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	سنة التغير	١٩٨٦	١٩٨٧	سنة التغير	١٩٨٦	١٩٨٧	سنة التغير

البيانات الواردة في الجدول التالي

جدول رقم ١ : القيمة المضافة في التصنيع في دول المنطقة  
مصدر: مسح المصنّعات الصناعية، ١٩٨٥

( الفعلي )	٧٥٩	٧٩٥٢	٤٨٨	٨٣٨٧	٥٢٥	٨٨٥٢	٦٢٦	٩٢٦١	٩٢٧	٤٦١	٤٢٤	٢٠٤	%
المصادر المعلن													
المصادر المعلن	٢١١	٢٣١	٩٢	٢٥١	٨٨	٢٧٢	٦١	٢٩٥	٨	١٢	٨٩	٢٠٤	%
المصادر المعلن	٤٧٧	٤٩٢	٣	٥٠٩	٢٥	٢٢٧	٢٦	٤٤١	٢٧	٢٣	٢٦	٢٠٩	%
المصادر المعلن	٤٧٧	٤٩٢	٣	٥٠٩	٢٥	٢٢٧	٢٦	٤٤١	٢٧	٢٣	٢٦	٢٠٩	%

( ١ ) تم تحديد السعر الثابت للدولار على أساس أن ١٩٧٠ = ١

(ب) تشمل هذه الدول : النمسا - بلجيكا - كندا - فنلندا - فرنسا - ألمانيا الاتحادية - إيطاليا - اليابان - هولندا - السويد - المملكة المتحدة والولايات المتحدة .

(ج) القيمة قوب للمصادر المعلن .

(د) تشمل دول أوروبا الاعضاء في الكوميون والاتحاد السوفيتي فقط .

(هـ) تم حساب متوسط الفترات على أساس معدل النمو السنوي المركب للسنة الاخيرة منسوبا على المعدل المتوقع في السنة الاولى . تاريخ

اعداد البيانات : من ٢٠ يونيو ١٩٨٦

العرض والطلب ( )

جدول ١١ - محاكاة مقارنة لنظم الاتصاليات الرياضية في ظل السيناريوهات المختلفة  
 لربط أسعار البترول ( الاتصافات في النسبة الثورية لمعدلات النمو الحقيقي أو مستويات الطفرة بالنسبة للحالة الاساسية ) .

نموذج لينك LINK (ب)

نموذج فوجي ( ١ )

سيناريو (٢) (د)	سيناريو (١) (ج)	سيناريو (٢) (د)	سيناريو (١) (ج)
١٩٩٠ - ٨٠	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٩٠ - ٨٠
٤٠	-٩١	١٢٥	-
		٢٦١	١٢٢
			١٩٨١

الجموعه الاتصالية

أسعار البترول ( الإسمية الجارية )

الدول المتقدمة ( دول منظمة التعاون والتنمية )

إجمالي الناتج المحلي

أسعار المستهلك

الصادرات

الواردات

الميزان التجاري (هـ)

( فوب مقوماً بالبليون دولار امريكي )

معدن الصرف ( ١٩٧٥ = ١٠٠٪ دولار )

الدول النامية ( غير المصدرة للبترول )

إجمالي الناتج المحلي

سيناريو (٢) (د)	سيناريو (١) (ج)	سيناريو (٢) (د)	سيناريو (١) (ج)
١٩٩٠ - ٨٠	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٩٠ - ٨٠
٤٠	-٩١	١٢٥	-
		٢٦١	١٢٢
			١٩٨١
٠٣٠	٠٢٠	٠٤٠	٠١٠
٠٢٠	٠٤٠	٠٥٠	٠٢٠
٠٥٠	٠٢٠	٠٩٠	٠٤٠
٠٢٠	٠٤٠	٠٧٠	٠١٠
٢٣٨٦٠	٢٥٠٠	٢٢٠	٤٣٨٠
( سنة ١٩٩٠ )	-	-	( سنة ١٩٩٠ )
-	-	-	-
-٤٠	-٢٠	-١٠	-٢٠
-٤٠	-٢٠	-١٠	-٢٠



FUJGI Global Macro Economic Model, type IVO H-62 - June 1981 Simulations (Prof. Akita Onishi, Soka University Tokyo Japan).

LINK System - June 1981 Simulations ) LINK OECD :

نماذج أسعار البترول، النمسا، بلجيكا، كندا، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، هولندا، السويد، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية .

Δ ln Po (OECD) = Δ ln Px-1 (OECD) ١٩٩٠  
 (ج) سيناريو ١ : الحالة الأساسية لسنة ١٩٨١ من سعر برميل البترول = ٣٢ دولارا وبالنسبة للفترة ٨٢ - ١٩٩٠

Δ ln Po (OPEC) = Δ ln Px-1 (OECD) ١٩٩٠  
 (د) الفترة بالنسبة لأسعار البترول = ٤٠ دولارا للبترول أما بالنسبة للفترة ٨٢ - ١٩٩٠

حيث : Po = سعر البترول و Px-1 = سعر التصدير متأخرا لفترة واحدة

Δ ln Po (OPEC) = Δ ln Px - 1 (OECD) + ln الفترة (١) نفس الحالة الأساسية لسيناريو (١) الفترة (١)  
 GDP (OECD)

حيث GDP = إجمالي الناتج المحلي مقوما بالدولار على أساس سعر صرف ١٩٧٨

FX حيث في نموذج FUJGI حيث يسمح بتغير أسعار الصرف ، فإن أسعار البترول أيضا تستجيب للتغيرات في أسعار صرف الدولار ، فبينما يشير OECD إلى أسعار صادرات السلع الصناعية (SITC 5-9) فإن FUJGI يشير إلى المتوسط المرجح لأسعار صادرات

وأسعار المستهلك .

(هـ) موازنة التجارة تمثل انحراف الفترة ، عن الحالة الأساسية بالدولار أمريكي - فوب .

جدول ١٢ : الافتراضات الخاصة بزيادة أسعار البترول خلال منتصف العقد ١٩٨١-١٩٩٠.

حالة ارتفاع الاسعار		الحالة الاساسية (العادية)		
أسعار ثابتة ( فعلية )	أسعار جارية ( اسمية )	أسعار ثابتة ( فعلية )	أسعار جارية ( اسمية )	
٨ر٨	٢٥	٨ر٨	٢٥	١٩٨١
٠ر٥-	٦ر٥	١ر٨	١٠	١٩٨٢
٠ر٥-	٦ر٥	٢ر٧	١٠	١٩٨٣
٠ر٥-	٦ر٨	٢ر٧	١٠	١٩٨٤
٠ر٣-	٦ر٥	٢ر٤	١٠	١٩٨٥
٠ر٧٧	صفر	٢ر٧	١٠	١٩٨٦
٦ر١-	صفر	٢ر٨	١٠	١٩٨٧
٤ر٥-	صفر	٣	١٠	١٩٨٨
٤ر٥-	صفر	٣ر١	١٠	١٩٨٩
٤ر٣-	صفر	٣	١٠	١٩٩٠
٣ر٢٧	١١ر٤	٣ر١٤	١١ر٤	١٩٩٠-٨١

وتظهر النتائج الاساسية في الجدول ١٣ ، ووفقا للتقديرات التي أجريت فانه يتوقع حدوث انخفاض حاد في النشاط الاقتصادي بالدول الصناعية في عام ١٩٨٦ ، وهي السنة التي ستشهد ارتفاعا كبيرا في الاستنعار ، ومن الممكن أن يتحقق الانتعاش الكامل في خلال السنوات القليلة التالية اذا كان هناك استقرار في الأسعار الاسمية للبترول ، ووفقا لهذه التقديرات أيضا ، ستوف يكون لارتفاع استنعار البترول آثارا اشد قسوة واطول أمدا على الدول النامية المستوردة للبترول حيث أن هذه الدول لن تواجه فقط تباطؤا كبيرا في النمو ، بل ستتعرض أيضا لتضخم أعلى معدلا ، وعلى الرغم من أن الموازين التجارية للدول النامية المستوردة للبترول ستزيد سوءا خلال العقد نتيجة

الآثار المترتبة على اتجاه معدلات التبادل الدولي في غير صالح هذه الدول ،  
الا أنه وفقا لنتائج محاكاة الحالة الأساسية بالنموذج LINK فان الزيادة الكبيرة في  
أسعار البترول لن تؤدي الى زيادة العجز في الموازين التجارية بصورة كبيرة .  
وقد يبدو هذا أمرا غير منطقي لأول وهلة . ومع هذا ، فانه وفقا  
للمحاكاة ، انخفضت الواردات غير البترولية لهذه الدول بصورة كبيرة نتيجة  
الارتفاع الكبير في اسعار البترول ، بينما زادت قيمة الواردات البترولية فعلا  
وفي الواقع ، كان من الممكن أن يكون هذا هو الحال عقب ارتفاع أسعار  
البترول خلال السبعينات اذا لم يكن هناك زيادة في التدفقات الرأس مالية  
لهذه الدول ( الاقتراب - معونات من دول الأوبك ودول منظمة التعاون والتنمية  
الاقتصادية وتسهيلات البترول من صندوق النقد الدولي ) . وقد افترضنا في  
نموذج المحاكاة أنه في حالة ارتفاع أسعار البترول سوف يظل حجم التدفقات  
الرأسمالية على ما هو عليه في الحالة الأساسية . وقد تعمدنا هذا حتى يمكن  
قياس الأثر الكامل للأضرار التي تتعرض لها هذه الدول من ارتفاع تكلفة الطاقة .  
كما لم نقم بتعديل اسعار الصرف في النموذج سواء بالنسبة للدول المتقدمة أو  
النامية . وقد كان من الممكن أن يؤدي تعديل أسعار الصرف الى تحسين النتائج  
في الأمد المتوسط ، ولكن ليس بصورة كاملة ، حيث أن أسعار صرف عملات دول  
الأوبك لا تتغير كما أشرنا الى ذلك من قبل .

بالنسبة للتقديرات الخاصة بكل دولة على حدة ، يقترب معدل النمو  
في كل من المملكة المتحدة والولايات المتحدة واليابان من الصفر في عام ١٩٨٦ ،  
ولكنه يرتفع بعد ذلك بقليل ، اذا افترضنا أن أي تطورات تطرأ في هذه السنة  
تتعلق بها وحدها . وعندما تقفز الأسعار في عام ١٩٨٦ ، سنوف يشتمل  
التضخم بصورة كبيرة ولكن سيهدأ لحد كبير في معظم الدول بعد ذلك نظرا  
للاخفاض المستمر في الاسعار الحقيقية للبترول .



جدول ١٣ : الاثار المترتبة على الزيادة الكبيرة في أسعار البترول في عام ١٩٨٦ ( نسبة التغير )

١٩٩٠ - ١٩٨٦		١٩٨٥/١٩٨٦		١٩٨٥ - ١٩٨٠		
حالة ارتفاع الاسعار	الحالة الاساسية	حالة ارتفاع الاسعار	الحالة الاساسية	حالة ارتفاع الاسعار	الحالة الاساسية	
٥٢	٥	٥٠-	٥١	٥٢	٥١	المصادر الحقيقية
٤٦	٤٥	٠٤-	٤٤	٤٣	٤١	الواردات الحقيقية
٢٥	٢	١٢	٢١	٢٦	٢٥	النتائج المحلى الاجمالي الحقيقي
١	٤٥	٧٤	٥٥	٦٣	٤٤	مكش أسعار المستهلك
١٦٥-	٥١٨	١٥١٥-	٩٩	٥٠-	١٨٢٣-	الميزان التجاري (١)
٥١	٤٧	٩٣-	٤٩	٢٢	٢٧	الدول النامية المستوردة للبترول
٢	٢٤	٢٣-	٢١	٢٤	٢٤	المصادر الحقيقية
٤١	٤٩	١٩	٥	٥١	٤٩	الواردات الحقيقية
١١٥	١٠٩	٢٥	١١٥	١٩٩	٢٠٥	النتائج المحلى الاجمالي الحقيقي
١٨٠٨-	١٨٥١-	١٢٩٣-	١٥٢٧-	١٠٧٤-	١٠٦٥-	مكش أسعار المستهلك
صفر	١١	٩٧-	١٨	٠٤-	٠٢	الميزان التجاري
٨٢	٦٥	٢٧٢	٧٦	٧٨	٩٢	الدول النامية المصدرة للبترول
٦٢	٦٢	٦٢	٦٢	٥٢	٥٢	المصادر الحقيقية
٦٨	٦٧	٧٥	٦٩	٩٧	١٠	الواردات الحقيقية
١٩٧٩	١٤١	٢٨٤٨	١٤٤٤	١٢٥٦	١٤٢٤	النتائج المحلى الاجمالي الحقيقي
						مكش أسعار المستهلك
						الميزان التجاري

LINK

دول المنطقة في النموذج

( ١ ) بالبيزن دول امريكي .

وإذا كانت الطفرة التي حدثت فى أسعار البترول فى ١٩٧٤ - ١٩٧٥  
تفوق كثيرا تلك المتوقعة فى عام ١٩٨٦ ( من حيث نسبة الزيادة ) ، إلا أنها  
انطلقت من مستوى أكثر انخفاضا . لقد فاجأت تقريبا كل الدول الصناعية  
المستوردة للبترول ، وهذا يعلل جزئيا حدوث كساد متزامن . وبمضى عام  
١٩٧٩ ، بدأ أن الدول تعلمت كيف تتعامل مع الارتفاع فى أسعار الطاقة  
والعجز فى المعروض منها . وعلى الرغم من أن الارتفاع المفترض فى أسعار  
البترول فى عام ١٩٨٦ يساوى ( أو يزيد ) الارتفاع فى سعر الدولار ، إلا أن  
تأثيرها على العالم أو على معظم الدول الكبرى يكون أقل بالمقارنة بالآثار التي  
ترتبت فى عام ٧٣ - ١٩٧٤ ، عندما كان هذا يمثل وضعا جديدا من وجهة نظر  
Policy problem . وقد أصبحت الأسعار النسبية للطاقة مقبولة ،

كما استطاع النشاط الاقتصادى أن يتكيف مع هذا الوضع لحد بعيد . كما  
دبرت الدول الصناعية أمورها بحيث يمكنها أن تبدأ فى ذلك الوقت مرحلة من  
الانتعاش طويل الاجل . ومع هذا ، مازالت الدول النامية المستوردة للبترول  
تواجه مشاكل كبرى فى محاولتها التغلب على المشاكل الحادة لميزان المدفوعات .

ان النتائج التي توصلنا اليها فى هذه الدراسة تتعلق بالأداء الطبيعي  
للاسواق حتى فى حالة عدم انتظام المعروض . ولهذا لم تدخل فى الحسابان  
أى تغيرات محتملة فى الهيكل التنظيمى للأسواق . ومن المحتمل أن تقوم وكالة  
الطاقة الدولية بوضع ما يسمى تدابير المشاركة sharing arrangement  
الذى يتم العمل به فى حالة حدوث أى انقطاع كبير فى المعروض من الطاقة .  
وقد يؤدى هذا التدبير الى اعتدال عملية التصحيح فى الدول المتقدمة اذ أنها  
أخذنا فى الحسابان قوى السوق فقط عند تقديرنا لهذه النتائج .

## الفصل السادس

10/10/10

# التحديات الحديثة للاقتصاد الكينزى من قبل اقتصاديات جانب العرض والتوقعات الرشيدة والمذهب النقدى

## مقدمة

منذ الثلاثينات وحتى الآن ، أصبح النظام الكينزى هو النموذج السائد لصياغة نظريات الاقتصاد الكلى ولتنفيذ السياسات التى كانت تبيح هذا النظام الفكرى . ومع هذا يتعرض هذا النوع من الفكر الاقتصادى لهجوم من جانب كل من واضعى النظريات ، وصانعى السياسة ، وانى لاقتراح هنا التعرف على مصادر هذا الهجوم النظرى والتعليق على مدى نجاح أو فشل أو امكانية تقديم سياسات اقتصادية بديلة .

وبطبيعة الحال ، سيكون اقتصاد الولايات المتحدة هو الاطار الذى سارجع اليه ، ولكن اذا ما كان المقصود من هذا التحليل أن يكون اضافة الى فكر وأدب نظرية الاقتصاد الكلى ، فإنه يجب أن تتم صياغته بحيث يمكن أن تشير الى عالم الديمقراطيات الصناعية بأكمله . ولن يكون هذا تمرينا فى علم الاقتصاد القياسى التطبيقى ، ولو أن مثل هذه الدراسات تكون مطلوبة فى هذه المرحلة ، ولكن سوف أحاول أن يكون هذا الاطار تحليليا مع الاشارة أحيانا الى المقاييس الكمية .

عندما كنت أعد كتابى عن « الثورة الكينزية » منذ أربعين سنة تقريبا ، كنت حينئذ باحثا اقتصاديا شابا طموحا يختلف مع اقتصاديين يفوقونه خبرة وسنا فيما كانوا يؤكدون عليه من أنه ليس هناك شيء ثورى فى النظرية الكينزية . كما ادعى هؤلاء أيضا أن كل فروض هذه النظرية المستخدمة فى

تحليل الاقتصاد الكلي كانت متضمنه من قبل في الاقتصاديات التقليدية أو التقليدية الجديدة (Knight, Viner, Friedman, Simon, Hayek) أو أن هذه العروض خلفت نفس النظام النظرى بالاضافة الى بعض التوصيات المناسبة عن السياسات (Frischkaecki, Ohlin)

والان اجد نفسى اختلف في الراى مع اقتصاديين اصغر منى سنا ويدعون ان لديهم نظاما فكريا جديدا افضل يتمثل في شكل توليفة مختلفة من اقتصاديات جانب العرض (SSE) والتوقعات الرشيدة (RE) والمدرسة النقدية (Mi) ويفرق هؤلاء الاقتصاديون الأصغر سنا الصحف العلمية بكتاباتهم ، ويسيطرون على جداول أعمال اجتماعات الاقتصاديين المحترفين professional باضافات جادة لهذه الفروع الثلاثة الجديدة للاقتصاديات الكلية . ويمكن أن نسوق مثلا لما يتمتع به هؤلاء الدعاة من ثقة في النفس فى التعليق التالى :

« ومع هذا ، فانه فى الفترة الأخيرة ، أصبح أغلب المفكرين الاقتصاديين البارزين على اقتناع بأن فروض نظرية التوقعات الرشيدة تقدم أسلوبا مختلفا والفضل ، »

وقد وردت هذه الملاحظة فى أحد الاجابات التى تضمنها استطلاع للراى قامت بتوزيعه اللجنة الاقتصادية المشتركة لمجلس الشيوخ الامريكى على بعض علماء الاقتصاد الامريكين الذين تم اختيارهم للاطلاع على آرائهم بشأن دور التوقعات فى علم الاقتصاد . ويشير التعليق المشار اليه الى تفوق فروض التوقعات الرشيدة على فكرة توزيعات الفترات الزمنية المتأخرة للقيم المتوقعة والتى تستخدم غالبا فى نماذج الاقتصاد القياسى السائدة وبصفة خاصة تلك النماذج المستوحاة من الأفكار الكينزية (١) .

(١) وردت هذه العبارة فى

( Bennett T. McCallum in Expectations and the Economy. )  
ويتضمن مجموعة من المقالات التى قدمت للجنة الاقتصادية المشتركة للكونجرس الامريكى فى ١١ ديسمبر ١٩٨١ .

كذلك وبنفس الشكل ينتقد مؤيدو اقتصاديات جانب العرض الصيغة الكينزية فى بناء نموذج الاقتصاد الكلى . ويأخذ الخلاف صورة التسابق على تقديم فروض بديلة من الاقتصاد القياسى . وهذا التحدى لا ينصرف فقط الى مواصفات وتقديرات نموذج الاقتصاد القياسى ، بل هو تحد لكامل كيان فكر الاقتصاد الكلى ، وهو تحد قوى متماسك ، حيث تتلاقى وجهات نظر الأطراف الثلاثة المتحدية والتي مؤداها أن السياسة الاقتصادية يجب أن تكون غير جذرية وغير تدخلية . ويتطلع هؤلاء جميعا الى وضع قواعد بسيطة للغاية للاقتصاد الكلى كقاعدة المذهب النقدي ( Mi ) مثلا ، والى اعطاء أكبر قدر ممكن من الحرية « للقوى السحرية للسوق » ليقوم بدوره ، دون اعاقه من جانب السلطات العامة ( الحكومة ) . وقد نشأت فى الوقت الحالى بعض الخلافات الأساسية فى مجال السياسة الاقتصادية بين الأطراف الثلاثة فى الولايات المتحدة ، الا أنهم يحاولون تضييق دائرة الخلاف فيما بينهم حيث أنهم ينشدون غاية واحدة وهى أن تكون السياسات المتبعة غير جذرية .

ان هذا التصدير لوجهات النظر فيما يتعلق بالسياسة الاقتصادية انما يرجع أساسا الى أنصارها الأصليين ، وقد اعتنق كثير من الاقتصاديين الشباب تلك الجوانب النظرية للقضية دون أن تكون لديهم رؤية خاصة لسياسة معينة . وهذا هو الحال بالنسبة لكثير من افراد الجيل الأصغر الذين يكتبون بحوثا جادة عن التوقعات الرشيدة .

وبعد هذه المقدمة التى تضمنت تعليقا على أطراف النزاع المذهبى الحالى مع محاولة لتفسير دوافع تحديهم ، ننتقل الان الى بعض الخلفيات الواقعية للجوانب المختلفة للقضية .

## بعض التجارب العرضية

ان احدى النقاط التي كثيرا ما يثيرها المنتقدون للفكر الكينزى تتمثل في أن السياسة الاقتصادية الكينزية فشلت في تحقيق أهدافها ، وأن هذه السياسات تعتبر سياسات تضخمية بطبيعتها وهي المسؤولة عن تلك الأوضاع التضخمية التي أدت الى تباطؤ النمو والركود حتى أصبح لدينا هذه التوليفة الغريبة التي تسود في جزء كبير من العالم الصناعى والتي تتسم بارتفاع معدلات الاسعار والبطالة . وهذه الظاهرة تطلق عليها ظاهرة « الركود التضخمي » Stagflation

وبالإضافة لما تقدم ، يدعى منتقدو الفكر الكينزى أن نماذج الاقتصاد القياسى المستوحاة من الفكر الكينزى عجزت عن التنبؤ بهذه التطورات ، ومن ثم يعتبر التطبيق العملى للنظريات والسياسات الكينزية خاطئا .

بناء على ما تقدم أصبح من الضرورى إعادة النظر فى كمية ما تحقق للوقوف على مدى صحة هذه الانتقادات ولايجاد تفسير مختلف للحقائق .

ولقد أبدى لى جيمس توبين James Tobin ملحوظة مؤداها أن نجاح الاقتصاديات الكينزية كان فى حد ذاته عائقا أمام مزيد من التطور فى هذه الاقتصاديات .

وفى الواقع ، شعر جيمس توبين James Tobin بأن الرواد الأوائل للفكر الكينزى قد بهرهم نجاح فكرهم ولم يتعرضوا خلال الخمسينات والستينات لاي تحد يدفعهم الى إدخال تحسينات عليه ، حتى كان يمكنه أن يواجه بعض العقبات التي حدثت فى السبعينات .

ومن المفيد قبل أن نسلم بعيوب النظام الفكرى الكينزى فيما يتعلق بالاقتصاد الكلى أن نذكر بعض الانجازات التي تحققت منذ عام ١٩٤٥ . وتلخص الارقام الواردة فى جدول ١٤ بعض التطورات الهامة .



جدول ١٤ : سلاسل زمنية عالمية ( نسبة التغير )

١٩٨٠-١٩٧٠	١٩٧٠-١٩٦٠	١٩٦٠-١٩٥٠	
٥٦	٨٣	٧٢	التجارة الدولية (بالدولار الامريكى حسب قيمته فى عام ١٩٧٣ )
٤٣	٥٦	٤٩	اجمالى الناتج المحلى العالمى (بالدولار الامريكى حسب قيمته فى عام ١٩٧٣ )
١١	٤٦	٢٩	معدل التضخم ( دول اقتصاديات السوق وبأسعار المستهلك )

اننا اذا نظرنا الى الاقتصاد العالمى بمنظور اليوم ، نجد انه قد مر بتطورات هائلة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى أوائل السبعينات . فقد أدت السياسة الاقتصادية الكينزية مع حركة التعمير والتقدم التكنولوجى العظيم ( اختراع الطائرة النفاثة - الالكترونيات - الالياف التركيبية والبلامستيك وغيرها ) الى دفع الاقتصاد نحو مرحلة من أعظم مراحل التقدم التى شهدها التاريخ من ناحية ظروف المعيشة المادية مع مستوى تضخم متواضع للغاية وفى نفس الوقت ، كان هناك توسع ملموس فى حجم التجارة العالمية ، ولقد نجحت السياسة الكينزية لادارة الطلب الى حد كبير ، فى تحقيق أداء اقتصادى ممتاز فى دولة بعد الأخرى ، كما ساعدت السياسات الكينزية - التى بلغت أوجها فى ظل نظام بريتون وودز الخاص بثبات اسعار صرف العملات الدولية - على تحقيق توسع كبير فى حجم التجارة الدولية مما جعل الاقتصاد العالمى اكثر اعتمادا على بعضه البعض بالمعنى الواسع ، الا انه لم يتخذ نمطا واحدا فيما بين الدول الصناعية الكبرى أو فيما بين المجموعات الاقتصادية فى العالم ولكنه كان بوجه عام انجازا عظيما .

وإذا ما حدثت بعض الاضطرابات ، فان الميكانيكية التى تم تصميمها لتوفير الدواء الكينزى بطريقة منتظمة ذاتيا كانت تقوم بذلك بكفاءة وفعالية ودون ضجة ، كما قامت المدفوعات المحولة ونظم الضرائب التصاعدية وتأمين

الودائع ودعم اسعار المنتجات الزراعية وتسهيلات صندوق النقد الدولي بدورها في هذا المجال . وكلما كانت الاضطرابات في حدود معتدلة كلما نجحت هذه الأدوات الى حد كبير ، وعلى المستوى العالمي ، تنوعت بصورة كبيرة التقلبات الدورية مما هيا الفرصة لمزيد من الاستقرار بوجه عام .

وقد تعرض هذ النظام الذي كان يعمل بسلاسة للانهييار في السبعينات لماذا ؟ . لقد حال نجاح السياسات الكينزية دون عودة الاقتصاد العالمي لحالة الكساد التي سادت في خلال فترة ما بين الحربين وفضلا عن ذلك وفرت هذه السياسات فترة تحقق فيها التوظيف الكامل المستمر على مدى عقدين من الزمان . لقد كانت هناك حقا تقلبات وكان هناك تفاوت على المستوى الدولي في مدى ما تحقق من تشغيل كامل ، الا ان هذه الفترة كانت بصفة عامة من فترات التشغيل الكامل وكان باستطاعة الافراد في أوروبا وأمريكا الشمالية واليابان واستراليا القول بأنهم لم يعيشوا قبل ذلك فترة « أطيّب من ذلك » . وقد شاركت اجزاء كبيرة من العالم النامي في التحرك نحو التحسن الاقتصادي .

ومع ما تقدم ، فان الفترات الطويلة التي تحق فيها التشغيل الكامل والتي اقترب فيها استخدام الطاقات من حدودها القصوى قد أحدث ضغوطا تضخمية كبيرة . وأعتقد انه يمكن في هذا الصدد أن نتعرف بفضل بعض الاقتصاديين المناهضين لكينز والذين تمكنوا من التنبؤ بهذه النذر التضخمية . ولقد نوه لي هنري سيمونز في أعقاب الحلقة الدراسية التي عقدت في شيكاغو في الأربعينات لمناقشة السياسات الاقتصادية لفترة ما بعد الحرب الى أن الآراء الكينزية سوف تسود ، الا اننا مع كوننا الدعاة لها سوف نواجه تضخما كبيرا . وعندما أتذكر هذه المناقشة يزداد يقيني بأن الاقتصاديات الكينزية لم تكن كافية ومع هذا فهي ليست مضللة أو خاطئة .

ومثلما ينشئ البعض أن كينز شارك جزئيا في صياغة نظام بريتون

وودز الخاص بأسعار الصرف الثابتة ، كما أنه أولى اهتماما كاملا بمشاكل الاقتصاد المفتوح في عالم يعتمد على بعضه البعض فلانهم ينسون أيضا أنه ألف كتابا تحت عنوان « كيف تسدد نفقات الحرب » . فان مشكلة التضخم يمكن تحديدها ومعالجتها من خلال الاقتصاديات الكينزية على الرغم من اعتقادي أن تحليل التمويل التضخمي للحرب لم يكن بالاسلوب النظرى المناسب حتى يمكن تطبيقه بنجاح في فترة التوسع الكبير التي سادت بعد الحرب .

اننى ما زلت مقتنعا بأن تطابق منحني فيليبس الممتد «الذى يشير الى أن هناك علاقة عكسية بين التغير فى مستوى الأجور والبطالة » مع النظام الكينزى التقليدى هو أنسب أداة للتحليل . أن هذا الامتداد فى منحني فيليبس يجب أن يقدم تفسيراً مناسباً عن ميكانيكية الوقت اللازم للاستجابة للتعديلات فى سوق العمل ، وكذلك الاستجابة للتغير فى التركيب الاجتماعى والسكانى للقوى العاملة ، وللتغير فى العوامل التنظيمية فى عملية التفاوض على الأجور حتى يمكن اعطاء تفسير كاف لضغوط سوق العمل فى حالة التشغيل الكامل . ولكن عندما قام رونالد بودكين Ronald Bodkin معى فى مطلع الستينات بتقدير مقتضاه أن الأمر يتطلب وجود ١٠ ملايين عاطل بالولايات المتحدة حتى يمكن تحقيق الاستقرار فى مستوى الأجور والأسعار ، رأى المتخصصون فى سوق العمل أن هذا الرقم غير معقول . ومع هذا فاننى أعتبر هذا الرقم واقعياً فضلاً عن أنه فى الوقت الحاضر يشير الى الحدود التى يتعين على السياسة الاقتصادية القوية أن ترد الاقتصاد إليها ، اذا ما كانت تشد الوصول الى هدفها فى تحقيق معدلات منخفضة للتضخم من خلال الاجراءات التقليدية التى تخلق حالة من الركود والنمو البطيء .

ويرجع السبب الثانى لانهيار النظام الكينزى فى خلال السبعينات - بخلاف الضغط المنتشر على الطاقات العاملة - الى حدوث متسلسلة متلاحقة ( م ٩ - العرض والطلب )

من الاضطرابات الكبيرة ، وإذا كانت السياسات ذات الطابع الكينزى ملائمة لمواجهة اضطرابات الحرب الكورية وإغلاق قناة السويس والحرب الفيتنامية ، إلا أن هذه الصراعات استنفدت امكانيات النظام الى أقصى حد . وفي الواقع ، فإن بداية العهد التضخمي في الولايات المتحدة ترجع الى فترة تصعيد الحرب الفيتنامية في سنة ١٩٦٥ ، وبقدوم سنة ١٩٧١ حل « الفائض في الدولار » محل العجز الذي اضطرنا نحن في الولايات المتحدة الى وقف التعامل بقاعدة الذهب ، والى تخفيض قيمة الدولار ، والى احلال نظام تعويم أسعار الصرف محل نظام تثبيت أسعار الصرف . إلا أن الاضطرابات التي حدثت فيما بعد أكثر عنفا ، ومنها انهيار في المحاصيل الزراعية ، وبصفة خاصة في الاتحاد السوفيتي ، وحظر تصدير البترول ، والارتفاع الكبير في أسعار بترول الأوبك وسقوط شاه إيران ، واندلاع الحرب الإيرانية العراقية .

انني لا أتفق مع الرأي القائل بأن النظام ذي الطابع الكينزى عاجز عن تفسير حدوث ارتفاع في الأسعار ، ووجود بطالة في نفس الوقت في السبعينات ، وفي المحاكاة التي أجريت في نموذج Wharton ، وهو نموذج مستوحى من الفكر الكينزى ، وإن لم يكن أحد الكتب الدراسية المبسطة ، لا أجد أي صعوبة على الاطلاق في التوصل الى ردود فعل للصدمات الخارجية لارتفاع أسعار الحبوب ، أو الوقود تثبت أن هناك ارتباطا موجبا بين البطالة والتضخم . إن أحد المشاكل التحليلية الهامة تتمثل في تحديد المدى الذي أسهمت به الاضطرابات الخارجية في خلق الركود التضخمي ، والى أي مدى أسهمت سنوات الإدارة الكينزية للطلب في خلق هذا الوضع ، والى أي مدى كان اسهام السياسات النقدية المتراخية في خلال السبعينات .

إن كل عقد له اضطراباته الخاصة ، ولكن الاضطرابات التي حدثت في السبعينات كانت عنيفة بصورة غير عادية ، ومع هذا فأنني لا أظن أنها كانت على درجة كبيرة من العنف ، بحيث لا يمكن تحقيق نماذج بينها وبين هيكل

الاقتصاد لأغراض صياغة النماذج ، فهي لم تقطع بعدم صلاحية هيكل نموذج الاتجاه السائد ، mainstream model وهو التعبير الذي أفضّل أن أطلقه على النموذج الكينزي ، ومع ذلك فإن اللوم يوجه إليها الى حد كبير بسبب ما تعانيه من مناعب في الوقت الحاضر ، ولكن هل كان في امكان السياسات التقليدية أن تفعل ما هو أفضل ؟

لناخذ حالة كل من ألمانيا وسويسرا اللتين غالباً ما نستشهد بهما كمثلة نموذجية للمالية الحكيمة والتضخم المنخفض . لقد كانت العمالة الأجنبية guest workers التي تجملت عبء البطالة ، تمثل وسيلة أمان هامة في عام ٧٤ - ١٩٧٥ . ومع هذا لم تنجح ألمانيا طويلاً في تجنب ارتفاع مستويات البطالة ، كما اضطرت سويسرا لأن تدفع ثمن التضخم المنخفض في شكل نمو بطيء . وقد واجهت كل من ألمانيا وسويسرا ارتفاعاً ملموساً في معدل التضخم في خلال العام الماضي أو ما قبله .

أما اليابان فقد عانت من ارتفاع معدلات التضخم والركود بعد الصدمة البترولية الأولى ، إلا أنها - على ما يبدو - خرجت من الجولة الثانية لارتفاع أسعار البترول في حالة أفضل كثيراً . ويرجع هذا الانجاز المزدوج في تحقيق انخفاض نسبي في التضخم وبلوغ معدلات نمو طيبة الى حد ما الى سياسة التصدير الفعالة ، وسياسة الأجور الصارمة ، وكلاهما يتفق مع نموذج الفكر الكينزي « للاتجاه السائد » .

كذلك لم تثبت صلاحية استخدام السياسات النقدية البالغة التقييد في الولايات المتحدة في الفترة ٧٤ - ١٩٧٥ ، ٨٠ - ١٩٨١ ، أو في استخدام السياسات المقيدة في المملكة المتحدة منذ عام ١٩٧٩ - وهي سياسات مستوحاة من نظم فكرية أخرى ، كما أنه ليس هناك ما يشير الى خطأ طريقة التفكير الكينزي ، والى أن ردود فعل السياسات المحلية للاضطرابات التي وقعت في السبعينات كان من الممكن أن تؤدي الى نتائج أفضل .

لقد عانت الدولتان من الركود الحاد ، مع تحسن طفيف في معدلات التضخم . وفي كلتا الحالتين كان من الممكن أن يؤدي تقييد الأجور ، كما حدث في اليابان في خلال العامين الأخيرين ، الى تحسين معدلات التضخم بدرجة كبيرة دون خلق ركود لا مبرر له . ومع هذا فقد اختار صانعو السياسة أن يتحدوا الفكر الكينزى .

إن الدرس الذى نستخلصه من السبب الكئيب للسبعينات هو أنه لا ينبغي أن نقوم باستبدال نظمنا الفكرية ، أو تجديد ما لدينا من أدوات السياسة ، ولكنهم يعنى أن نقوم بطريقة بناءة بالتشديد على مبادئنا ، فإذا أصبحت العلاقة بين الأجور والبطالة غير صالحة لتنفيذ سياسة الاستقرار الاقتصادى فإنه يتعين توسيع محاور منحنى فيليبس بحيث يشمل التركيب السكاني للقوة العاملة وطفلات العمل لدى النساء ، والتغير في اتجاهات الأجور ، والتغير في الملامح التنظيمية لعملية التفاوض على الأجور ، ويعتبر هذا ، في رأينا ، أكثر فائدة ونفعا من أى رد فعل فوري يتم دون تفكير تجاه المدرسة النقدية ، ومن أى تفسير مبسط يتطلب بالضرورة إعادة التفكير في علم الاقتصاد الكلى . وفي الولايات المتحدة ، قامت مجموعة وارثون Wharton لصياغة النماذج الرياضية للاقتصاد الكلى ، بإضافة مفيدة لكل من الطاقة والغذاء في النماذج حتى يمكن أن تصل الى تقدير أفضل للصدمات الخارجية التى تنجم عن هذين القطاعين . وحتى يمكن تقدير ما يمكن أن يحدث من صدمات في قطاعات أخرى ، فإن الأمر يتطلب تطوير النماذج لتجمع بين نظم المدخلات والمخرجات الاجمالية والنظم الكلية للطلب النهائى وتوليد الدخل ، وأداء الأسواق النقدية .

وفضلا عن المشاكل والاضطرابات الخارجية ، فقد نشأت - في أثناء السبعينات - عدة مشاكل تتعلق بالبيئة الطبيعية والصحة والأمن والموارد القابلة للاستنزاف ، بالإضافة للوقود ، وقد أطلقت على هذه المشاكل اسم « المشاكل الهيكلية » ، ويتطلب علاجها اتخاذ سياسات هيكلية ، حيث أن من

المؤكد أن السياسات الكلية لا تكفي بالتأكيد لمواجهة هذه التحديات . وهذه المسائل الهيكلية لا يمكن أن يعالجها فرض أية قرارات نقدية أو قيود مالية أو إجراءات ضريبية . ان اضافة السياسات الهيكلية ، للتعامل مع هذه المشاكل القطاعية الخاصة ، يتطلب استخدام نظم قطاعية ، وهذا هو السبب فى أن النظام الكينزى لم يعد كافيا ويحتاج الى توسيع نطاقه ، ولكن ليس تلك الدعاوى التى يثيرها ذلك الفريق من المعارضين .

## نظريية

### مفهوم اقتصاديات جانب العرض

ان تلاميذ وقراء مارشال يعلمون أكثر من أى شخص آخر أن كلا من حدى المقص يشترك فى عملية القطع ، ولقد كان كينز أحد تلاميذ مارشال ، وقد تضمن نظامه الكلى فكرة جانب العرض بصورة ضمنية ، بل واستخدم دالة العرض الكلى الصريحة . ومع ذلك فانه ليس هناك شك فى أن السياسة الاقتصادية الكينزية ركزت على ادارة الطلب الكلى . ويحتاج جانب العرض فى النظام الكينزى الى أن يتم اظهاره بشكل واضح ، ويتم تطويره تبعاً لذلك ، ومع هذا فان ذلك ليس هو الاتجاه الذى تسير فيه اليوم اقتصاديات جانب العرض فى الولايات المتحدة . وهناك تأكيد وتركيز زائد على التخفيضات فى الضرائب العامة التى يتم اجراؤها على نطاق واسع باعتبارها من مظاهر اقتصاديات جانب العرض .

وفى بداية الأمر ، فان هناك انطبعا محسوسا بأن المعدلات الحدية للضرائب أصبحت مرتفعة بصورة مجحفة الى الحد الذى يلغى أثر الحوافز . وقد قطعت الولايات المتحدة فى هذا الاتجاه شوطا أقل مما قطعتة دول أخرى مثل المملكة المتحدة والدول الاسكندنافية . وممبلا لا شك فيه أن تخفيض الضرائب على نطاق واسع يمكن أن يؤدي الى تحسين الحوافز ، ولكن هل يمكن اعتبار هذه التخفيضات كأداة قوية وسريعة . . وهل لها آثار جانبية ؟

من حيث المبدأ ، فإن من السهل نسبياً ادخالها فى النموذج الكينزى ، ويجب أن نجعل عرض العمل دالة فى معدلات الأجور الحقيقية ، بعد خصم الضرائب (٢) . وبالمثل ، فإنه يجب أن تؤخذ فى الاعتبار التكاليف الحدية للضرائب عند بحث آثار أسعار الفائدة على الادخار والاستثمار وتفضيل السيولة ، وذلك وفقاً للتشريعات الخاصة باليرادات فى الدولة محل الدراسة (٣) .

وتشير الدراسات العملية فى الولايات المتحدة الى وجود بعض الآثار الجانبية لاقتصاديات العرض . الا أن هذه الآثار ضئيلة نسبياً وامتدت على مدار عدة سنوات حتى أحدثت أثرها الكامل . ولقد استمر واضعوا السياسة فى ظل إدارة ريجان فى الاعتماد - بصورة عمياء - على هذه الصورة المتفائلة لاقتصاديات جانب العرض ، رغم تحذيرات المسئولين من الاقتصاديين المحترفين ، وذلك بإجراء تخفيضات ضخمة فى الأسعار الحدية للضريبة امتدت على ثلاث سنوات ضريبية متعاقبة . وتولدت توقعات غير مواتية فى مجتمع المال عن حجم العجز الحكومى ، كما ارتفعت أسعار الفائدة ارتفاعاً فلكياً وذلك لأن نظام الاحتياطي الفيدرالى ، الذى يطبق قواعد المذهب النقدي ، لم يوفق فى تمويل هذا العجز . ولم تكن هناك زيادة كبيرة فى انتاجية العمل « نتيجة لآثر عرض العمل » ولم يكن هناك أى تحول

(٢) كانت هذه النقطة مثار لبس فى المراحل الأولى لظهور الاقتصاديات الكينيزية . وفى اعتقادى أنه ليس هناك أى وهم نقدي money illusion من جانب العمال ، وفى ولعهم بربط الأجور بالرقم القياسى للمعيشة دليل قوى يثبت عكس هذا . وانى أفضل أن يحتفظ النظام الكينزى بعرض العمالة بالمعدلات الحقيقية ، مع السماح بعدم التجانس الرياضى فى اجراء المفاوضات الخاصة بالأجور فى متحنى فيلبس الممتد .

(٣) جرى العمل بهذا المفهوم عند اعداد التقديرات الاحصائية لمعادلات تفضيل السيولة فى الخمسينات .



مفاجيء نحو زيادة المدخرات ، كذلك لم تكن هناك أى زيادة كبيرة فى التكوين  
الرأسمالى .

وقد كانت النتيجة حدوث ركود حاد غير متوقع تولد من مجموعة من  
التوقعات غير المواتية ، ومن أفكار المدرسة النقدية ، ومن الاعتماد الزائف على  
اقتصاديات جانب العرض . وقد توقعت النماذج ذات الطابع الكينزى التى  
وجه اليها الانتقاد ، حدوث عجز ضخيم وارتفاع كبير فى أسعار الفائدة ، وذلك  
قبل أن يدرك وول ستريت Wall Street ، بشهرين ، حجم مشكلات  
العجز ، شهد واضعو نماذج فكر «الاتجاه السائد» mainstream الثلاث أمام  
الكونجرس بأن هناك عجزا كبيرا متوقعا ، وأن خطة الادارة تنطوى على عدم  
اتساق خطير ، ومع هذا فقد أدى انشغال الحكومة بتحدى ورفض هذه النماذج  
الى وجود المشاكل الاقتصادية التى نواجهها حاليا .

ولعل مما يضيف الى السخرية ، أن الادارة الأمريكية تدعى الآن أن من  
حسن الحظ الشديد أن التشريعات الخاصة بتخفيض الضرائب أصبح معمولا  
بها « أول يوليو ١٩٨٢ ، أول يوليو ١٩٨٣ » لمحاربة الركود ، وتعتبر هذه  
احدى وجهات النظر الخالصة فى السياسة الكينزية والتى يستخدمها الآن  
المتحدثون باسم الادارة الأمريكية ، والذين سبق أن أكدوا أنه لا يجب  
استخدام النظام الضريبي بصفة خاصة فى محاولة تحقيق ثبات الاقتصاد  
الكلى ، بل يجب أن يستخدم فقط فى دفع الحد الأدنى الضرورى من  
نفقات الحكومة .

وهناك ميزة فى اقتصاد جانب العرض ، حتى بالنسبة لصيغة « أنصار  
حزب الشعب ، populist وذلك أنه يقوم بترشيد السياسات الأمريكية  
الحالية ، ولكن ليس هناك ما يبرر تفسير ذلك بأنه تحدد للاقتصاديات  
الكينزية .

## مفهوم التوقعات الرشيدة

ان مفهوم التوقعات يعتبر مفهوما قديما فى علم الاقتصاد ، ونادرا ما كان يعتقد بأنها تتعارض مع الافتصاديات الكينزية سواء من الناحية النظرية او التطبيقية . ولقد ظلت النماذج الرياضية للاقتصاد الكلى الكينزى تستخدم القيم المتوقعة لمدة طويلة تزيد بكل تأكيد عن خمسة وثلاثين عاما ، ولقد كانت القيم المتوقعة يشار اليها بالتوزيع المتأخر للقيم المملوكة .

$$p_t^e = \sum_{i=0}^n \alpha_i p_{t-i} + u_t$$

والواقع أن هذا مجرد تقريب ، فالنظرية الاقتصادية ليس لديها الا القليل الذى يمكن أن تقوله عن مواصفات القيم المتوقعة . وقد يبدو من المقبول أن نثبت أن الناس كانوا ينظرون الى مستويات القيم والتغيرات والزيادات فيها ، والى القيم فى آخر فترة سابقة ، وذلك لتحديد القيم المتوقعة للمجاهيل ، وقد ظهرت توزيعات متأخرة مختلفة من خلال فروض لنظام يتولى آليا التكيف لتصحيح الخلل الحديث .

وهناك صيغة أكثر تطورا للقيم المتوقعة تتمثل فى استخدام اجابات كمية لأسئلة واردة فى استقصاءات العينات . وعلى سبيل المثال ، استخدمت فى نماذج وارتون Wharton توقعات الاستثمار ، وتوقعات مشتروات الاستهلاك ، وتوقعات عن الاتجاهات العامة للاستهلاك ، وتوقعات الأسعار فى بناء النموذج . ولم تستخدم النماذج قيم الاجابات فقط ، بل كانت هناك محاولة أيضا لجعل هذه المقادير متغيرات داخلية فى النماذج . وتستخدم أيضا الكثير من مؤشرات التوقع المستقبلية مثل الطلبات التجارية والمنزلية كمغيرات فى نماذج الاقتصاد الكلى السائدة .

ان التوقعات الرشيدة تعتبر أكثر اتباعا لأساليب معينة ، وأحد التفسيرات هى أن هذه النظرية تفترض أن صانعى القرارات الاقتصادية لديهم نفس

المعلومات المتوافرة لدى من يبنون النماذج ومقررى السياسات والمحللين الاقتصاديين ، كما أنها تفترض أنهم ( أى الأشخاص الاقتصادية ) يستخدمون هذه المعلومات بأفضل طريقة ممكنة لتكوين توقعاتهم تماما كما يفعل من يبنون النماذج ، ومقررى السياسات ، والمحللين الاقتصاديين .

ان المعقول هو أن نفترض أن الأفراد يستفيدون من كثير من مصادر المعلومات ، وربما من كل ما هو متاح من هذه المصادر ، الا أنه ليس من الجائز أو من المعقول تماما أن نفترض أن الأفراد يستخدمون هذه المصادر سواء بشكل ضمنى أو صريح بنفس الطريقة التى يستخدمها بها المحترفون من أهل المهنة . اذ أن هناك اختلافا كبيرا بين قدرات الأفراد على فهم العملية الاقتصادية ، وليس هناك مبرر لافتراض أنهم جميعا يتبعون نفس الأساليب بصورة واحدة ، على أنه فى بعض صور النظرية قد يفترض أن الأشخاص الاقتصادية لديها نفس النموذج أو أنها تصل الى نفس النتائج باعتبارها عاملة على النموذج تسهم فى تكوين توقعات النموذج ، الا أن هذا يبدو أمرا سخيفا بالنسبة لى ، اذ لا يمكن أن أتخيل أن يصل المواطن العادى الى نفس النتائج التى قد أتوصل اليها ، ولو بصورة غير مباشرة ، هذا اذا ما تركنا جانبا قدرته على اتباع نفس الخطوات التى أتبعها فى التوصل الى تلك النتائج ، كما أعتقد أيضا أن صانعى السياسة ، ومحترفى التنبؤات ، لديهم بعض مصادر المعلومات التى يجهلها تماما أغلب الناس ، وأن لدى المحترفين القدرة على الوصول الى هذه المصادر بصورة أسرع كثيرا .

اذا كانت الاشخاص الاقتصادية تولد قيما متوقعة من نفس النموذج الذى نستخدمه نحن العاملين على النموذج بصورة رسمية ، فانه ستكون هناك لا محالة مشكلة تعريف فى عالم لا توجد بين أجزائه علاقة خطية ، لذا فانه من الصعب أن نجد الكثير فى نموذج التوقعات الرشيدة اذا ما كنا نبحث عن التقدير الهيكلى .

وفى صورة أخرى من صور هذه النظرية ، افترض روبرت لوكاس (Robert Lucas) أن معلمات النموذج (model parameters) إنما هي دوال للأدوات السياسية الخارجية (exogenous policy instruments) وهذه بالتأكيد حالة خاصة جدا . وافترض تغير المعلمات يعتبر تعميما معقولا لنموذج الاقتصاد الكلى التقليدى ، وهذه احدى المشاكل العميقة التى تطرح مجالات مثمرة للبحث فى المستقبل الا أنه ليس هناك سببا يدعو للاعتقاد بأن هذه المعلمات هى بالضرورة دوال مباشرة لأدوات خارجية ، وقد يكون أكثر قبولا افتراض أنها تعتمد على مرحلة دورية أو أنها تتبع بعض العمليات العشوائية المحددة جيدا ، ولكننى لا أرى سببا فى أن نقول أنها تعتمد على أدوات خارجية ، باستثناء اختراع دليل على أن الناس سيغيرون تصرفاتهم بشكل مستمر لارباك السلطات ، بنفس الطريقة بالضبط ، عند قيام السلطات بتنفيذ سياسات جديدة - أى لارباكهم بطريقة تؤدي تماما الى احباط آثار هذه السياسات .

وليس من المستغرب كثيرا ان يعتقد الاقتصاديون الشبان نظرية التوقعات الرشيدة فى الكثير من أبحاثهم عن الاقتصاد الكلى الديناميكى ، إذ لم يكن لدى النظرية الاقتصادية شىء تقدمه فيما يتعلق بتحديد العلاقات السابقة (lag relationships) أو العلاقات بين التوقعات (expectation relationship) . ان التوقعات الرشيدة التى تشبه الى حد كبير أسلوب تحقيق الحلول المثلى ، توفر للأفراد عمليات تتولد تلقائيا ، وهكذا يمكن الآن إعادة صياغة النظريات الرئيسية للاقتصاد الكلى من خلال أسلوب عمل التوقعات الرشيدة ، مما يمكن أن يتولد عنه كثير من الأبحاث ، كذلك فإن الاقتصاديين الناشئين يرغبون فى الحصول على وسيلة تمكنهم من تأليف المطبوعات العلمية وتوفر طرق الحل الأمثل مواصفات لشكل علاقات حالة الاستقرار أو التوازن مع ترك الديناميكيات

لذكاء الباحث ، الا أن هذا قد دخل مرحلة التغيير فى الوقت الحاضر .

ان توزيعات المقيم السابقة المفترضة أو تغيرات المعلمات ، سواء لدى الباحث التقليدى أو الباحث الذى ينتمى الى مدرسة التوقعات الرشيدة ، انما تقوم على أحاسيس داخلية لا يمكن التحقق منها بصورة مباشرة . وهذا هو السبب فى أننى أفضل كثيرا الذهاب مباشرة الى الفاعلين انفسهم وسؤالهم عن توقعاتهم سواء المباشرة منها أو غير المباشرة . وليس صحيحا أن الافراد يحرفون النتائج الحقيقية التى يتوصلون اليها أو أنهم يتجنبون التعرض للقضايا ، لقد طرأ تقدم كبير فى طرق الاستقصاء عبر السنين وثبت انها تظهر الحقيقة فى نواح عديدة . وكانت الدراسات الاحصائية الدقيقة للملاجات فى استقصاءات العينات مفيدة لفاعلية نموذج الاقتصاد القياسى ، وبصفة خاصة بالنسبة لتوقعات الاستثمار ، كما أنها لم تظهر تأييدا تاما لفرض الرشد (Rationality) . فيما عدا ما يتعلق ببعض الفترات الزمنية المحدودة ، ان ما يهمنا ليس هو دقة التنبؤ بتوقعات الافراد ، بل أن ما يهمنا هو القدرة على استخدام هذه التوقعات بشكل مثمر فى العادلات السلوكية كمؤشرات لتغيرات القرار التى يبثى عليها الافراد تصرفاتهم .

ان الاختبار الحقيقى ، فيما يتعلق بالاقتصاد القياسى ، هو القدرة على التنبؤ بالمعنى الواسع ، لقد مرت فى خلال حياتى المهنية بمرحلة تلو الأخرى من الانجازات العلمية المحتملة وهى :

الحسابات المتكاملة .

البيانات الربع سنوية .

البيانات الشهرية .

الطرق المتقدمة للاستنتاج الاحصائى .

طريقة Bayesian للاستنتاج الاحصائى .

### البيانات المقطعية (cross-section data)

#### • الطرق السريعة للحسابات

ولقد أسهمت كلها بدورها ، الا ان ايا منها لم يكن له بمفرده أثر ثورى على الموضوع او على قدرتنا على الاداء ، باستثناء استخدام الحاسب الالى وتوفير الحسابات المتكاملة . وهناك بعض المكاسب التى يمكن تحقيقها من تلك القائمة ومن قائمة أخرى جديدة هي :

#### • التوقعات

#### • معلمات المتغيرات

### توزيعات القيم السابقة (lag distribution)

الا انه من غير المرجح ان يكون ذلك انجازا كبيرا ، كما ان كثيرا من الطرق التى بدت فى الماضى مبشرة بالمزيد من الامل فانها فى احسن الأحوال كانت مجرد اضافات طفيفة لتحسين اناء النموذج وبكل ثقة فاننى اتنبأ بأن موضوع التوقعات الرشيدة سوف يكون ببساطة عنصرا آخر فى هذه المجموعة من الاشياء التى لم تقدم انجازا باهرا .

لقد دار كثير من الجدل العلمى حول اداء نموذج الاقتصاد القياسى الكلى وحول النظرة الجديدة الى تطبيق النموذج باستخدام التوقعات الرشيدة ان السياسة لن تبلغ اهدافها حيث ان الافراد لديهم توقعات رشيدة . الاقتصاد القياسى ، ويعتبر هجوما على كامل الكيان الفكرى للاقتصاد الكلى الذى يشكل اساس السياسة التذشيطية ، ويدعى بعض انصار التوقعات الرشيدة ان السياسة لن تبلغ اهدافها حيث ان الافراد لديهم توقعات رشيدة . وفى المناظرة السياسية الحالية حول طرق الحد من التضخم ، فان معارضى التوقعات الرشيدة يدعون ان الحكومة تبنت ببساطة خطأ سياسيا مقيدا للغاية،

فى كل من المجالين المالى والنقدى ، وأنها تلتزم بهذا الخط بتصميم شديد ،  
وأنها بذلك سوف تقسم ظهر التوقعات التخيفية ، إن هذا سوف يكون  
سياسة تقليدية محكمة . وفى الولايات المتحدة يفسر على أنه سياسة لتقليل  
دور العمل العام وتخفيض دور القرار الاقتصادى العام عن طريق تخفيض  
الاتفاق وتخفيض الضرائب ، والالتزام بسياسة حازمة لعرض النقود .

لقد أدى هذا المزيج من السياسات ، بجانب زيادة الاتفاق العسكرى ، الى  
تولد توقعات لدى شارع المال بنيويورك (Wall Street) عن حدوث عجز بالموازنة  
العامه ، والى ارتفاع اسعار الفائدة . وقد نشأ هذا الخط نتيجة لتبنى الادارة  
الامريكية لطريقة تفكير مختلفة تماما ولم يعرف العامة ما يجب عمله ازاء هذا  
الموقف بأكمله ويبدو هذا مختلفا الى حد كبير عن الحالة التى يستخدم فيها  
عدد كبير من الافراد نفس القدر من المعلومات ويحصلون منها على نفس القيم  
المتوقعة . وقد اخفق ذلك الى الحد الذى سبب الركود الذى لم تكن السلطات  
العامة تتوقع حدوثه تماما . واعترف الرئيس الامريكى رسميا بذلك فى أحد  
المؤتمرات الصحفية .

### مفهوم المذهب النقدى ومعنى (M1)

إن المذهب النقدى عبارة عن كل من نظرية لتفسير أثر عرض النقود على  
النشاط الاقتصادى والتضخم ، وعلاج تستخدمه السلطات النقدية لتنفيذ  
السياسة التى تريدها ، وتقوم النظرية فى أبسط صورها على علاقة وحيدة  
تعرف بالمعادلة الكمية والتى تنص على أن مخزون الارصدة النقدية يتناسب  
مع القيمة الاسمية للتعاملات .

ولسوفه نقصر تحليلا على مقياس القيمة المضافة للتعاملات الذى يجعل  
أحد طرفى المعادلة محددًا ، كمجموع الناتج القومى الاجمالى مثلا ، على الرغم  
أن الفكر المذهبى ليس حاسما بالنسبة لهذه النقطة ، بينما يكون الطرف الاخر

للمعادلة اختياريا ويؤدي ذلك الى أن ينتاب الجميع دعر كبير باستثناء أولئك المتحذسين للمذهب النقدي . ومن الممكن أن يكون ذلك فى صورة متعاقبة كما يلى : -

$$\begin{aligned} (M_0) & \text{ (كمية النقود فى البداية ) الاساسى النقدي} \\ (M_1) & \text{ العملات + الودائع فى الحسابات الجارية} \\ M_2 & \text{ + بعض الودائع لأجل} \end{aligned}$$

فإننا نرى أن المعادلات السابقة تتكون من متغيرات عشوائية وكميات ثابتة .

فإننا نرى أن المعادلات السابقة تتكون من متغيرات عشوائية وكميات ثابتة .

$$\bar{M}_0 \text{ اجمالى الائتمان المالى}$$

وتكون المعادلة الكمية كما يلى : -

$$M_i v_i = pX$$

حيث  $v_i$  هى سرعة معدل دوران  $M_i$  فى شراء اجمالى الناتج القومى  $(pX)$

ان المعادلة الكمية كاداة من أدوات التحليل لا تكون ذات قيمة تذكر ان لم تتضمن بعض المعلمات الثابتة . وفى الصيغة الاسستاتيكية لهذه المعادلة تكون المعلمات الممكنة هى  $v_i$  وترجع مشكلة عدم التأكد من دليل  $M$  الى أن ثبات  $v_i$  لا يكون مستقلا عن  $i$  . وفى احدى الدراسات الاحصائية الجديرة بالذكر اكتشف بنيامين فريدمان (Benjamin Friedman) باستخدام بيانات عن الولايات المتحدة ، أن التغيرات الزمنية لـ  $v_i$  تكون دالة مباشرة فى وأنه كلما انتقل الى وضع أقرب من مفهوم اجمالى الائتمان وجد  $v_i$  أكثر ثباتا ، ولكن لأغراض تتعلق بالتشغيل فإن السلطات النقدية وهى فى هذه الحالة نظام الاحتياط الفيدرالى (Federal Reserve System) تتمتع بقدرة أكبر فى



الرقابة على المقادير ذات الأدلة الصغيرة أكثر من المقادير ذات الأدلة الكبيرة ، ويعتبر اجمالي الائتمان ذو مغزى في تحديد مستوى النشاط الاقتصادي الاسمى اكثر منه في الأساس النقدي ، في الطرف الاخر المقابل من السلسلة ، الا ان المقدار الأكبر يمكن التحكم فيه بدرجة اقل من  $M_0$  . وفي الواقع فان العمليات الفعلية للسلطات النقدية تؤثر مباشرة في الأساس النقدي ، ويمكن لهذه السلطات التحكم في الاحتياطات والعملات بدرجة طيبة ولكنها تمر بوقت عصيب اذا ما ارادت التحكم في مختلف انواع الودائع او الوسائل الائتمانية . وعندما تشعر السلطات انها تتحكم في مستوى معين للنقود  $M_1$  ، فان النظام المالي الحافل بالابتكارات يجد وسائل جديدة لازدياد السلطات . ان الممارسات المالية الآن تمر بعملية غير عادية من التغيير الفنى وذلك بايجاد سبل جديدة للمدفوعات ، او الاحتفاظ بالاصول النقدية ، او الحصول على الائتمان . ولم تنجح السلطات في التحكم في المجاميع النقدية على الرغم من اتباع ما يلي :

- Eurocurrency balances - أرصدة العملة الأوروبية
- NOW - حسابات
- money market funds - صناديق الاسواق النقدية
- تحويل الحسابات تليفونيا
- تحويلات المبالغ الكترونيا
- بطاقات الائتمان
- automatic tellers - الصرافة الالكتروماتيكية
- شهادات الادخار

في الفترة الاخيرة ، أصبح الاحتياط الفيدرالى يقصر عن او يتجاوز اهدافه

بالنسبة لـ  $M_2$  ،  $M_{1B}$  (٤) . واختار ان يسمى هذا تحفظا . ولكن اذا نظر المرء الى تاريخ سياسة التشغيل ، يصبح من الواضح انه بمجرد اتباع السلطات لقواعد المذهب النقدي (فى اكتوبر ١٩٧٩) لم يستقر معدل نمو  $M_{1B}$  بصورة ملموسة . وأول تعاليم هذا المذهب هى أنه يجب الاحتفاظ بأحد المجاميع النقدية فى مسلك مستقر تحريزا للتحكم فى التضخم . وهذه سياسة محددة ولكنها فى نظر البعض ليست بسياسة حيث أنها قاعدة ثابتة يقصد بها أن تكون بديلا عن كل السياسات الأخرى . كما يجب أن يصاحب اتباع قواعد المذهب النقدي الغاء الرقابة على الاقتصاد الى أقصى حد ممكن والحد من الانفاق العام والضرائب ، وهذه هى الرؤية النظرية الصرفة للنقديين فيما يقعون بكيفية رؤية الاقتصاد ، وهى فى الواقع سياسة اعطاء أقل ما يمكن من حرية العمل للسلطات العامة .

ان الجانب الآخر من معادلة الكمية يتطلب بعض التفسير ، ويوضح هذا الجانب فى أبسط صورته انه يمكن لسياسة اتباع المذهب النقدي ، على أفضل الأحوال ، أن تحدد القيمة الاسمية لاجمالي الناتج القومى وحاصل ضرب  $P$  فى  $X$  . ان وجهة نظر أصحاب المذهب النقدي هى أن الاقتصاد اذا ما ترك حرا ، مع أدنى حد من تدخل السلطات العامة ، فانه من الممكن أن يكيف ذاته بطريقة تؤدي الى أن تكون التذبذبات فى  $X$  معقولة فى المنطقة المحيطة باستغلال الطاقة الكاملة ، ووفقا لهذا التفسير ، يمكن اهمال التذبذبات فى  $X$  وتنشأ علاقة نسبية مباشرة بين  $M_i$  و  $I$  . اذا ما كانت  $V$  معلما ثابتة . ومن وجهة نظر السياسة فان هذا يعنى أن الاعتدال فى حركة  $M_i$  سوف يؤدي الى الاعتدال فى حركة  $P$  ، أو أن سياسة التحكم فى التضخم يجب أن تكون

---

(٤) فى الواقع أن  $M_i$  فى الولايات المتحدة يجب أيضا أن تحمل رمزا سفليا «B» الذى يمثل حالة الاضطراب والخلط فى تعريف عرض النقود . ولاضافة مزيد من الخلط والاضطراب فقد حدثت «B» .

سياسة الكمية  $M_i$  ، بغض النظر عن مصدر هذا التضخم . وعندما ساد العالم اضطراب نتيجة لصدمة أسعار البترول في ١٩٧٤ - ١٩٧٥ ، قال النقديون أنه يجب مهاجمة التضخم الناتج عن ذلك من خلال سياسة نقدية تتسم بالتقييد .

وهناك وجهة نظر أخرى للمذهب النقدي تنادى أنه ليس بالضرورة أن تتحقق سرعة استجابة الاقتصاد للتكيف عند حدوث انحراف عن الطاقة الكاملة . من ثم فإنه يمكن أن تؤدي سياسة النقديين إلى مستويات منخفضة لقيم  $\times$  . وإذا ما تمت المحافظة على بقاء الاقتصاد في حالة ركود أو كساد لفترة طويلة فإن هذا سيؤدي في النهاية إلى اعتدال في التضخم وهذه هي وجهة النظر التي قبلتها الإدارة الأمريكية على مضض ، كما يبدو أيضا أنها نفس وجهة نظر الحكومة البريطانية .

وقد تقبل العديد من النقديين وجهة النظر التي تقول أن الصيغة البسيطة لمعادلة الكمية ليست أفضل كثيرا من مبدأ المضاعف البسيط أو مبدأ التعجيل البسيط . وتوجد هناك انحرافات دورية عن كل هذه العلاقات البسيطة ولكن هل تصح هذه العلاقات في المدى الطويل أو في صيغة الحالة الثابتة ؟

لقد درس ميلتون فريدمان (Milton Friedman) العلاقة العامة لمعادلة الكمية والتي تكون كما يلي :-

$$M_t = \left( \sum_{i=0}^{\infty} w_i p_{-i} \right)^c \left( \sum_{i=0}^{\infty} w_i X_{-i} \right)^b$$

وتحاول هذه الصيغة إيجاد علاقة بالشكل الزمني للاستجابة بقيم غير موحدة للمعاملات ، non-unitary parameter value . يمكن تفسير ( م ١٢ - العرض والطلب )

الجانب الأيمن من المعادلة بأنه يتكون من السعر فى الأجل الطويل والنتائج الحقيقية فى الأجل الطويل .

وبهذه الصيغة العامة ، توصل الاقتصاديون بينك الاحتياط الفيدرالى بسانت لويس بالولايات المتحدة الى تقدير علاقات عملية بين القيمة الاسمية لاجمالى الناتج القومى من ناحية وتوزيعات القيم السابقة (lag distributions) لغرض النقود والعجز المالى من ناحية أخرى وتحايل هؤلاء على علاقة فريدمان (Friedman) وأدخلوا عليها أيضا مقياسا ماليا ، ولكنه ذو اثر معاكس ضئيل . وكما فى حالة اكتشافات علاقات الارتباط العالية الاخرى لقيت معادلة سانت لويس الأساسية التى مثلت طفرة جديدة فى المذهب النقدي فى الولايات المتحدة ، وقد لقيت هى ونموذجها بالكامل ، مصيرا عادلا عند مواجهاتها لظواهر العالم الحقيقى . حيث كان كل من السياسة الاقتصادية الجديدة "New Economic Policy" التى أدخلتها حكومة نيكسون فى أغسطس سنة ١٩٧١ وانخفاض خصيلة انتاج الحبوب الغذائية بالاتحاد السوفيتى فى ١٩٧٢ - ١٩٧٣ ، والخطر البترولى فى ١٩٧٣ - ١٩٧٤ أكثر مما يتحمل نموذج سانت لويس . وأخفق مستخدمى النموذج بشكل سيء فى اختبارات التنبؤ وأعلنوا أنه لم يكن من المقصود أبدا استخدام النموذج النقدي فى التحليل المرتبط بالأجل القصير وأنه يصدق فقط فى الأجل الطويل .

ويبدو فى كثير من السلاسل الاحصائية لقيم  $M_i$  ، واجمالى الناتج القومى أنها تتحرك بما يتفق مع مبادئ المذهب النقدي ، اذا ما أخذت المتوسطات على المدى الطويل ، مع حدوث بعض التذبذبات الدورية المموسة . وعند محاكاة نموذج الاقتصاد القياسى لوارتون (Wharton) فى خلال الفترات الزمنية الطويلة ، فان المسار النمطى للسلس لقيمة كل من  $M_2$  واجمالى الناتج القومى يبدو وكأنه يتحرك بمعدل توسع واحد واذا مافسرنا

هذين المسارين على أنهما قد تولدا عن متغيرات داخلية فاننا نلاحظ ان بينهما ارتباطا نسبى . الا ان هذا لا يعنى وجود علاقة سببية ، أو عدم تأثير الأدوات السياسية من واحد للآخر ، ولكن يبدو فعلا أنه يعنى وجود علاقة توسعية وفقا لما يقول به المذهب النقدي .

وهناك سبب مقبول لهذا التوافق فى المدى الطويل ، ينتسب الى عامل ثالث وهو العلاقة مع سعر الفائدة فان محاكاة نموذج وارتنون (Wharton) فى الأجل الطويل تتمتع بخاصية وضع الاقتصاد فى مسار من النمو المتوازن يستقر فى خلاله معدل التوسع الى أسفل عند قيمة ثابتة على المدى الطويل تقدر بحوالى ٣٪ ، مع وجود سعر فائدة اسمى يقدر بحوالى ٨٪ ، ومعدل تضخم يقدر بحوالى ٥٪ ، وفى هذا النظام لا تعتبر سرعة دوران النقود معلما ثابتا ، ولكنها تكون دالة لسعر الفائدة . وعندما يستقر السعر الى أسفل عند قيمة معينة على المدى الطويل ، تستقر أيضا سرعة الدوران الى أسفل ، وهكذا تتحقق العلاقة النسبية بين قيمتي  $M_1$  ، واجمالى الناتج القومى (GNP)

ومما لا جدال فيه ان فكرة جعل سرعة الدوران دالة فى سعر الفائدة ليست وليدة المذهب النقدي وانما هى ترجمة عملية للمبدأ الكينزى لتفخيز السيولة ، بل انها أيضا مستوحاه من كتابات كينز فى فترة العشرينات ، حيث لاحظ أن معامل كمبريدج الذى يرمز له بالرمز "K" (وهو القيمة المناظرة لـ  $V_1$ ) يتذبذب استجابة للتغيرات فى سعر الفائدة . كما أن كتابات كالميسكى (Kalecki) أيضا قد جعلت سرعة الدوران دالة ايجابية لسعر الفائدة ، كذلك فإن محاولات الادارة الامريكية لايجاد معدل نمو ثابت فى القيمة الاسمية لاجمالى الناتج القومى باستخدام زيادة صغيرة فى عرض النقود قد أدت الى ظهور قيم مرتفعة فى  $V_1B$  (سرعة الدوران) ، وتؤكد الارتباط الموجب بين أسفار الفائدة وسرعة الدوران . وهذه إحدى الطرق الأخرى للنظر الى

أسباب ارتفاع أسعار الفائدة بشكل كبير في الوقت الحالي (١٩٨١-١٩٨٢) في الولايات المتحدة .

من المؤكد أن المذهب النقدي النظري البحت ضيق الأفق ، إذ أن بعض المجاميع النقدية يتم اختيارها للأعداد لهدف نمو معين، ثم توجه السياسة المالية لتحقيق ذلك الهدف ، وفي الولايات المتحدة تحدد أهداف  $M_1$  أو  $M_2$  أو  $M_{1B}$  في نفس الوقت ولكن تحظى الأولى بأعلى درجة من الاهتمام سواء كان ذلك صواباً أم خطأ . وعندما يكون معدل نمو أحد المجاميع النقدية أقل من المعدل المقبول للهدف ، ويكون هناك معدل آخر أعلى من المدى المقبول للهدف ، فإن سلطات الاحتياطي الفيدرالي تعمل كما لو كانت ستنجح في موازنة خطأ مقابل الآخر . وعلى الرغم من أن هذه السلطات تقبل مبدأ تعدد الأهداف فيما يتعلق ببعض مكونات  $M_i$  ، فإنها عادة ما تستبعد من هذا الأهداف الخاصة بسعر الفائدة وسعر الصرف . والمذهب النقدي ، عند تفسيره بالمعنى الدقيق ، يصر على أنه يجب الالتزام فقط بالأهداف التي توضع للمجاميع النقدية وأن يسمح لأسعار السوق بالتذبذب كما تشاء ، وقد أدى هذا إلى حدوث ارتفاع شديد لأسعار الفائدة وأسعار الدولار ، مما أدى إلى إثارة الرعب لدى كثير من شركائنا في التجارة .

ليس هناك سبب معقول يدعو لعدم اتباع طريقة أعم تقوم على أساس دالة الخسارة (Loss function) التي تعطي أوزاناً مناسبة لانحرافات أسعار السوق والانحرافات في مبدآن التوسع في قيم  $M_i$  عن الهدف الموضوع . وسيكون هذا متفقاً مع روح أسلوب نظرية التحكم التي تهدف إلى إيجاد أقل قيمة لدالة الخسارة العامة في ضوء القيود التي يفرضها النظام، ومن الممكن أن يكون ذلك مجالاً نموذجياً للتجربة مع التخفيف من العقيدة الثابتة للمذهب النقدي وتوسيع دائرة الهدف لتضم إليها بعض الأبعاد الجديدة .

وبينما أجد نفسى مؤيدا لهؤلاء الباحثين فى الاقتصاد القياسى الذين لا يقومون فى المرحلة الحالية من المعرفة ، باستخدام مباشر لنتائج نظرية التحكم فى عملية تشكيل السياسة ، الا اننى أدرك فعلا أنه توجد بعض النتائج الموحية والمقيدة الى حد كبير والتي يمكن الحصول عليها من تحليل نظرية التحكم والتي يمكن العمل بها فى البيئة الاقتصادية الحالية . واحدى هذه النتائج والتي توصل اليها ويليام برينارد (William Brainard) وليف جوهانسن (Leif Johansen) هى أن برامج نظرية التحكم لتحقيق الوضع الأمثل للاقتصاد تستدعى فى كثير من الأحوال استخداما أقل فاعلية للادوات كلما ازدادت درجة عدم التأكد من صحة نظام التقييد . وهذا يعنى انه كلما قلت درجة التأكد من دقة عمل الاقتصاد الكلى ، فإننا يجب أن نكون أكثر حرصا فى استخدام أدوات السياسة الاقتصادية (٥) . وهذا يختلف كثيرا عن القول باننا يجب ببساطة ان نعلمد على « سحر السوق » ونحاول أن نحفظ بالتحكم فى Mi ، ولكن هذا من وجهة نظر أخرى وفلسفة أخرى لعمل الأداة الاقتصادية ، يندى أننا كنا نقرب بطريقة مستقلة تماما من وجهة النظر التى تبحث عن الثبات والاعتدال فى تطبيق السياسة الاقتصادية .

قبل الوصول الى الحالة التى يمكن أن ينطبق فيها «سحر السوق» فإنه يقترح اجراء بعض التغييرات الكبرى فى أدوات السياسة المالية ، إذ يجب اجراء تخفيضات كبيرة غير عادية فى كلا من جانبى النفقات والاجراءات بالموازنة . وقد يبدو هذا فى المدى القصير وكأنه يسير فى اتجاه معاكس لما توصل اليه برينارد وجوهانسن (Brainard-Johansen) من تحليل نظرية التحكم .

---

(٥) يصدق هذا التفسير فى الحالة العادية ، الا أن دوال وتماذج الخسارة يمكن تكوينها حتى يمكن للسياسة المثلى أن تستدعى استخداما أكثر لأدوات السياسة، فى مواجهة عدم التأكد .

وعلى الرغم من أن حكومة الرئيس ريجان فى الولايات المتحدة ونظام الاحتياطي الفيدرالى شبه المستقل يثنيان على مزايا الثبات فى السياسة الاقتصادية ، فان الواقع أن الظروف تضطرها وتترغهما على إعادة تقييم سياستهما والأدوات التى يستخدمونها لتحقيق هذه السياسة بصورة جذرية ، فى وقت قصير عند حدوث أى طارئ ، وقد اضطرت الإدارة الأمريكية فى خلال أقل من عام إلى التحول من التفكير فى أن يكون عجز الميزانية يساوى صفراً إلى التفكير فى أن يصل العجز إلى ٢٠٠ بليون دولار وما يقابل ذلك من البحث عن ايجاد تغييرات جذرية فى سياستها المالية . وبصورة معادلة ، اضطرت الاحتياط الفيدرالى للتحول من السياسات التى احتفظت بكمية M1B أقل من الهدف المنشود إلى السياسات الأكثر توسعا التى تبدو أحيانا وكأنها تسير فى مسار سريع التقلب ، وهذا لأن تحليلات كل من اقتصاديات جانب العرض ، والتوقعات الرشيدة ، والمنهج النقدى كانت مضللة بشكل غير عادى فى عام ١٩٨١ . وهذا يوضح لى أنهم كانوا يتعاملون مع النماذج الخاطئة ، نتيجة لكل الأسباب المشار إليها بعاليه ، وبصفة خاصة لأن اخطاءهم أدت إلى تنبؤات غير متناسقة تماما ، وفى أوائل عام ١٩٨١ كثيرا ما سمعنا ملاحظة تنادى بأن التنبؤات كانت غير ذات أهمية نسبية وأن الأمر الهام هو البدء فى الإصلاحات النقدية والمالية ، الا ان التوقعات الخاطئة افسدت البرنامج بأكمله وتسببت فى حدوث ركود متوقع وغير مرغوب .

### التوسع فى النظام الكينزى

ان اقتصاديات جانب العرض ، والتوقعات الرشيدة ، والمذهب النقدى ليست مجرد مفاهيم فارغة ، والمسألة ببساطة هى أن هذه المفاهيم يتم تطبيقها بصورة خاطئة أو تتم المبالغة فيما ينتظر منها ، وهى فى رأى لا تلخى الاقتصاد الكينزى ، بل يمكن استخدامها لتوسيع مدى النظام الكينزى إلى النقطة التى يصبح عندها أكثر فائدة وذلك فى الربع الأخير من القرن العشرين ، وقد أكد



البروفيسير هيكس Hicks أن الربع الثالث من هذا القرن كان عصر كينز ، وقد تغيرت المشاكل الآن ، ولكنني أعتقد أن النظام يحتاج إلى بعض التعديل ، وليس إلى الغائه أو الاستغناء عنه كلية في خلال ما بقى من هذا القرن ، وتنطبق هذه الملاحظات على كلا النظرية والسياسة .

في الفصل الثالث ناديت بصياغة وتنفيذ نظام كينز - ليونتييف (Keynes - Leontief) وهذه هي الاضافة التي حققتها اقتصاديات جانب العرض اذا ما فسرت على النحو الصحيح ، والتي كانت محل الدراسة لبعض الرقت ، قبل حدوث التقارب بين مؤيدي الصورة الشائعة من اقتصاديات جانب العرض في حكومة ريجان بالولايات المتحدة وقبل الفورة والاندفاع المتهور لتخفيض الضرائب . ان بناء نموذج الاقتصاد القياسى الذى استوحاه راجنار فريش (Ragnar Frisch) فى النرويج واستمر عليه من تبعه ، وبصفة خاصة ليف جوهانسن (Lief Johansen) ، الذى سار فعلا فى اتجاه وضع نظامى كينز وليونتييف مع بعضهما فى نظام واحد ، وقد قامت كل من مجموعة وارنون (Wharton) بالولايات المتحدة ومجموعة ريتشارد ستون (Richard Stone) فى كمبريدج بالمملكة المتحدة باجراء محاولات مماثلة . وتوجد انظمة اخرى من هذا النوع فى أماكن أخرى من العالم . وهذا هو الاسهام الحقيقى للاقتصاديين الذين اهتموا بجانب العرض ولكنه اسهام يكمل ما سبقه ولا يتعارض معه .

ان واحدا من أهم سبل التنمية ، فى نظر طرق الاقتصاد القياسى ، هو تحسين معرفتنا بالشكل الزمنى لردود الفعل الاقتصادية ، أى تقدير الديناميكية فى الاقتصاد الكلى ، وهذا يوضح أين يمكن الاستعانة بالتوقعات الرشيدة للمساعدة فى تحديد خصائص العلاقات الاقتصادية . وتعتبر التوقعات الاقتصادية ذات طبيعة خاصة جدا ، ويثور الشك حول المدى الذى يجب أن يربط التحليل الاقتصادى بتلك النظرة المقيدة بشكل ملموس ، ومع ذلك فإن

المناقشة ألفت الضوء على قضية تكوين التوقعات وأهميتها فى النظرية أو السياسة الاقتصادية ، وهو مالا يعتبر أمرا جديدا من عدة نواح ، ولكن من المفيد أن يتم التأكيد على النقاط مرة أخرى ، ومن المرجح أن تكون النتيجة النهائية هى توجيه اهتمام أكثر وبدرجة أكبر الى ديناميكية تكوين التوقع ودور توزيعات القيم السابقة فى النماذج الاقتصادية .

أما من ناحية المذهب النقدي ، فان مناقشة هذا الموضوع أعادت الى الأذهان نقطة أهمية النقود ، هذا ان لم تكن النقطة التى أعادتها هى أن ما يضمننا فقط هو النقود . ومن العدل ان نقول أن أغلب تحليلات الاقتصاد الكلى وأغلب نماذج الاقتصاد القياسى توجه الآن اهتماما فائقا للقطاع النقدي بدرجة أكثر من أى وقت مضى . ويعتبر هذا تطورا صحيحا وكان فى الطريق الينا قبل الظهور الحالى للمذهب النقدي ، واذا ما افترضنا انه قد تم بنجاح ربط حسابات المدخلات والمخرجات بحسابات الناتج والدخل القومى ، وكان نموذج كينز - ليونثيف أحد النتائج لذلك ، فانتى يمكن أن أقول أن الخطوة التالية للأمام ستأتى عندما يتم أيضا ربط حسابات تدفقات الأموال بنظامى الحسابات الآخرين ، مما ينشأ عنه نظام نقدي وائتمانى موسع لنماذج الاقتصاد القياسى الكلى يفسر توازنات العرض والطلب بين الأدوات الائتمانية الرئيسية ، وقد تم تنفيذ هذه المرحلة من التحليل فى نموذج وارثون Wharton الا أن الأخير مازال فى حاجة لاستكمال الخطوة النهائية بتضمين التحديد المتزامن لكامل منظور أسعار الفائدة .

ومن ثم فانه من الناحية النظرية يمكن اضافة اقتصاديات جانب العرض والتوقعات الرشيدة والمنهج النقدي الى النظام الكينزى الموسع ، ولكن ماذا يعنى هذا بالنسبة للسياسة الاقتصادية ؟ وهل هناك بديل لمبدأ كينز فى توجيه الطلب الكلى من ناحية ، أو للسياسة الجديدة المتحفظة لفرض القيود النقدية

والمالية التقليدية ، اعتمادا منها فى النهاية على سحر السوق ، من ناحية أخرى ؟ اننى أظن أن هناك بديلا ، من الممكن أن نطلق عليه تنفيذ سياسة هيكلية ، يقوم فرضها على ادارة الطلب الكلى بصورة جيدة التنظيم ، وأحد المكونات الرئيسية لهذا النوع من السياسة هو ما يعرف باسم السياسة الصناعية .

ان أهداف السياسة الصناعية هى رفع معدل نمو الانتاجية ودفع المركز التنافسى لكل بلد نحو وضع أكثر كفاءة . وبالنظر الى الاداء السابق فإنه يمكننى القول بأن سياسة اليابان الصناعية فى الستينات كانت ناجحة بشكل ملحوظ ويبدو أن استيعاب الآثار المزعجة لأزمة السبعينات ، قد هيا الاقتصاد للقيام بجولة جديدة للسياسة الصناعية فى الثمانينات وبالمثل ، فإننى أؤمن بأن التخطيط الاسترشادى فى فرنسا قد نجح أيضا كسياسة صناعية فى الستينات ، ويتبقى أن نرى ما اذا كانت الاتجاهات الجديدة للسياسة الصناعية فى فرنسا ستنجح مثلما نجحت الخطط السابقة ، الا اننا ونحن نضرب الأمثلة فى الحالىين اليابانية والفرنسية كمثليين ناجحين للسياسة الصناعية ، فإن هناك حالات للاخفاق اذ أن هذا المسار مخوف بالمخاطر ، واننى أعتقد أن الولايات المتحدة تعتبر مهياة الى حد كبير للغاية لتنفيذ سياسة صناعية ناجحة .

ان تولى حكومة ريجان للسلطة فى الولايات المتحدة كان على أساس وعد منها بأننا لن نضطر الى خوض تعديلات مؤلمة تؤدى الى الركود وارتفاع البطالة وذلك للحد من معدل التضخم . ومن الواضح انها كانت وعودا مزيفة حيث نجد الآن الركود يستفحل أمام أعيننا وأن البطالة قد تفشيت ، أما البديل لذلك فهو تنفيذ سياسة صناعية متأنية ومدروسة بعناية تصاحبها فى نفس الوقت السياسات الهيكلية الأخرى التى تعالج مشاكل البيئة والمشاكل السكانية والمشاكل المماثلة على مستوى القطاعات أو الوحدات الاقتصادية . ان التغييرات الاساسية فى السياسة عادة ما تكون متوسطة المدى وتتطلب سنتين أو ثلاث

سنوات قبل ان تبدأ آثارها المفيدة في الظهور ، ولكن يمكن التغلب على المشاكل الانتقالية قصيرة الأجل التي تنجم عن معالجة الركود من خلال السياسات التكميلية لإدارة الطلب ، ومن ثم لا يكون هذا التحليل فارغاً ، وكما أنني أوجه النقد للاتجاهات الحالية في فكر الاقتصاد الكلي فأدنى أعتقد أن هناك بدائل مجدية ، وينبغي أن لا تقف السياسة الاقتصادية عند الحدود القومية . وأننى أؤيد بشدة أية خطوات نحو تنسيق السياسات دولياً ، وفي اجتماعات القمة نجد أن رؤساء الدول يعلنون مبادئ طيبة للتعاون الاقتصادي ذات طابع تنسيقي ولكنهم نادراً ما يتبعون ذلك بأي عمل تنسيقي فعلى .

لقد اقترح كينز نظاماً اقتصادياً دولياً يسمح لكل بلد على حدة بتبنى سياسات داخلية ذاتية تسيير في نفس الخط مع الأهداف الدولية . وقد منع معارضي التفكير الكينزي في الولايات المتحدة أولئك الذين شاركوا في اجتماعات القمة من اتباع سياسات داخلية مستقلة للتخلص من الركود ، وقد كان اتباع الاحتياط الفيدرالي لزيج من أساليب عمل أصحاب المذهب النقدي التي جانب الخطأ في تقدير وحساب الآثار في جانب العرض - مع التوقعات - على الاقتصاد الحقيقي هو السبب في إثارة مخاوف غير متوقعة من حدوث عجز كبير مع حدوث ارتفاع كبير في أسعار الفائدة بشكل غير عادي ، وقد ظهر هذا في الاقتصاد العالمي في الوقت الذي كان من الممكن أن يؤدي فيه اتباع الكثير من الدول الأوربية والمملكة المتحدة وكندا واليابان لسياسات مناسبة تهدف إلى تخفيض أسعار الفائدة ، إلا أن القيام بعمل ذلك في مواجهة أسعار الفائدة المرتفعة في الولايات المتحدة كان من الممكن أن يؤدي إلى نزوح رأس المال وانخفاض أسعار صرف العملات الأخرى مقابل الدولار . وكان من الممكن أن تؤدي تحركات أسعار الصرف إلى تفاقم المشاكل التضخمية ومن ثم كان هذا النقص في التنسيق في السياسات النقدية ذا أثر سلبي على الاقتصاد العالمي كما أنه حدث في مناخ عالمي معارض لكينز ( معارضة

لكينز من وجهة نظر السياسة الداخلية ، ومن وجهة نظر المؤسسات الدولية ) .  
وهكذا فان محاولة تحطيم اسهام كينز الأخير لعلم الاقتصاد ، الا وهو وضع  
نظام بريتون وودز قد أدت بالدول الى الوقوع فى الشرك الذى كان الهدف  
من النظام هو منع الوقوع فيه ، كما أن السياسات التى أدت الى هذه المواجهة  
فى أسعار الفائدة كانت هى سياسات اقتصاديات جانب العرض والتوقعات  
الرشيدة والمذهب النقدى المعارض لكينز .



## الفصل السابع





## القوانين الاقتصادية

ان من الصعب ، بل وقد يكون من المستحيل ، أن نجد شرحا لمفهوم القوانين الاقتصادية أفضل من ذلك الشرح الذي ورد في الفصل الثالث من كتاب « مبادئ الاقتصاد » لمارشال ، تحت عنوان « العموميات الاقتصادية أو القوانين » (١) . وقد لاحظ مارشال أن علم الاقتصاد يستند الى نفس الاسس والاعتبارات التي تستند اليها العلوم الاخرى ، ولكنه كان يقارن أيضا بين علم الاقتصاد والعلوم الدقيقة (exact sciences) .

ويتطور العلم كلما زادت دقة القوانين الخاصة به ، وبإخضاع تلك القوانين لاختبارات بالغة القسوة وبتوسيع مجالات تطبيقها الى أن يكون هناك قانون واحد وواسع يضم ، ويلغى تلك القوانين ذات النطاق الأضيق ، والتي يتبين أنها تغطي بعض الحالات الخاصة بهذا القانون .

ويسير البحث الاقتصادي ، في كثير من النواحي ، على هذا المنوال ، ولكننا - نحن الاقتصاديين - نجد الأمر بالغ الصعوبة ، اذا ما أردنا الوصول الى قرارات حاسمة بشأن أى القوانين يمكن رفضه ، وأيها يمكن قبوله ، كما نواجه أوقاتا عصيبة اذا ما حاولنا وضع قانون واحد شامل ، وفي رأيي أن من أهم أسباب افتقار علم الاقتصاد الى قوانين قاطعة يأتي من عدم قدرتنا على اجراء تجارب محكمة على مستوى شامل . وفي هذا الشأن ، فاننا نجري مقارنة غير متكافئة بين عدم دقة العلوم الاقتصادية والعلوم الاجتماعية من ناحية ، وبين العلوم الطبيعية من ناحية أخرى .

ان الخضوع للتجارب عملية غاية في الاهمية ، ولكنه لا يشكل كل جوانب المقارنة . وقد قام مارشال باجراء مقارنة بين علوم « الجزر » tides

---

A. Marshall, Principles of Economics (London :

« العلوم غير الدقيقة » ، وبين قوانين الجاذبية « العلوم الدقيقة » ، وأشار الى ان العلوم الاقتصادية تنتمي الى المجموعة الاولى . ومع هذا فان المقارنات الحديثة التي تتلاءم مع العلوم الاقتصادية هي تلك المقارنات التي تجرى بين علوم الارصاد الجوية ، أو علوم التنبؤ بالزلازل seismology من ناحية ، وبين علوم الفلك من ناحية أخرى . وتتسم التنبؤات الخاصة بالطقس والزلازل بأنها تنبؤات غير دقيقة ، هذا بينما تتسم التنبؤات الخاصة بالاجرام السماوية بأنها تنبؤات دقيقة . وفي كل من الحالات الثلاث ليست هناك فرصة للتجارب المحكمة ، ومع هذا فان الفرق بين درجات الدقة واسع جدا .

ان التنبؤ الاقتصادي يتشابه في كثير من الوجوه مع التنبؤ بحالة الطقس . وقد تمت المقارنة مع علم السيسمولوجي « الزلازل » مقارنة حديثة ، ولكن لدى احساس داخلي باننا يمكن أن نجري التنبؤ بالظواهر الاقتصادية على نحو أفضل مما يمكن أن تجريه العلوم السيسمولوجية بالنسبة للزلازل . وتتمثل المشكلة التي يمكن أن تنشأ من توقعات الطقس من أن جانباً كبيراً من النتائج النهائية يأتي من التقلبات الجوية . وبنفس المعنى ، فان الاضطرابات العشوائية الاخرى في العلاقات الاقتصادية هي التي تعتبر مسئولة عن قدر كبير من عدم دقتنا في التنبؤ . وفي العلوم الاقتصادية ، كما هو الحال في علوم الارصاد الجوية ، فان النسبة بين التشويش والاشارات الحقيقية ، noise-to-signals ratio تكون مرتفعة جدا ، بينما هذه النسبة في علوم الفلك صغيرة ، وهنا يكمن السبب وراء التفاوت في مدى دقة التنبؤ .

وقد تحدث مارشال عن القوانين الاقتصادية كاتجاهات وليست كملاقات نسبية محددة . ولقد كان الإطار الذي اختاره يتسم ببعد النظر ولكنه يتسم أيضا بالعمومية والمنطق . هذا ، وأرجو أن أكون أكثر تحديدا وعمليا في

محاولتى لأن أشير الى ما يمكن أن يؤكد الاقتصاديون عن طريق القوانين الاقتصادية . وسوف أحاول أن أغطي العديد من الحالات وان كانت لا تتصف بالشمول .

بعض المعادلات الكبرى

منذ عدة سنوات مضت ، حاولت أن أضع نموذجاً كلياً شاملاً للاقتصاد فى مجموعته « نظام المعادلات الآتية » باستخدام عدد قليل من المعادلات « النسب » التى يستخدمها الاقتصاديون .

معدل الادخار « نسبة »

معدل رأس المال الى الناتج

نصيب الاجور

معدل سرعة دوران النقود « نظرية كمية النقود »

معدل اشتراك العمالة

وغالباً ما يقوم الاقتصاديون بتحليل الوضع الاقتصادى كما لو كان بعض أو كل هذه المعدلات معلمات مستقرة « ثابتة » .

وقد ظل معدل الادخار الأمريكى لوقت طويل يدور حول نسبة ١٠ ٪ ، ولكنه انخفض كثيراً فى السنوات الأخيرة ، حيث كان يتذبذب حول ٥ ٪ . وكثيراً ما كان القول يتردد بأن انخفاض هذه النسبة مسئول الى حد ما عن ارتفاع أسعار الفائدة وانخفاض معدل النمو فى الولايات المتحدة . ولقد كان ارتفاع معدل الادخار من عوامل نجاح اليابان فى تحقيق هذا النجاح المذهل فى النمو الاقتصادى . ومع هذا ، فإن هناك تبايناً كبيراً فى حجم ومعدل النمو الاقتصادى بين الدول ، كما أنه يندر استقراره فى المدى القصير . فإذا كان اتجاه معدل الادخار نحو الثبات له دلالاته فى القوانين الاقتصادية ، فإنه كان يجب أن يعتبر من المتغيرات طويلة الاجل ، أى بمعنى أن يتحدد متوسط معدل الادخار خلال عقد أو أكثر . وهذا ما يتخذه بعض الاقتصاديين كنقطة ( م ١٣ - العرض والطلب )

أساسية فى تحليلهم ، وان كان ليس من المقبول لحد كبير اعتباره أحد قوانين علم الاقتصاد الأساسية .

وقد ينصب نفس القول على معدل رأس المال الى الانتاج « أو معجل الاستثمار اذا كان فى شكل تغير » . ولا يتسم هذا المعدل بالاستقرار الكافى . ولكن نصيب الأجور من اجمالى الانتاج يتسم بالثبات . وقد استنتج « بول دوجلاس » Paul Douglas هذا فى البحوث التى أجراها طوال حياته تحت عنوان « هل هناك قوانين للانتاج ؟ (١) » ، ان البرامج الاستثمارية لعلاقة الاجور بالاسعار التى ما زال يمكن أن تظهر فى ظل تنفيذ أكثر شمولاً لسياسات الدخول ، انما هى فى حقيقة أمرها مشتقة من مقلوب النصيب الثابت للعمالة .

واننى شخصياً أؤمن ، كاقصادى تطبيقى ، بأثر نصيب العمالة فى تفسير التضخم أكثر من ايمانى بنظرية كمية النقود التى تعتمد على ثبات سرعة دوران النقود ، ان أسس المذهب النقدي ، التى تبني عليها السياسة النقدية فى الكثير من أرجاء العالم حالياً ، تعتمد على ثبات سرعة دوران النقود بشكل ما ، واننى أؤيد « فرانك موريس » رئيس بنك الاحتياطى الفيدرالى فى بوسطن ، الذى يرى أن مفهوم النقود يشهد تغيراً عظيماً لدرجة أن قواعد المذهب النقدي لم تعد تنطبق خاصة بالنسبة للإدارة النقدية اليومية (٢) . واذا كانت هذه الآراء برزت حديثاً ، الا انى أعتقد أن سرعة دوران النقود لم تكن تتسم بالثبات فى الماضى .

---

(١) كان خطاب دوجلاس بمناسبة توليه رئاسة الجمعية الاقتصادية الامريكية أكثر ايجابية من غيره ، وذلك حين عبر عن اعتقاده بأن فى استطاعة الاقتصاديين أن يقولوا شيئاً عن قوانين الانتاج :

American Economic Review 38 (1948) : 1-41

(٢) أضافت النتائج المماثلة التى توصل اليها « بنيامين فريدمان » Benjamin Friedman بجامعة هارفارد ، والآراء التى أدلى بها أنتونى سولومان Anthony, Soloman ببنك الاحتياطى الفيدرالى بنيويورك وزناً كبيراً لما أثير عن عدم استقرار القوانين النقدية .

اننا في حاجة لمبادئ علم السكان وعلم الاقتصاد معا لتفسير حركات القوة العاملة ونسبة الطاقة العاملة لاجمالي السكان في الاقتصاد القومي (Participation Rate) . ولقد برز عديد من المفاجآت في كل من الأجل القصير والطويل في توقعات الاقتصاديين عن البطالة ، كنتيجة للتغير في نمو القوة العاملة ، مما أضعف ثقتنا في مدى ثبات نسبة القوة العاملة الى اجمالي السكان (Participation Rate) ففي بادئ الأمر كانت طفرة المواليد هي السبب الذي يفسر به الارتفاع غير العادي في معدلات البطالة ، والآن تأتي تطورات النساء العاملات كسبب وراء ارتفاع هذا المعدل .

وبصفة عامة ، فان المعدلات الكبرى (Great Ratio) لا تقسم بدرجة كافية من الثبات يؤهلها لأن تصبح قوانين اقتصادية ، الا ربما فيمينا يتعلق بنصيب الاجور في الانتاج ، هذا على الرغم من أنه من المتع استخدامهما في اجراء تحليل غير دقيق تستخدم فيه نماذج صغيرة ذات طبيعة مدرسية أو تعليمية . وقد تبدو هذه المعدلات أكثر استقرارا عند أخذ متوسطات لها ، ولكن عند تعميمها على علاقات ديناميكية ذات خصائص مستقرة أو عكسها علاقات ذات طبيعة متعددة التغير في اطار نظم أكبر واكمل ، فان ذلك قد يؤدي الى قمتها بدرجة أكبر من الثبات . وعلى سبيل المثال ، فان الجدول الحالي حول مدى صلاحية المذهب النقدي لا يقوم باكماله على ثبات معدلات دوران النقود فقط ، ولكنه يعتمد ايضا على ثبات المعادلات العامة للطلب على النقود . ومع هذا فانه في تقديري ، ومع كل هذه التعميمات فان المبدأ الاساسي للمذهب النقدي لا يرقى الى مرتبة القانون الاقتصادي . ولن أقول أيضا أن النماذج الرياضية واسعة النطاق التي قمت أنا ومعاوني بوضعها كنظم للتوقع يمكن أن ترقى الى مستوى القانون الاقتصادي . واذا كانت النماذج التي قمنا بوضعها ، تتضمن العديد من المكونات التي يمكن أن تكون قوانين اقتصادية ، وأنها كما أعتقد تقدم أفضل وسيلة متاحة حاليا لاستقرار المستقبل الاقتصادي ، إلا أنني لا أستطيع أن أقول أن نموذج « وارتون » Wharton model يمكن أن يرقى الى مستوى القانون الاقتصادي العام ،

حيث أن به قدرا كبيرا من عدم التيقن وعدم التأكيد ، هذا على الرغم من أنه يتمتع بأفضل سجل للتنبؤ أكثر من أى أسلوب أو نظام تم تسجيل نتائجه فى الاختبارات المنهجية .

### بعض القوانين الاقتصادية

ما هى بعض القوانين الاقتصادية التى يمكن القول بأنها صمدت أمام اختبار الزمن ؟ . . . . . لناخذ مثلا قانون باريتو Pareto فى توزيع الدخل ، لقد لاحظ بارثيو أن هناك اتجاهها ما لتوزيع الدخل الفردية ، بحيث أن لوغاريتم عدد الاشخاص الذين يتجاوز دخلهم مستوى معين هو دالة خطية عكسية للوغاريتم مستوى الدخل . وهذا قانون بسيط لتوزيع الدخل ، ويمكن استخدامه بجدارة فى الكثير من الدراسات التحليلية ، ولكنه لا يصدق على النطاق العالمى - على مستوى الدول والفترات الزمنية المختلفة . كما تبين أنه لا يصدق على كل فئات الدخل وإن كان يصدق على نطاق واسع بالنسبة لفئات الدخل العليا . ويمكن أن يعتبر هذا قانونا اقتصاديا ولكن على نطاق ضيق . لقد ظهرت تفسيرات شبيهة لتثبيت كيف أن تحركات الافراد بين فئات الدخل تميل الى خلق قانون باريتو ، ولكن هذه الآراء التحليلية تستند أساسا الى فروض ما زالت محل جدل ، وإذا أخذنا آراء مارشال فى أن القوانين الاقتصادية ما هى الا اتجاهات عامة ، فإنه يمكن القول بأن قانون باريتو فى توزيع الدخل ، أو القوانين المكملة الأخرى « بالنسبة لفئات الدخل المنخفض ، يمكن اعتبارها قوانين اقتصادية .

وهناك قانون آخر قديم ، ثبت صدقه لمدى أكبر ، وهو قانون انجل Engel فى الإنفاق على الطعام ، والذي مؤداه أن نسبة الدخل التى تنفق على الطعام تتناقص كلما زاد مستوى الدخل . ولا يتسم هذا القانون بالتجديد ، فهو لا يحدد بأى سرعة تنخفض هذه النسبة . ومع هذا ، أثبت Hendrick Houthakker ان المضمون العام للقانون ، مع

اختلاف المعلمات باختلاف الدول ، يمكن أن يصدق على كل الدول ، وذلك بمناسبة العيد المئوي لصياغة القانون . ومنذ ذلك التاريخ فإن بيانات الدخل / الانفاق العائلي بكل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وغيرها من الدول الكبرى الأخرى ، تشير بوضوح إلى اتجاه نسبة الدخل الذي ينفق على الطعام إلى الانخفاض كلما ازداد الدخل ارتفاعاً .

وبعد مضي عشرات السنين منذ قيام انجل Engel بصياغة قانونه عن الانفاق على الطعام ، وضع جون م . م . كينز قانوناً نفسياً أساسياً عن إجمالي انفاق المستهلك ، حيث ذكر أن المستهلكين في مجموعهم ، قد ينفقون على الاستهلاك جزءاً فقط من الزيادة في الدخل . وفي صيغة علمية بدرجة أكبر ، أكد كينز على أن الميل الحدي للاستهلاك يكون موجباً وإن كان أقل من الوحدة . وتختلف درجة الميل الحدي للاستهلاك من ظرف إلى آخر ، ولكن بمقدار علمي ، فإنه دائماً أقل من الوحدة . وعلى الرغم من أن هناك قانوناً أقوى وهو الذي يقول بأن إجمالي الاستهلاك يتوقف فقط على إجمالي الدخل ، سواء في الحال أو عبر فترة من الزمن - ولم يثبت بطلان هذا القانون حتى الآن - إلا أن افتراض كينز ، مثله في ذلك مثل افتراض انجل Engel يمكن أن يعتبر قانوناً .

إن معدل الادخار الثابت يعتبر قانوناً أكثر تحديداً من قانون كينز ، وقد أوضحت البحوث الأولى التي قام بها سيمون كوزنتس Simon Kuznets - من وجهة نظر عملية - أن المستهلكين الأمريكيين قد قاموا بادخار حوالي ١٠٪ من دخولهم ، وبصفة خاصة عندما أمكن الحصول على متوسطات السنوات العشر (١) ، وقد كان هذا الانتظام الواقعي هو ما دفع ميلتون فريدمان

---

(١) إن معدل الادخار القومي الثابت ، والذي يضم مدخرات الأفراد ، وقطاع الأعمال والحكومة وصافي المدخرات الأجنبية ، كان يطلق عليه قانون دنيسون Denison ولكن لم يعد هذا القانون يستند إلى أسس ثابتة أكثر مما تستند إليه ملاحظة كوزنتس السابقة عن الدخل الشخصية .

Milton Friedman بصياغة افتراضه المركب عن الدخل الدائم والذي يقول بأن انفاق المستهلك أو ادخاره في خلال الاجل الطويل يتناسب مع الدخل في خلال الاجل الطويل ، وقد أثارت هذه الافتراضات كثيرا من الجدل وشجعت على القيام بمزيد من الانشطة البحثية ، ولكنه لا يمكن القول بأنها صمدت لاختبارات الزمن التي تؤهلها لأن تكون بمثابة قانون اقتصادي ، وتلقى البيانات التي توافرت خلال العقود الثلاثة الماضية ظللا من الشك على مدى ثبات معدل الادخار بالنسبة للدخل . وبالمثل ، فان ما ذكره ميلتون فريدمان Milton Friedman عن ثبات معدل سرعة دوران النقود في دوال الطلب على النقود في خلال الاجل الطويل لم يثبت بعد كقانون اقتصادي . وفي الواقع ، فان عدم ثبات علاقات الطلب على النقود - كما أشرنا من قبل - تثير التساؤل حول نظرية أصحاب المذهب النقدي عن الاقتصاد الكلي .

ان قوانين علم الاقتصاد التي تمت مناقشتها حتى الآن ، تنطوي على بعض المبادئ السلوكية ، واذا ما قررت الطاقة البشرية أن تفي من سلوكها عما هو معتاد ، فان هذه القوانين قد يصيبها الاضطراب ، ولكن بعض القوانين الاخرى تسرى في علم الاقتصاد بحكم تعريفها ، اذ أن بعضها يتضمن علاقات محاسبية ، وهي بهذا المفهوم ليست أكثر من بديهيات ، الا أنها أحيانا قد لا تكون واضحة ، خاصة بالنسبة لغير الدارسين لعلم الاقتصاد ، ولذا فانه قد يكون من المجدى اضافة صفة القانون عليها . فقانون والراس Walras law - كما يطلق عليه - ينطوي على سمة محاسبية ، فهو يقول بأن الدخول المدفوعة لعوامل الانتاج لانتاج كافة السلع والخدمات التي يتم تداولها في السوق يجب أن تتساوى مع قيمة السلع المباعة ، سواء كانت سلعا استهلاكية أو سلعا استثمارية . وفي نظم المحاسبة الاجتماعية المعاصرة تظهر هذه العلاقة بشكل روتيني في جداول المطابقة بين الدخل القومي واجمالي الناتج القومي « أو الانفاق » . وبعد اجراء تسويات لبعض البنود نجد أن اجمالي الناتج



القومى يجب أن يساوى الدخل القومى « المدفوع لكل عوامل الإنتاج » ومع هذا ، فإن هناك فروق احصائية تنشأ نتيجة أن كل البنود الواردة فى قانون والراس تم قياسها بشكل مستقل وغير سليم . ومن الناحية المنطقية يجب أن يصدق القانون تماما ، ولكن من الناحية المحاسبية العملية فانه لا يصدق تماما . وفى الوقت الحاضر ، تبلغ قيمة الناتج القومى الاجمالى للولايات المتحدة ٣٠٠٠ بليون دولار ، هذا بينما تتراجع قيمة الفروق الاحصائية فيما بين ١٠ بليون دولار زيادة أو نقصا .

وبالمثل ، فانه على مستوى العالم ، يجب أن يتساوى اجمالى الواردات مع اجمالى الصادرات اذا تم قياسهما على أساس وحدات تقويم مشتركة . وبمقارنة هذا بالقوانين العلمية ، فان هذه العلاقة المحاسبية يمكن أن يطلق عليها قانون « المحافظة » Law of Conservation بمعنى ألا تسقط أى سلعة من الحساب عند رصد حركة التجارة بين دولة وأخرى . ومرة أخرى فان القياس ليس سليما ، وحساب كل من الواردات والصادرات بمعزل عن الأخرى يجعل الفرق الاحصائى بينهما على مستوى العالم يبلغ حوالى ٢٠ بليون دولار أو أكثر ، على أساس أن حجم التجارة العالمية يصل الى ٢٠٠٠ بليون دولار .

وبالمثل ، يعتبر قانون ساي Say's Law فى الاسواق مثل قانون والراس الذى يناهزه من حيث القدم ، اذ يذكر القانون بكل تفاؤل : ان كل ما يتم انتاجه سيتم بيعه ، أو أن « العرض يخلق الطلب الخاص به » . ومن الناحية الفلسفية ، يمكن تفسيره بأن العرض يحفز النشاط الاقتصادى . وفى خلال الكساد العالمى الكبير ، واجهت هذه النظرية تحديا قويا من كينز وأتباعه ، الذين رأوا أن الطلب هو القوة الدافعة . وفى ظروف الكساد التى شهدتها فترة ما بين الحربين ، كانت وجهة النظر الكينزية أكثر صحة بلا شك ، ولكن هذا الوضع يتعرض حاليا للتحدى من اقتصاديات جانب العرض .

ان أنصار المدرسة الأخيرة لم يدافعوا بصراحة عن قانون ساي Say ولكن حججهم تشير الى أنهم يعتقدون في هذا القانون . وعلى الرغم من هذا ، وقد يكون اغراقا في الخيال ، أن نقول بأنه قد تأكدت صحة قانون ساي ، أو أنه قد تم التحقق من سلامته ، وبينما نقبل قانون والراس كعلاقة محاسبية تصدق في الواقع ، بقدر ما يتمتع به من قوة ملاحظة ، الا أننا لا نستطيع أن نقدم تأييدا عملي يمكن قبوله كتأكيد لصحة قانون ساي . كما أننا لا نستطيع أن ندعى أن « الطلب يخلق العرض الخاص به » .

انها ليست مسألة وجهة نظر أو أخرى ، فكل من جوانب العرض والطلب لها دورها وقد نوه مارشال بحكمة الى أن كلا طرفي المقص يقومان بالقص ولا يجب أن ننظر الى جانب العرض فقط في الحياة الاقتصادية عند امعان النظر لمعرفة كيفية عمل النظام ، بأكثر مما ننظر الى جانب الطلب وحده ، ولكن قانون العرض والطلب يتمتع بقبول واسع النطاق ، وهو يستند الى افتراض وملاحظة ميل الاسواق الى التخلص مما بها عن طريق ايجاد السعر الذي يتوازن عنده العرض والطلب . ويعرض هذا القانون بصورة واقعية وديناميكية يمكننا القول بأنه عندما يزيد العرض على الطلب في سوق ما يتجه السعر في هذا السوق للانخفاض كمحاولة لاستعادة التوازن بين العرض والطلب ، وعلى العكس من ذلك ، عندما يزيد الطلب عن العرض يتجه السعر للارتفاع . وهذا القانون ليس كليا ، بمعنى أنه يذكر مقدار ومدى سرعة التغير في السعر في مواجهة اختلال التوازن بين العرض والطلب ، اذ أن هذا سوف يعتمد على الدوافع الاقتصادية لمستهلكين أو منتجين بعينهم في السوق محل الدراسة .

وفي كل يوم تعقب ملايين الصفقات التي تصور عمل هذا القانون وديناميكيته ، الا أن عمل هذا القانون يمكن أن يعطل ، فهناك الرقابة على الاسعار وتجميدها التي تعوق عمل القانون ، أو تعدل منه ، ويمكننا أن نشير الى أحد الامثلة المعاصرة التي يمكن أن يدرجها الجميع بالنسبة للوضع الحالي

لسوق البترول العالمى ، وهى التى تتعلق بوفرة الانتاج العالمى للبترول ، فالعرض يفوق الطلب فى هذا السوق حالياً ، وبالتالي تتجه الاسعار للانخفاض . وفى خلال السنوات الماضية ، استطاعت الدول الاعضاء بالابوك أن تثبت سعر البترول الى حد كبير ، خاصة فى الفترة التى أعقبت حظر تصدير البترول فى عام ١٩٧٣ ، ومع هذا ظل المراقبون يرددون أن قوانين علم الاقتصاد سوف تؤدى دورها الذى سيزداد أهمية فى سوق البترول العالمى . وفى الوقت الحالى ، نرى أن قانون العرض والطلب يمارس وظيفته ، وأن الاسعار آخذة فى الانخفاض حتى يمكن ازالة أى زيادة فى العرض . ومع هذا فاذا كان من الممكن أن تنجح الدول الأعضاء بالابوك فى تقييد الانتاج بدرجة كبيرة لمدة طويلة ، فسوف يكون فى استطاعتها أن تتخلص من الزيادة فى المعروض ، وسوف يواصل سعر البترول اتجاهه الصعودى مرة أخرى ، ولكن هذا الاتجاه سوف تحكمه القوانين الاقتصادية وليست الحماسة الدينية أو الانتهازية السياسية .

ان كلا من قانون والراس وقانون العرض والطلب « الذى يؤدى الى تخلص السوق مما فيه » يمثلان جزءاً من نظم أكبر وهى النظم الرياضية للمعادلات الآتية والتى توضح انه فى حالة التوازن فان الاقتصاد الذى تم فيه المنافسة بحرية يقدم أمثل الحلول . . وهذا الحل يعتبر حلاً أمثل ، بمعنى أنه يقدم وضعاً لا يمكن أن يكون فيه أى عامل اقتصادى فى وضع أفضل ما لم يتسبب فى أن يكون عامل آخر فى وضع أسوأ فى نفس الوقت . ونطلق على هذا الوضع « الحل الأمثل لباريتو Pareto optimality » وبطبيعة الحال لا يجب الخلط بين هذا المبدأ وبين قانون باريتو فى التوزيع ، حيث أن هذا افتراض تحليلى ومنطقى عن السلوك الاقتصادى ، اننا لا نستطيع بسهولة . بل ولن نستطيع ، أن نشهد اقتصاداً فى حالة التوازن التنافسى ، كما لا يمكننا أن نختبر وجود حالة ينطبق عليها الوضع الأقل لباريتو . ان مبادئ الاقتصاد التنافسى تفيد فى توجيه فكرنا وفى فهم النظام ، وهى تشكل قاعدة

فكرية ولكنها لا تعتبر أحد القوانين الاقتصادية التي أتحدث عنها . ومن الممكن تقدير قانون العرض والطلب احصائيا ، كما أن قانون والراس يمكن قياسه بدقة نسبيا في مجال المحاسبة الاجتماعية ، ولكن مبادئ الوضع الأمثل لا يمكن ملاحظتها أو اختبارها بنفس الاسلوب .

وفي مجال الاقتصاد الدولي ، ظهرت مجموعة كبيرة من الافتراضات الاقتصادية ، وسوف أقوم بالتعليق على ثلاثة منها ، الاول : هو مبدأ التكاليف النسبية ، وقد ذكرت هذا المبدأ ، ميس باعتبارها قانونا ولكن باعتباره مبدأ يبين مزايا حرية التجارة ، كما يشير مبدأ الوضع الامثل الى عمل الاقتصاد المحلي التنافسي . وتعتبر كل من المنافسة الحرة والتجارة الحرة من شروط تواجد الاوضاع المثلى .

« ان مبدأ التكاليف النسبية يقرر أنه اذا تركت التجارة حرة ، فان كل دولة تتجه في خلال الاجل الطويل الى التخصص في انتاج أو تصدير تلك السلع التي يتمتع انتاجها بميزة نسبية فيما يتعلق بالتكاليف الفعلية ، وتحصل عن طريق الاستيراد على تلك السلع التي قد يمكن انتاجها محليا دون أن تتمتع بأية ميزة نسبية من ناحية التكلفة الحقيقية ، ويحقق هذا التخصص مزايا متبادلة للدول المشتركة في التجارة (١) » .

ويتفق ما قاله « فينر » J. Viner عن هذا المبدأ في جوهره مع مفهوم مارشال عن قوانين علم الاقتصاد (١) ، حيث يتحدث عن الاتجاهات التي تسود في خلال الاجل الطويل .

ومن حيث المبدأ ، يمكن قياس التكاليف ، بالإضافة الى الواردات والصادرات بالنسبة لعدد من الدول ، ويمكن للمقاييس الاحصائية الخاصة بالتجارة الثنائية المتبادلة ، والتكاليف النسبية أن تؤكد أو تفند هذا المبدأ .

---

Jacob Viner, Studies in the Theory of International Trade (New York: Harper, 1937), 438 (italic in the original) (١)

وإذا تمت معاملة هذا المبدأ كقانون ، فإنه يجب اختياره على نطاق واسع ، ان عملية تقدير التكاليف تعتبر عملية صعبة ويجب أن تتم دراسة كثير من تدفقات التجارة الثنائية في نفس الوقت حتى يمكن الوصول الى نتائج شاملة .

وقد تمت دراسة حالات من التبادل الثنائي لعدد من الدول لمجموعات متنوعة من المنتجات الصناعية ، وقد قامت توشيكو تانج Toshiko Tange في احدى الرسائل الجامعية التي أعدت حديثا في جامعة بنسلفانيا ، بتقدير علاقات الانتاج والتكاليف في عدد من الصناعات التحويلية بالولايات المتحدة واليابان على التوالي ، وقد وجدت توشيكو أن هناك ارتباطا قويا بين نشاط التصدير وكفاءة التكاليف ، وهو ما يدعم هذا المبدأ ، وبالقائه نظرة عابرة الى نشاط التجارة حول العالم ، فإنه يمكن القول بأن ما تنبأ به هذا المبدأ في خلال الاجل الطويل يحدث فعلا .

ان أحد الفروض أو النظريات المرتبطة بالاقتصاد الدولي يتعلق بمدى الوفرة النسبية relative availability واستخدام عوامل الانتاج وعلاقتها بتدفقات التجارة والتخصص ، وهي ما يعرف بنظرية هيكرش أوهلن ، وبوجه عام ، ترى هذه النظرية أن الدولة تنتج الى تصدير السلع التي تستخدم عوامل الانتاج المتوفرة لديها بدرجة مكثفة وتقوم باستيراد تلك السلع التي تستخدم عوامل الانتاج التي تفتقر اليها ، وقد قام بول صامويلسون Paul Samuelson بدعم هذه الفروض بنظرية عن تساوى أسعار عوامل الانتاج ، وتقول النظرية : انه اذا سادت الأسواق حرية المنافسة فان السلع تتحرك بين الدول بحيث تؤدي الى مساواة في أسعار الانتاج في كل من هذه الدول (١) .

وعلى غرار قوانين الميزات النسبية ، فان النظريات الخاصة بالتخصص الدولي وتوازن الاسعار تعتبر فروضا منطقية يصعب وصفها أو التأكد منها

P.A. Samuelson, "International Trade and the Equalization of Factor Prices", Economic Journal (June 1948). (١)

من الناحية العملية ، فهي تعتمد على فروض غاية في الصرامة عن المنافسة وحرية الحركة وتوافر المعلومات وتمائل الأذواق والتفضيلات بين الدول . وبالإضافة الى ذلك ، فإنه يمكن اثبات صحتها بشكل جيد بالنسبة لسلعتين فقط ، أو دولتين فقط ، وهو ما يعتبر مجرد مؤشر للكيفية التي يعمل بها نظام متعدد الأطراف في حالة التوازن العام . أما في الواقع ، فإنه يصعب وجود أو تحقق هذه الفروض الصارمة . ومع هذا ، فإن هناك شعورا يعتري كثيرا من الاقتصاديين - ان لم يكن أغلبهم - بأن الظروف الفعلية تقترب كثيرا من تلك الفروض بحيث يمكن القول بأنه يوجد اتجاه يؤيد هذه النتائج . وفي دراسة احصائية أثارت الكثير من الجدل الفكري على نطاق واسع ، أوضح واسيلي ليونتيف أن أنماط التجارة الخاصة بالولايات المتحدة لم تثبت صدق هذا الاحساس الداخلي بالنسبة لعمل نظرية « هيكشر - أوهلن » Hecksher - Ohlin (١) . وقد وجد ليونتيف أن الولايات المتحدة قامت بتصدير منتجات كثيفة استخدام العمالة نسبيا ، واستوردت تلك المنتجات كثيفة استخدام رأس المال نسبيا . هذا بينما كان الاحساس الداخلي يتوقع العكس ؛

وإذا أخذنا بما سجله عديد من الدراسات العملية التي حظت بالقبول على نطاق واسع ، فإنه ليس في استطاعتنا أن نضع الفروض المنطقية عن التجارة في شكل قوانين اقتصادية ، ولكن هناك نوعا مماثلا من الفروض ويعرف بمبدأ تعادل القدرة الشرائية Purchasing Power Parity (PPP) الذي يكاد - في رأيي - يقرب من مستوى القانون الاقتصادي الأساسي . وترى فكرة تعادل القوة الشرائية (PPP) أن سعر الصرف بين عمليتي دولتين يتحرك بنفس النسبة التي تتحرك بها معدلات التضخم النسبية في

---

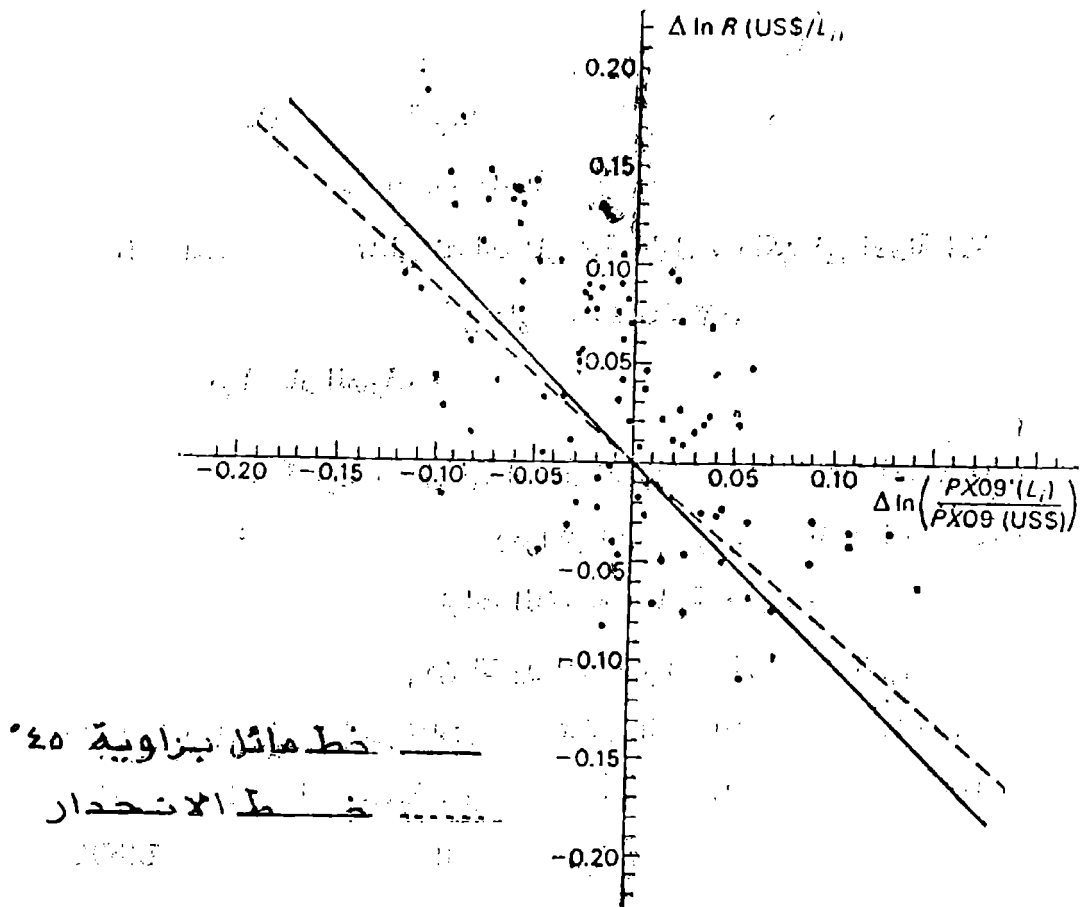
(١) Wassily Leontief, "Domestic Production and Foreign Trade : The American Position Re-examined", Proceedings of the American Philosophical Society (September 1953)

هاتين الدولتين « أو بين دولة ما في مواجهة المتوسط المرجح لعدد من الدول عند حساب كل من قيمة العملات ومعدلات التضخم النسبية » ، ويمكن أن يؤخذ هذا المبدأ في الاعتبار بالنسبة للتغيرات في التكاليف النسبية . وعندما يذكر هذا المبدأ بالنسبة للتغيرات في أسعار الصادرات ، فإنه يمكن تفسيره على أساس قانون السعر الواحد - بمعنى أن سعر السلعة المتداولة دولياً يجب أن يكون واحداً في أى مكان في العالم ، وذلك على أساس أن مقارنة الاسعار تتم باستخدام عملة مشتركة ، وبطبيعة الحال لا يمكن اغفال التفاوت في تكاليف النقل وغيرها من الخدمات .

وقد قام عديد من الدارسين المدققين في مجال الاقتصاديات الدولية بدراسة احصائيات أسعار الصرف ، وحركات الاسعار بين الدول ، الا أنهم انتهوا الى عدم صحة فكرة تعادل القوة الشرائية (PPP) - وفي رأيي - أن هذه الدراسات متخصصة جداً ، حيث تركز على دولتين فقط في وقت واحد ، وبالنسبة لبعض السلع المعينة ، وقليل فقط من هذه الدراسات هي التي استطاعت أن تغطي فترات تاريخية أطول ، ولكن في الآونة الاخيرة أصبح معظم هذه الدراسات يركز على الفترة منذ ١٩٧٣ ، عندما ظهر النظام الحالي لتعويم أسعار الصرف .

ان التغيرات قصيرة الاجل في أسعار الصرف يمكن نسبتها لعدة أمور ، مثل التفاوت في أسعار الفائدة ، ومراكز الاحتياطي ، وموازن المدفوعات ، والتدفقات الرأسمالية ، والتوترات النفسية العالمية . ومع هذا ، يعتبر التفاوت في معدلات التضخم من الامور الهامة ، وهو في خلال الاجل الطويل من العوامل الاساسية التي تنادى فكرة تعادل القوة الشرائية بمراعاتها ، وفي مدخل جديد الى هذه القضية ، وجدت مع بعض الزملاء في مشروع « لينك » LINK أن فكرة تعادل القوة الشرائية تصدق بالفعل مع الاحصاءات السنوية ، وعبر فترات طويلة من الزمن « حوالي عشر سنوات أو أكثر » ومع عدد كبير من الدول . وقد تركز بحثنا على متوسطات الارقام القياسية

لا أسعار العديد من السلع ، وقد أخذنا في الاعتبار أن حساسية بعض الدول للتغيرات في أسعار الصرف بالنسبة للتغيرات في معدلات التضخم قد تكون أكبر مما تظهره فكرة تعادل القوة الشرائية ، بينما تكون الحساسية بدرجة أقل لدى بعض الدول الأخرى ، إلا أن النتائج التي توصلنا إليها تمثل اتجاهها أو ميلا وفقا لمفهوم مارشال بهذا الصدد ، ويوضح الشكل (٤) الذي تظهر فيه نقاط متفرقة تمثل النسب المئوية للتغير في أسعار صرف الدولار مقابل النسب المئوية للتغير في أسعار الصادرات منسوبة إلى أسعار صادرات الولايات المتحدة ، ومنها يتبين أن هناك علاقة فعلية ، وتقترب هذه النتائج بوجه عام من العلاقة التي تنادى بها فكرة تعادل القوة الشرائية (PPP) حيث تظهر في شكل خط مائل سالب ، وتبلغ درجة الميل الواحد الصحيح ، إلا أن هناك تشتتاً أو تفاوتاً محسوساً حول الخط .



شكل (٤) : النسبة المئوية للتغير في أسعار صرف الدولار مقابل النسبة المئوية للتغير في أسعار الصادرات منسوبة لإسعار صادرات الولايات المتحدة



وهكذا نجد أن الفكرة لا تصدق بشكل كامل أو حتى بشكل يقترب من الكمال ، إذ أن الانحرافات واسعة ، كما أن نتائج عديد من الدول في أثناء الفترة ٧١ - ١٩٨٠ قد تم تمثيلها بسلاسل زمنية لعينات ممثلة ، وهنا نجد اتجاها قويا يؤيد وجود قانون اقتصادي ، إلا أنه مجرد اتجاه يخضع للخطأ .

إن القوانين الاقتصادية التي تم استعراضها حتى هذه النقطة ، تعتبر إلى حد كبير فروضا مقدسة بفعل الزمن ، وقد ظهر أغلبها في القرن التاسع عشر ، ولتلتفت الآن نحسو بعض البحوث الخاصة بالقوانين الاقتصادية والتي أعدت في القرن العشرين .

إن النظرية الحديثة لتحليل محفظة الأوراق المالية Portfolio تمضي في مسالك متشعبة ، أملت عليها في بعض الأحيان الهياكل التنظيمية لأسواق المال والائتمان ، وأملت في أحيان أخرى التطورات التي طرأت على نظرية المخاطرة ، ولكن في جوهر الأمر فإن كل النتائج تقريبا إنما تشتق من رأي واحد وهو « لا تضع كل البيض في سلة واحدة » (١) .

ويعتبر الرأي الخاص بتوزيع المخاطرة عن طريق تنويع مكونات الأوراق المالية رأيا مشهورا ، انتقل من جيل من المستثمرين « أو العلماء المحققين » إلى جيل آخر . وقد انتهت النظرية إلى أنه إذا ما كنا نريد أن يصل التفاوت في صافي العائد على الأوراق المالية إلى أدنى حد ، بحيث يمكن ضمان تحقيق معدل عائد معين في المتوسط ، فإن أفضل سياسة للاستثمار تتمثل في تنويع مصادر الاستثمار ، وبنفس المفهوم ، إذا أردنا تعظيم العائد المتوسط ، وفقا لمعدل تغير معين ، فإننا نصل إلى نفس النتيجة ، ولما كانت هذه قاعدة معيارية ، فإنه يلاحظ بصفة عامة أن هناك تنوعا ولكن قد يتجاهله الأفراد ، وسوف يكسب سعادة الحظ ، بينما يخسر تغساء الحظ كثيرا إذا لم يكن تخمينهم

(١) D. H. Leavens, "Diversification of Investments" Trusts and Estates (May 1945).

سليما في حالة تركيزهم على نوع واحد من الأوراق المالية .

ان التنويع هو عادة الاسلوب الذي ينصح به للاستثمار ، ولهذا يمكن أن نجده سائدا في الواقع ، الا أننا نجد الناحية العملية أن من الصعب تجسيده أو توضيحه . ولهذا فان القبول العام واسع النطاق لهذا الرأي يجعلني أدخله في عداد القوانين الاقتصادية .

أما هارولد هوتلنج Harrold Hotelling ، اندي قدم اسهاما أساسيا في عديد من المجالات ، فقد حقق نجاحا في مجال علم الاقتصاد ، وقد قام بوضع قانون استغلال الموارد الطبيعية القابلة للاستنزاف . وقد احتلت هذه القضايا مرتبة متقدمة فيما يتعلق بتحليل مشاكل الطاقة عقب عام ١٩٧٣ . ويذهب مبدأ هوتلنج الى أنه يجب استغلال الموارد الطبيعية بمعدل يتجه الى التساوى مع معدل العائد على كافة الاصول معا سواء الاصول القابلة للاستنزاف أو غيرها ، وخاصة تلك التي يتم تداولها بصنفة منتظمة في الاسواق المالية والسلعية . ويجب أن ينظر الى مبدأ هوتلنج باعتباره اتجاها طويل الاجل ، بنفس الطريقة التي نظرت بها الى فكرة تعادل القوة الشرائية التي أوردتها من قبل ، وليس من الضروري أن يصدق هذا المبدأ تماما في كل وضع في خلال الاجل المتوسط ، بل يجب أن يصدق بوجه عام على الاصول والاسواق .

ولم تنجح محاولات التحقق احصائيا من مبدأ هوتلنج في هذا الوقت ، ولذا ، ليس في استطاعتنا الآن أن نضعه في عداد القوانين الاقتصادية ، ولكن هناك فرص طيبة لاعتباره يمثل اتجاها متوسط وطويل الاجل .

وكما قام هارولد هوتلنج بشرح الكثير من المبادئ ، وكانت له مساهمات

اصيلة في عديد منها ، قام « جون فون نيومان » John von Neuman

خلال العهد الفكري النخب الذي امتد من العشرينات الى الخمسينات من

القرن العشرين ، وعلى الرغم من أننا سوف نتذكر « جون فون نيومان » لمبا  
أسهم به من أفكار تتنيم بالعمق ، إلا أننا يجب أن نتذكره أكثر لمساهمته  
الهامة في نظرية النمو التي وردت في بحثه المشهور عن النمو والتوسع داخل  
القطاعات (١) : وإذا أخذت في الإهتمام الفروض الصارمة المعتادة لنماذج  
التوازن العام ، فإننا نرى أن « فون نيومان » قد وجد أن معدل النمو الحقيقي  
للاقتصاد ديناميكي يجب أن يتساوى مع سعر الفائدة الحقيقي في حالة التوازن  
طويل الأجل .

ومن بين الفروض الصارمة وغير العادية التي أوردها « فون نيومان » بصفة  
خاصة ، هو ذلك الفرض الذي يقول بأن العمال يستهلكون كل دخلهم ولا  
يدخرون شيئاً . ومن ناحية أخرى ، يدخر المنظمون كل دخلهم ولا ينفقون  
شيئاً على الاستهلاك من دخلهم الجثناري . وقد قام « ميشيو موريشيما »  
Michio Morishima وآخرون ، بتخفيف حدة هذا الافتراض بقولهم أن  
سعر الفائدة الحقيقي يجب أن يتساوى مع معدل النمو الحقيقي ، ويقسم أعلى  
معامل الادخار التحدى . ويجب أن يكون هذا المعامل قريباً من الواحد  
الصحيح إذا كان أقل من الواحد ، ويعتبر هذا تعديلاً طفيفاً .

وقد يبدو هذا وكأنه نظرية شديدة الإبهام ، تصلح نتائجها للمناقشات  
النظرية فقط ، ومع هذا فإن القضية التي تثار حالياً هي : التي متى تستطيع  
أسعار الفائدة الحقيقية أن تستمر في مواجهة تباطؤ النمو « الركود » في  
اقتصاد فعلي ؟ . وإذا نظرنا إلى التفاوت بين أسعار الفائدة الحقيقية التي  
تتراوح بين ٧ ، ٨٪ وبين معدل النمو السالب أو القريب من الصفر ، فإنه من  
المناسخ أن نتساءل عما إذا كان من الممكن لهذا الوضع أن يستتود الفترة  
طويلة . وتشير النتيجة التي توصل إليها « فون نيومان » ، والتي تفسر على

(١) J. von Neumann, "A Model of General Economic Equilibrium" Review of Economics Studies 13 (1945-46) : 1-9.

في هذا الموضوع ، انظر أيضاً : « فون نيومان » ، (مجلد ٤) (الغرض والطلب) ،

أنها قانون اقتصادى أساسى الى أن كلا من أسعار الفائدة الاسمية والحقيقية يجب أن تنخفض فى النهاية « فى وقت قريب » ، وأن تقف فى مستوى واحد مع معدل النمو الحقيقى للاقتصاد . لقد انخفض معدل التضخم فى الآونة الاخيرة ، ويختلف المعدل للسائد اذا ما تم حسابه باستخدام أرقام قياسية مختلفة للأسعار ، ولكن اذا ما افترضنا أن معدل التضخم الاساسى يبلغ ٥٪ بينما معدل سعر الفائدة على أذون الخزانة فى عام ١٩٨١ يبلغ حوالى ١٣٪ ، فان هذا يجعل سعر الفائدة الحقيقى فى حدود ٨٪ ، وعندما يبدأ الاقتصاد فى النمو فان بإمكانه أن يتحمل انخفاضا فى سعر الفائدة بحيث تصبح فى حدود ٤٪ أو حتى ٣٪ . وحتى ينخفض سعر الفائدة من ٨٪ الى ٤٪ فان هذا يتطلب انخفاض سعر الفائدة الاسمى وذلك بافتراض أن معدل التضخم لن ينخفض بدرجة أكبر . وبهذا الاسلوب يمكن أن تطبق قوانين النمو الاقتصادى فى تحليل التوقعات متوسطة الاجل فى الاقتصاد . ومن خلال الاجل القصير يمكن أن يحدث تفاوت بين معدل النمو وسعر الفائدة الحقيقى - لمدة لا تزيد عن عامين أو ثلاثة ، ولكن ليس لفترة أطول من ذلك . وهكذا فاني أنظر فى نهاية الامر الى سياسة نقدية أسهل . وقولنا أنه يجب تحقيق التوازن بين سعر الفائدة ومعدلات النمو لا يشير الى كيفية تحقيق ذلك . وقد يحدث ذلك من خلال تغيرات فى السياسة أو عن طريق قرارات سلوكية أو نموذج من كليهما معا ، ويمكن التفكير أيضا فى عدد آخر من الحلول المقبولة .

لقد حدث فى خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، ومع تطبيق النظام الكينزى ، كنموذج للمدرسة النقدية فى الفكر الاقتصادى الكلى وفى تنفيذ السياسات ، ان صاحب هذا التحليل يعرف بمنحنى فيليبس Phillip's Curve لشرح الظواهر التضخمية ، وقد أظهر فيليبس فى كتاباته الأولى أن هناك علاقة بين التغيرات فى الاجور الاسمية والبطالة . وأنى أعتقد أن هذا فرض سليم ، كما ورد ذلك فى جوهر البحوث الاولى لفيليبس ، هذا على الرغم من

أنها في حاجة الى تطوير أكثر ، بحيث تأخذ في الاعتبار ديناميكيات التطور في سوق العمالة وتغير الهيكل السكاني والتغير في الاسعار . وبإضافة هذه الإبعاد يمكن أن يستند هذا الرأي كقانون اقتصادي . وفي خلال فترة وجوده المحدودة نسبيا فان هذا الرأي لم تثبت عدم صحته ، وفي رأي أن حالة الركود التضخمي التي سادت في خلال العقد الماضي حيث اقترن التضخم بارتفاع معدلات البطالة لا تنفي وجود منحني فيلبس وإن كان كثير من الاقتصاديين لا يرون ذلك . وأنا لا أريد أن أستغرق في تفاصيل فنية ودقيقة عن الفرق بين علاقات منحني فيلبس « بين التغيرات في الأجور والبطالة » وبين العلاقة العكسية بين التضخم والبطالة . ولكنها في الحقيقة تختلف كثيرا وفقنا لتحليلي ، ويمكنني القول بأننا الآن نشهد عمل منحني فيلبس علي نطاق واسع واحد ، وفي ظل المستويات المرتفعة الحالية للبطالة ، فان قدرة العمال على المساومة تضعف لدرجة أن حدوث انخفاض في الأجور أو وقفها لمدة قصيرة أو تعديلها أصبح قاعدة معتادة في تطورات سوق العمالة . وكقانون اقتصادي ، فان منحني فيلبس يعمل كما هو متوقع منه ، كما أنه يمثل تطورا هاما أسهم في الحد من الضغوط التضخمية الحالية من خلال الانتاجية التي تربط بين الأجور والاسعار .

وفي أثناء الخمسينات ومطلع الستينات ، عندما كان منحني فيلبس موضع نقاش من جانب الاقتصاديين ، لاحظ « آرثر أوكن » Arthur Okun ان احصائيات الاقتصاد الكلي تؤكد أن هناك علاقة وثيقة بين البطالة واجمالي الناتج القومي ١ حيث أن زيادة البطالة بنسبة ١٪ نقطة ترتبط بانخفاض قدره ٣٪ نقطة في اجمالي الناتج القومي . وقد انبهر زملاء آرثر أوكن بقوة هذه العلاقة التي عرفت بقانون أوكن . ولكن نسبة ٣ : ١ هذه انهضت في السبعينات عندما توقفت الزيادة في الانتاجية ، في الوقت الذي زادت فيه القوة العاملة ، وعادة ما تبعث العلاقات المفترطة في البساطة على الانبهار خلال فترة زمنية قصيرة نسبيا ،

ولكنها سرعان ما تنهار عندما يقنع الباحث نفسه بأنه اكتشف قانونا أساسيا ثم يبدأ في تطبيقه عند رسم السيناريو. وكذلك هو الحال بالنسبة للعلوم الاقتصادية، فالتكرار والدلالات الاحصائية والتكرار النسبي للتنبؤات المضحكة تقدم أدوات مضبوطة لاختبارات يصعب اجتيازها. وحتى يفضّل الفرض التي مرتبة القانون الاقتصادي فإنه يجب التثبت من أن هناك ارتباطا قويا على مدى عقد أو اثنين. ويعتبر قانون أوكن من الآراء التي تشير الفضول ولكنه ليس قانونا اقتصاديا أساسيا، فهو لم يزد شيئا عن الرأي القائل بأن نسبة البطالة بين السويد والبيض تبلغ ١٠٪ وهو رأي سياد لعدة سنوات بالولايات المتحدة.

وأخيرا، فأنني سأتناول القوانين المتعلقة بالدورة الاقتصادية. وفي هذا المجال، قد يكون هناك الكثير من المبادئ عن مدى الاستمرار، والوفرة، ونماذج Lead-lag وغيرها من الخصائص، ولكن الفرض الذي يثير اهتمامي أكثر هو ذلك المتعلق بقانون حد منحنى جيب الزاوية Sinusoidal-limit والذي يرجع الفضل فيه إلى «ر. فريش» R. Frisch و«ج. يول» G. Yule و«سلوتسكي» Slutsky، وهو نتيجة رياضية توضح

كيف أن إيجاد المتوسط في حالة السلسلة الزمنية غير المتجانسة تؤدي إلى موجة من جيوب الزوايا، وقد كان فريش أبرعهم عندما رأى كيف أن عملية الاحتمال هذه تتعلق بحياة اقتصادية ديناميكية. ولكن «إيرما وفرانك أدلمان» Irma and Frank Adelman أعطيا لفكرة الدورة الاقتصادية معنى أعظم عندما أوضحوا كيف أن نماذج المحاكاة التي يقدمها الاقتصاد القياسي تصور حدوث الدورات الاقتصادية بشكل منظم. هذا بينما أن رغدوتها بشكل غير منظم هو أمر عظيم (١) وقد قامت الدراسات التالية بالتوسع في النتائج

(١) I. Adelman and F. Adelman, "The Dynamic Properties of the Klein-Goldberger Model," *Econometrica* 27 (1959): 598 - 625.

التي وصل اليها أدلان وتحقيقها وإعادة صياغتها، ويقدم هذا النوع من الفكر براهين تحليلية واحصائية عن وجود الدورة الاقتصادية، وتوجد الدورة الاقتصادية لا تنطوي تحت أى نظام وانها تمثل احد أوجه الطبيعة الديناميكية للحياة الاقتصادية وهو يقدم أيضا دليلا مقنعا عن وجود وتفسير الدورة الاقتصادية كقانون أساسى للديناميكية الاقتصادية، فى وقت ظن فيه بعض الاقتصاديين أن الدورة الاقتصادية انتهت مثل أولئك المدققين **Fine-tuners** وغيرهم فى الستينات الذين ظنوا أنهم على وشك المناداة بذلك، ولكننا يحدث فى الآونة الاخيرة من جانب مؤيدى اقتصاديات جانب العرض ومؤيدو سياسة ريجان الاقتصادية .

ومن خلال عقد الستينات ، فان الرأى القائل بقهر الدورة الاقتصادية قد دفع بلجنة الاستقرار الاقتصادى ومجلس بحوث العلوم الاجتماعية الى عقد مؤتمر دولي تحت عنوان « هل أصبحت الدورة الاقتصادية فكرة زائلة ؟ »

ولحسن الحظ ، وجد المشتركون فى المؤتمر أن فكرة الدورة الاقتصادية ما زالت على قيد الحياة « وان ضعف نطاقها » وذلك قبل حدوث اتجاه هبوطى فى النمو الاقتصادى فى ١٩٦٩ ، ولقد كان غياب الدورة لفترة تسع سنوات فى خلال عقد الستينات هو غياب مؤقت بعث على الشعور القاصر بأنه يمكن القضاء على الدورة الاقتصادية .

وقد شهد العقد التالى نقطتى تحول فى الاتجاه السعودى ، كما شهدت الثمانينات أيضا نقطتى تحول أخرى فى الولايات المتحدة جعلتنا ندرك تماما أن الدورة الاقتصادية موجودة ، مما بعث الحياة من جديد فى المناقشات حول إمكان حدوث كساد كبير لم نشهده منذ حوالى نصف قرن .

ومع هذا ، فانه ليس من السهل أدراك أهمية القوانين الاقتصادية ، ففى أكثر من مناسبة عامة ، بينت لبعض الاعضاء ذوى المراكز الهامة فى المجموعة

الاقتصادية بالحكومة الى أنهم وضعوا خطة خمسية للتوسع فى الاقتصاد فى عام ١٩٨١ دون أن يسمحوا بإمكانية حدوث ركود فى شكل دورى عادى . وقد دهشتنى اجابتهم بأنهم سوف يقضون على الدورة الاقتصادية من خلال السياسات التى يتبعونها . وويل للاقتصادى السياسى الذى يعتقد أنه يستطيع أن يتحدى القوانين الاقتصادية . حيث أن ركود عام ١٩٨١ قد تسبب فى هدم برنامجهم . ألم يحدث نفس الشئ لزملائنا البريطانيين ٠٠٩ . ألم يعطى الركود العالمى نفس الدرس لبولندا وغيرها من الدول المقترضة ٠٠ ؟

### بعض القوانين النوعية

لقد قمت فى كثير من الأحيان بمناقشة القوانين الاقتصادية الكمية او الحسابية مثل نسبة العمالة ، والمرونة الداخلية لاستهلاك الطعام ، وتوزيع الدخل ، والمساواة بين أسعار الفائدة الحقيقية ومعدلات النمو ، ولكننى أوردت أيضا بعض القوانين العامة مثل قانون العرض والطلب . وقد يتجنب بعض الاقتصاديين القيام بتقديرات دقيقة أو وضع توصيات تستند الى تقديرات احصائية للقوانين الاقتصادية ، ويفضلون ذكر هذه القوانين فى شكل نوعى أو توجيهى ، اعتمادا على ما تمارسه اليد الخفية للسوق الجرة من توجيه للاقتصاد .

وفى مناقشة للافكار الحالية لاقتصاديات جانب العرض ، والتى تفسر على أنها كانت رد فعل لتخفيضات واسعة النطاق فى الضرائب ، لوحظ أن مؤيدى اقتصاديات جانب العرض يستطيعون أن يشيروا الى حجج منطقية تؤيد اتجاهات الاثر الذى يعتمدون عليه ، وقد أوافق على أن اشاراتهم صحيحة "Their signs are rights" ، ولكن هل تكون الآثار من الكبر والسرعة بحيث تكفى لأن تجعل توصياتهم تمارس اثرها المتوقع ؟ . ولسوء الحظ ، ومن أجل السلامة الاقتصادية لوطننا ، فانى أخشى أن يكون الاعتماد على القوانين النوعية غير كافى فى هذه الحالة ، وأن الآثار من الضالة والبطء



• مما يجعلها لا تستطيع أن تحقق الاهداف المرغوبة .

وفي أحد المؤتمرات الخاصة باقتصاديات جانب العرض ، أعلن « ميلتون فريدمان ، Milton Friedman أن الموضوع ليس موضوع مفاهيم متخصصة لاقتصاديات جانب العرض ، وإنما هو ببساطة موضوع اقتصاديات جيدة . » وقد تشير الاقتصاديات الجيدة الي أن منحنيات الطلب تنحدر الي أسفل « حيث تستجيب استجابة عكسية للأسعار » وأن منحنيات العرض تنحدر لأعلى « حيث تستجيب استجابة موحدة للأسعار » . واستنادا الي هذين القانونين النوعيين ، قد يوصى الاقتصاديون بسياسات معقولة . وهناك الكثير من الصحة في وجهة النظر هذه ، هذا على الرغم من أنها لم تمارس دورها المستهدف أثناء ١٩٨١ - ١٩٨٢ .

وقد شجعت أسعار الطاقة المرتفعة على المحافظة على الطاقة وتقييد الطلب عليها ، حتى أنه أمكن تحقيق نجاح ملموس للحد من الأهمية الزائدة لدور الطاقة في تشغيل الاقتصاد ، وخاصة من ناحية تخفيض الواردات .

وعندما تم تخفيض قيمة الدولار في الفترة ٧٧ - ١٩٧٩ ، كان الناس متلهفين لرؤية تحسن في ميزان المعاملات الجارية للولايات المتحدة وفي خلال المراحل الأولى لتخفيض العملة كنا ضحايا لآثار منحنى J (J - Curve) . وقد سارت الموازين الدولية المماثلة في اتجاه عكسي وذلك لسبب تباطؤ التغير في أسعار الصرف ، وعدم كمال الاتصالات الخاصة بإبلاغ تغير أسعار الصرف ، بيد أن القوانين الاقتصادية ظهرت رغم كل ذلك ، واستجابت موازين المدفوعات بصورة ايجابية ، بل اتجهت بصورة مبالغة نحو تحقيق فائض ، وازداد الدولار قوة .

وكمثال آخر لدوال الطلب ذات الميل السالب ، فإننا يجب أن نبحث أثر ارتفاع أسعار الفائدة في الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٢ على الطلب على المساكن والسيارات والسلع الرأسمالية . وكما هو متوقع ، انخفض الطلب بصورة

ملحوظة ، وساعدت أسعار الفائدة المرتفعة على خلق الركود ، وفي حينه  
الإمثلة الثلاثة الخاصة بالطاقة والتجارة والسلع المعمرة كان الطلب شديد  
التأثر بالأسعار ، وعندما ترتفع الأسعار ينخفض الطلب ، وعندما تنخفض  
الأسعار يرتفع الطلب ، وحدث الآثار المتوقعة في جميع الحالات .

وإذا ما بحثنا الجانب الآخر من الافتراض النوعي ، وهو أن العرض  
يستجيب استجابة موجبة للأسعار ، فإننا سنلاحظ في هذا الصدد أن أسعار  
الطاقة المرتفعة شجعت على القيام بالمزيد من أعمال الحفر والكشف عن الطاقة  
وبذلك زاد العرض كما هو متوقع .

ووفقا لاقتصاديات جانب العرض ، فإن انخفاض معدلات الضرائب يجعل  
العائد المحقق بعد استقطاع الضريبة « أجور وفوائد » أكثر اغراء . ويجب أن  
يكون هناك جهود أكبر ومدخرات أكبر . ومع هذا ليس في استطاعتنا بعد أن  
نرى هذين الشيئين ، ولكن من الممكن أن يظهر بعد فترة من التأخير .

ومع هذا ، أغفل « ميلتون فريدمان » Milton Friedman الإشارة الى  
أن منحنيات العرض لا تنحدر دائما الى الأعلى ، وفي علم الاقتصاد ، هناك  
قانون منحني عرض العمالة الذي ينثنى الى الخلف  
(Backward bending Supply curve of labors)

فإذا كانت معدلات الأجور مرتفعة بدرجة مرضية ، فقد يبذل الناس مجهودا  
أقل ، لأن من السهل عليهم اشباع حاجاتهم ، وقد يستمتعون بوقت فراغهم  
الى حد كبير . وإذا انخفضت الضرائب بدرجة كبيرة ، قد نجد - بالمفهوم  
النوعي - اتجاهها عكسيا لشكل منحني عرض الجهود ، وقد يكون هذا أحد  
الاسباب التي تفسر لماذا تكون تقديرات عرض العمالة بالاساليب الرياضية  
متشابهة بالنسبة لسدى قوة الأثر الذي يحدث في اقتصاديات جانب  
العرض .

تتمتع بملحة ، فالتأثيرات الاقتصادية الناتجة عن التغيرات في العرض والطلب

## ملخص وخاتمة

ان هناك قوانين اقتصادية ، وان درجة عدم اليقين التي يشار بسببها الجدل ، ليست دائما محل تقدير ممن هم خارج هذا المجال outsiders واذا كان الناس ، لسبب أو لآخر ، يتوقعون الشيء الكثير كنتيجة للتحليل الاقتصادي لمشكلة ما ، فقد ينتهون الى أنه ليست هناك قوانين اقتصادية ، أو أن الاقتصاديين لا يفسرون هذه القوانين بصورة سليمة ، ولهذا فان الفهم الواقعي لطبيعة بعض القوانين الاقتصادية ، ودرجة عدم اليقين التي يجب أن تنطوي عليها النتائج المستخلصة من هذه القوانين ، يجب أن يوضح أنه توجد فعلا قوانين هامة وذات قيمة وأنها يمكن أن تستخدم على نحو مفيد حتى ولو لم يرض هذا الكافة .

ان وضع القوانين الاقتصادية ليس أمرا سهلا ، ومن الخطورة بصفة خاصة أن نستخلص نتائج قوية أو أن نضع قرارات هامة على أساس علاقات ظاهرية خاصة تلك العلاقات البسيطة التي تظهر في عينات صغيرة ، أو أي مصادر أخرى ذات براهين محدودة ، وغالبا ما تنهار الكثير من هذه القوانين الظاهرية في الظروف الحرجة .

ان القوانين الاقتصادية لن تكون الا نادرا على درجة من الدقة التامة ، بحيث تسمح لنا بأن نصدر أحكاما صحيحة في ٩٥٪ من الحالات ، وفي حدود ضيقة جدا للخطأ « زائد أو ناقص ٥٪ » ، ويجب أن يسمح للتقديرات الاقتصادية بمدى أوسع للخطأ والا كانت نتائجنا عامة وغير عملية أو حتى فارغة . وحتى يمكن للاهداف أن تكون واقعية يجب أن تستهدف تحقيق صحة الاحكام الاقتصادية في ثلثي الحالات ، مع السماح بمدى للخطأ يبلغ زائد أو ناقص ١٠٪ .



## الفصل الثامن



## خاتمة

إن تقديم المفهوم الظاهري لاقتصاديات جانب العرض بدا وكأنه يوفر رؤيا جديدة يمكنها ان تقدم على وجه السرعة حلولاً لبعض من مشاكلنا الملحة ، ولكن الصعوبات كانت أعمق من ذلك بحيث لم يكن من الممكن معالجتها بمثل هذه السهولة . ان فهم هذه العبارة الأخاذة « اقتصاديات جانب العرض باقتصاديات جانب الطلب » التي تتمتع بألفه أكبر بيننا في مجال التحليل الاجمالي هو موضوع هذا الكتاب .

ان الاجابة على السؤال « ماهي اقتصاديات جانب العرض ؟ » لا يمكن ان تقدم في جملة أو فقرة واحدة ، بل لقد قدمنا ثلاثة فصول حتى يمكننا ان نتناول الموضوع بشيء من التفصيل ، ولكي نعطي المعنى العام لاقتصاديات جانب العرض والسياسات المرتبطة بها والخطوط العريضة للنظام النظري الرسمي .

ان النظر الى أي من الجانبين سواء كان جانب الطلب أو جانب العرض بمفرده ليس مفيداً اذ ان من الواضح انهما متشابكان كما هو الحال في « قانون العرض والطلب » ، ولذلك فان ما قصدت اليه هو بيان الكيفية التي يتواءم بها كل منهما مع الآخر . ولنبدأ اولاً بالقول ان الاستخدام الشائع للاصطلاح « اقتصاديات جانب العرض » يندرج ضمن المعنى الأكثر علمية وشمولاً والذي تم استخدامه هنا . وتعتبر الصورة الشائعة ان اقتصاديات جانب العرض مرادف للتعويضات الضريبية والتي يعتقد انها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالخوافز - مثل الحافز للدخار والحافز لبذل الجهد في أداء الوظائف . ان الاعتبارات الضريبية تميل بطبيعتها الى ان تكون سياسية ، وانه لمن المؤسف ان يتم النظر الى مفهوم اقتصاديات جانب العرض بصفة أساسية من وجهة نظر الدور

الذى يلعبه فى المناظرات السياسية المعاصرة ، ويتعين النظر اليه بصورة أكثر شمولاً من وجهة نظر الدور الذى يلعبه فى التحليل الاقتصادى .

ان ادارة الطلب على أساس النقاش السياسى لها بالفعل دور تقوم به ومن ثم لا ينبغى أن ينحى هنا الأساس جانباً . أما الموضوع الذى نحن بصدده فليس هو العودة مرة أخرى الى الاعتماد على ادارة الطلب بل هو ادراك محدوديتها ، فادارة الطلب ضرورية الا أنها ليست كافية ومن ثم كان من الضرورى ادخال كثير من سياسات جانب العرض للتغلب على مشكلة الركود التضخمى . الا أن التمييز الأهم ليس بين سياسات جانب الطلب ، وسياسات جانب العرض ولكن بين السياسات التجميعية والسياسات الهيكلية . ان المشاكل الحالية التى لا يمكن مواجهتها عن طريق ادارة الطلب الكلى وحده إنما هى السياسات التى تتعلق بأى مما يلى :

١- قصور الموارد الأساسية .

- ادارة المخزون .
- التركيب العمرى أو أى تركيب سكانى آخر للبطالة .
- حماية البيئة - الغلاف الجوى . مصادر المياه . النفايات الصلبة .
- الطاقة .
- الغذاء .
- تحسين الإنتاجية .
- القدرة التنافسية للصادرات .

ونادراً ما تؤثر السياسات الكلية بنوعيتها ، سواء من ناحية الطلب أو من ناحية العرض فى احراز التقدم فى معالجة هذه المشاكل ، وهذا يعنى أنه لا يمكن توجيه السياسة الاقتصادية على أساس التغيرات فى أسعار الضريبة الكلية

التي تؤثر على الطلب الكلى .



وحدها ، أو الأشكال المتنوعة لاجمالي الانفاق ، أو التحكم فى المجاميع النقدية ، أو التغييرات العامة فى التعريفية الجبركية ، ان السياسة الاقتصادية ينبغى أن تكون أكثر تحديدا ، وستكون السياسات الهيكلية هى تلك السياسات التى تستهدف مجموعات عمرية معينة ، وإمكانية الحصول على أنواع معينة من المواد الخام ، واجراءات معينة للبيئة ، وتوفير الطاقة فى صور معينة ، وتحسين الكفاءة فى التكاليف فى مجالات مختارة ، وينبغى أن نذكر أن قدرا كبيرا من السياسة الاقتصادية التى تجرى رسمها على أساس ما سبق تقع تحت عنوان « السياسة الصناعية » .

ان من الممكن ابداء الاقتراحات والفروض بصدد سياسات هيكلية معينة ، إلا انه تحديد التفاصيل قد يكون أمرا سابقا لأوانه ، اذ أن الأمر يتطلب فهما وقبولا للمبدأ العام نحو السير فى هذا الطريق أو ذاك . ثم يمكن بعد ذلك تطبيق السياسات المعينة مع مايلزم لها من الاجراءات التشريعية والبيروقراطية .

لابد أن تكون هناك نظرة تدعم هذه النظرة للاقتصاد أى النظرة التى يمكن استخدامها لخلق وتشكيل سليمين للبحث التطبيقي . ويمكن تلخيص النظرية فى صيغة نموذج كينز - ليونتييف فان اجمالى الطلب على عدد محدود من الأقسام الكلية وتكوين دخول عوامل الانتاج وتحسيد مؤشرات السوق ( الأسعار ، معدلات الأجور ، أسعار الفائدة ) تتبع طريقة بناء النموذج الكينزى المعروفة ، ويتم الحصول على تكنولوجيا الانتاج ، واتجاهات الانتاجية والتدفقات بين الصناعات عن طريق صورة من صور نظام ليونتييف - وهى الصورة التى تعامل فيها معاملات المدخلات والمخرجات كمتغيرات تعتمد على التغيرات فى الأسعار النسبية . ويكون هذا نظاما ديناميكيا على نطاق واسع ، كما يكون أيضا غير خطى وعشوائى . ويكون هذا النظام قادرا على عرض أدوات السياسة المستخدمة لإدارة الطلب الكلى وسياسات جانب العرض الهيكلية . وهذا يعنى أن كلا من معدلات الضريبة ، واجماليات الانفاق العام ،

ومشغرات الاحتياطي النقدي ، والفئات العمرية لمجموعات السكان ، ومستويات النشاط لقطاع أو صناعة معينة ، وهيكل أسعار الفائدة ، واستعمار الصرف الأجنبي ، ورسوم التعريف الجمركية ، وأدوات معينة أخرى كثيرة يجب أن تكون معزولة بمفردها في النظام ، إن نموذج وارثون Wharton السنوي يتمتع بثمة الخصائص المتعددة ، ويمكن استخدامه كخلفية نظرية للسياسات متوسطة الأجل ويمكن عمله على شكل نموذج زنج سنوي أكثر تجميعاً لأغراض التحليل التفصيلي للسياسة في الأجل القصير .

وإذا ما افترضنا وجود الفهم للأفكار ووجود النموذج النظري لاجراء التحليل ، فإن السؤال سيكون هو : هل توجد فعلاً تلك المجموعة من السياسات التي يمكنها التغلب على مشكلة الركود التضخمي ؟ إن أي مجموعة من السياسات يمكن التوصية بتنفيذها في شكل برنامج كلي ، إلا أنه لم يتم أبداً تجربتها جميعاً مع بعضها من قبل ، ويتوقع لهذه السياسات أن تنجح إذا ما توافرت لها فترة استيعاب معقولة - حوالي ثلاث أو أربع سنوات . وبمسحة إيجابية تتكون السياسات من :

١ - حافز للاستثمار يقوم على أساس ضريبي مع بعض التفضيل حسب القطاع .

٢ - مشروعات التدريب الوظيفي أثناء الخدمة بالقطاع الخاص للعاملين وبصفة خاصة الشباب منهم .

٣ - مراقبة وضبط التضخم الناشئ من العملية التنظيمية .

٤ - سياسة صناعية تقوم على منهج جزئي لمحاولة « التعرف على الرابعين » .

٥ - تنمية الصادرات .



٦ - حماية البيئة .

٧ - برنامج للطاقة يعتمد على الفحم ، وأنواع الوقود الأخرى ، وبدائل

زيت البترول الأخرى مع اتباع سياسة للمخزون .

٨ - تكوين مخزون من المواد الخام .

٩ - التفضيل بين شباب العاملين في الحد الأدنى للأجور .

١٠ - الحوافز الضريبية لرأس المال المساهم به كما هو الحال بالنسبة

لاقتراحات إعادة استخدام الأرباح .

١١ - سياسات لزيادة المدخرات مثل امكانية نقل المعاشات .

١٢ - زيادة الدعم المقدم للبحوث والتنمية والتطوير والبحوث الأساسية .

ويتعين الإبقاء على سياسة دخلية ذات قاعدة عريضة كوسيلة احتياطية

في حالة الحاجة إليها - أي في حالة عدم تمكن هذه البرامج الأخرى من مواجهة

الضغوط التضخمية بشكل تام .

ان البيئة الاقتصادية التي سيجرى فيها تنفيذ هذه السياسات سواء

كانت البيئة المحلية أو الدولية قد تغيرت بصورة كبيرة عما كانت عليه في

أقرب ما نذكر من تاريخ . فلقد نما العالم بصورة سريعة في خلال الخمسينات

والستينات . وكانت توجد تقلبات واضطرابات دورية في خلال السبعينات

نشأت عنها حالة الركود التضخمي الحالية . ان عدد العاطلين قد يصل الى

٣٥ مليون فرد في مجموعة الدول الصناعية OECD في مدى عام أو

عامين ، تصحبها في ذات الوقت معدلات للتضخم أعلى مما حدث في الخمسينات

والستينات . في بعض الحالات ، قد لازيد معدل التضخم عن ١٠٪ ، و نادرا

ما يتوقع أن ينخفض هذا المعدل الي أقل من ٥٪ ، أما خارج نطاق العالم

الصناعى فان من الصعوبة بمكان الحصول على احصاءات سليمة عن البطالة والتضخم ، وكذلك تكون المفاهيم ذاتها أكثر تعقيدا فى الاقتصاديات النامية واقتصاديات التخطيط المركزى ، ومع ذلك فقد سادت هاتين المجموعتين من الدول بعض أشكال الضغوط التضخمية وتوقعات انخفاض النمو .

ويقدر أحد التوقعات الشائعة أن النمو العالمى قد هبط بنسبة ١٪ عما كان عليه فى الخمسينات والستينات مع وجود معدلات أعلى للتضخم فى نفس الوقت ، وقد بدأت الانتاجية ، التى انخفضت فى خلال السبعينات ، فى استعادة بعض من توسعاتها السابقة ، الا أنها لم تبلغ بعد معدلات نموها فى الستينات . أما التجارة الدولية فيبدو أنها قد اتخذت مسارا ابطا للنمو يرتفع بنسبة ٥٪ أو ٦٪ سنويا ، وهو ما يشكل مستقبلا متشائما بالنسبة للدول النامية المستوردة للبترول ، التى تعتمد على التوسع فى التجارة بدرجة كبيرة كى تتمكن من اقتناص نصيب لنفسها يمكن أن يوفر لها بعض النمو الذى يقوم على زيادة الصادرات .

وهكذا فان البيئة الاقتصادية ستؤدى للركود ، وتحتاج الى كثير من القوة فى تطبيق البرنامج الموضح فيما سبق للخروج من هذا المازق ، ان هناك سيناريو وتوقع أكبر تفاؤلا ، الا أنه لا يمكن بلوغها عن طريق تطبيق السياسات التقليدية ، وبصفة خاصة سياسات الاقتصاد الكلى البحتة .

ان من المعتاد فى التوقعات متوسطة المدى أن يتم عمل سيناريو أساسى يكون له تدخلات طبيعية مثل طقس طبيعى ، وعدم وجود اضطرابات عسكرية وعدم حدوث كوارث طبيعية ، وعدم وجود أى قطع أو توقف غير عادى للطاقة . وكانت تجربتنا أن الفترات السابقة التى كان مدى كل منها عشر سنوات كاملة لم تكن أبدا طبيعية تماما . فلقد شكلت كل من الحرب الكورية واغلاق قناة السويس هزة كبيرة لفترة الخمسينات ، وفى الستينات ، كانت الحرب

الفيتنامية هي مصدر الاضطرابات الرئيسي ، وشاهدت السبعينات حدوث انخفاضات كبيرة في ناتج المحاصيل في الاتحاد السوفيتي ، وحظر صادرات البترول ، وسياسة التسعير التي اتبعتها منظمة الاوبك ، والثورة الايرانية .  
اننا لا نعلم أين أو متى ستحدث اضطرابات منتصف عقد الثمانينات ، ولكن من الممكن أن نحاول توقع بعض الاحداث الطارئة عن طريق تصور حالات بديلة بها بعض خصائص الاضطرابات السابقة ، وبالنسبة لفترة الثمانينات فقد جرت محاكاة بعض الصدمات البترولية الافتراضية التي بنيت على حدوث اختلالات في العرض مع زيادة كبيرة في الأسعار . وقد تم ربط مثل هذا السيناريو بالرقم القياسي للتضخم في أسعار الصادرات والنمو الحقيقي للسلول الصناعية OECD . ويمكن القول بأن الحالة الأساسية المفترضة baseline-case قريبة مما يعرف بصيغة الاوبك للربط بالاسعار القياسية عند تحديد أسعار البترول .

ليس من الضروري أن كل القفزات في الاسعار تعطي نتيجة أسوأ مما تعطيه الحالة الاساسية المفترضة ، ولكن اذا كان الخلل قد بلغ الدرجة التي تنجبه فيها اسعار زيت البترول الخام بصورة مؤقتة لان تكون أعلى كثيرا من الزيادة المشتقة من الاسعار القياسية ، ثم تتراجع الى نفس النقطة المبينة في الحالة الأساسية المفترضة ، فسوف يكون هناك خسارة صافية في الانتاج العالمي وفي النشاط العالمي الكلي ، وفي نطاق التفسير الكامل لمعنى اقتصاديات جانب العرض ، فان أمثال هذا السيناريو التي تتضمن حدوث اضطرابات في منتصف العقد تبين الموضوع الذي يبحثه هذا الفرع .

اننا في هذا الكتاب لم نقدم فروعا جديدة لعلم الاقتصاد أو طرقا مستحدثة للتحليل بل ان كل ما حاولنا عمله هو تجميع الفروع والأساليب المعروفة لدينا لموضوعنا ، مع بعضها البعض ، بغرض استخدامها بأكمل طريقة ممكنة ، وبأقصى درجة من التفاعل يمكن الوصول اليها ، لبحث المشاكل الاقتصادية المعاصرة والمتوقعة مستقبلا في العالم .

### ملحق : الهيكل الأساسي لنماذج جانب العرض

هناك وسيلتان أساسيتان لدراسة القطاعات الصناعية بالاقتصاد من وجهة نظر الاقتصاد القياسي ويتمثل المنهج الأول في ادراج تفاصيل المكونات الصناعية للاقتصاد مباشرة في نموذج الاقتصاد ككل وهذا ما يسمى بالمنهج والرزيان (Walrasian Approach) . أما المنهج الثاني فهو يتمثل في بناء نموذج منفصل ( نموذج تابع satellite ) لقطاع معين ثم يتم تقدير علاقات معينة تربط هذا النموذج بنموذج كلى للاقتصاد . وسنرى أن في الامكان الجمع بين هذين المنهجين .

ان تحليل المدخلات والمخرجات ، أو العلاقات التداخلية لقطاع الصناعة يعتبر أسلوبا نمطيا لدمج متغيرات الناتج الصناعي في صورة متسقة على المستوى القومي . وهذا المدخل ، في شكله النمطي ، لا يحدد في نفس الوقت مدخلات الطلب النهائي أو القيمة المضافة على المستوى الكلى . ومع هذا فهو يحدد بدرجة أقل أسعار الفائدة والأسعار ومعدلات الأجور والتدفقات المالية والاستثمار في المخزون وغيرها من متغيرات الاقتصاد العامة . وينبثق هذا التحليل من مصفوفة ذات معامل ثابت ، كما انه لا ينسب هيكل المدخلات والمخرجات المتغير لتغير ظروف السوق .

وفيما يلي الصيغة المعروفة لتحليل المدخلات والمخرجات .

$$(I - A) X = F$$

حيث  $A$  = مصفوفة معاملات المدخلات والمخرجات .

$$X = \text{حجم واتجاه اجمالي الانتاج} \quad | \quad X_{ij} = a_{ij}$$

$$F = \text{حجم واتجاه اجمالي الطلب النهائي} .$$

وفي أبسط أشكاله ، يتكون هذا النظام من مصفوفة معاملات المدخلات

والمخرجات (A matrix) اجمالي الناتج الحقيقي ( بالاسعار الثابتة ) X  
والطلب النهائي الحقيقي (F) . وهو ليس نظاما مغلقا بمعنى أن (F) يجب أن

تكون معروفة مقدما حتى يمكن اشتقاق حل X

$$X = (I - A)^{-1}F.$$

ويستهدف هذا العرض توضيح كيفية تقديم نموذج كلى يشرح الطلب  
النهائي الحقيقي مع متغيرات السوق في آن واحد وكيف تصبح معاملات  
المصفوفة A متغيرة وكيف يمكن تقديم العديد من المتغيرات لكل قطاع  
صناعي .

وحتى يمكن تقدير المشاكل التي تواجه عملية صياغة النماذج فانه من  
المفيد دراسة الهيكل المجاسبي . ولننظر الى جدول الاسعار الثابتة في  
الشكل (أ - ١) . وفي المصفوف التي تكون المربع (N×N)  
تتم جدولة تدفقات الانتاج بين قطاعات الصناعة من أى قطاع (i)  
الى أى قطاع (j) . ويعتبر العنصر الأساسي هو  $X_{ij}$  ، وهو القاسم المشترك  
لمعامل مصفوفة المدخلات والمخرجات التقليدية اذا تم تحديده بالاسعار الجارية .

أما المجموعة التي يضمها المستطيل الذي يقع على الجانب الأيمن فهو  
بمثل مصفوفة التدفقات الى الطلب النهائي . وفي هذه الحالة ينقسم الطلب  
النهائي الى مجموعات ، الاستهلاك (C) ، الاستثمار (I) ، والانفاق  
الحكومي (G) والصادرات (E) ، والواردات (M) (وتدرج بالسالب) .  
والعمود الذي يشكل مجموع هذه المصفوفة المستطيلة يعطى القيد الحسابي  
لاجمالي الناتج القومي والذي يتكون كالاتى : -

$$C + I + G + E - M = GNP$$

ان تجزئة الطلب النهائي الى اعمدة ليس أمرا فريدا بل هو لاغراض  
التوضيح . حيث أن صياغة النموذج بصورة تفصيلية تتطلب المزيد من التجزئة .



وقد احتوى نموذج وارثون Wharton على أكثر من ٤٠ عمودا لعدة أجيال من النماذج .

أما المجموعة التي تشكل المستطيل الذي يقع في أسفل الشكل فهي تمثل مصفوفة القيمة المضافة لكل قطاع . وكل عمود من المصفوفة كلها يعطى الناتج الاجمالي (X) . وبالمثل فان كل صف يعطى الناتج الاجمالي . وبينما يقسم مجموع كل صنف الى التوريدات الوسيطة والنهائية ، يقسم مجموع كل عمود الى مدخلات وسيطة وقيمة مضافة ، ويعطى مجموع الصف في المصفوفة السفلى عمود مكونات الدخل القومي ( أو القيمة المضافة القومية )

$$NI = W + IN + PR$$

حيث W = الاجور

IN = الفائدة

PR = الأرباح

ويمكن تجزئة القيمة المضافة الى عدد أكبر من المكونات تغطي الاتاوات والايجار وأنواع الاجور . . . الخ . واذا تم قيد الضرائب الغير مباشرة ومخصصات اهلاك رأس المال بالموجب ، بينما يتم قيد الدعم بالسالب فسوف تتكون لدينا معادلة اجمالي الناتج القومي الاساسية كالتالى :

$$NI + IT + CC - SU = GNP.$$

حيث IT = الضرائب غير المباشرة

CC = مخصصات اهلاك رأس المال

SU = الدعم

وبصرف النظر عن الأخطاء والفروق الاحصائية ، يجب أن يتساوى اجمالى الناتج القومي فى كلا الحالتين سواء تم قياسه من خلال الطلب النهائى أو من خلال القيمة المضافة .

وبذلك سيكون لدينا مصفوفتان لجديدتان ، احدهما تحول الناتج  
الاجمالي الى قيمة مضافة والاخرى تربط بين الطلب النهائي ومكونات اجمالي  
الناتج القومى وبذلك تكون لدينا المعادلات الآتية :

$$VA_i = X_i - \sum_{j=1}^n a_{ij} X_j = \left(1 - \sum_{j=1}^n a_{ij}\right) X_i$$

وفى صورة مصفوفة

$$VA = Y - BX$$

حيث B مصفوفة قطرية

$$\left(1 - \sum_{j=1}^n a_{ij}\right)$$

تقع فى الموقع القطرى رقم j

ويقسم كل قيد فى مصفوفة الطلب النهائي على مجموع العمود الخاص  
به ليكون المصفوفة (C) وهذا يعطينا :

$$F = C \mathcal{E}$$

حيث  $\mathcal{E}$  هو متجه لمكونات اجمالي الناتج القومى وهى C, I, G, E, - M  
ويمكن أن نكتبها الآن كالتالى :

$$(I - A) B^{-1} Y = C \mathcal{E}$$

$$Y = B (I - A)^{-1} C \mathcal{E}$$

وهذا يربط بالكامل بين  $\mathcal{E}$  والعرض Y وبين اجمالي الناتج  
القومى والقيمة المضافة ويتم تجرئة بكل منهما الى مجموعات القطاعات  
الخاصة بهما

ويتم تصميم النماذج الرياضية على المستوى الكلى حتى يمكن

اشتقاق  $\mathcal{L}$  (بمكوناتها) و  $Y$  (بمكوناتها) . وهي نماذج الانفاق والدخل القوميين . ويتم تقويم هذه العلاقات بالأسعار الجارية وعندما يتم بحثها الى جانب علاقات الانتاج المادي ، فانها بالضرورة سوف تقترن بمعادلات لمتغيرات السوق - معدلات الأجور - الأسعار - أسعار الفائدة حسب القطاع .

وهذا يشرح العلاقات التي تنشأ بين عناصر كل من  $\mathcal{L}$  ،  $Y$  مع الاشارة الى متغيرات السوق المتعلقة بها ، وذلك حتى يمكن التعامل مع المعاملات المتغيرة لمصفوفة المدخلات والمخرجات  $a_{ij}$  وليس هناك من يجادل في أن المصفوفة  $A$  تظل ثابتة طول الوقت ، ولكن من الضروري ادخال بعض الاساليب الجيدة Fresh approaches للتوسيع في نموذج المدخلات والمخرجات بحيث تغطي التغيرات في مكونات المصفوفة  $A$  وسوف يتم تطوير هذا الربط في ضوء نظام الاسعار . وبعبارة أخرى ، سوف تستخدم التغيرات في الاسعار النسبية كمؤشرات للتغيرات في عناصر المصفوفة  $A$  .

وإذا تم تقدير التدفقات القطاعية داخل الصناعة بالاسعار الجارية فاننا سنكتبها كالتالي :

$$\frac{p_i X_{ij}}{p_j X_j} = \alpha_{ij}.$$

وسوف تكون المصفوفة التقليدية كالتالي :

$$a_{ij} = \frac{X_{ij}}{X_j} = \alpha_{ij} \left( \frac{p_i}{p_j} \right)^{-1}$$

وإذا كانت  $\alpha_{ij}$  معاملات ثابتة فان  $a_{ij}$  ( المعاملات الحقيقية للمدخلات والمخرجات ) سوف تتغير مع تغير الأسعار وتناسب

عكسيا مع  $(P_i/P_j)$  وسوف يتغير أى مدخلين وفقا لـ ،

$$\frac{X_{ij}}{X_{kj}} = \frac{\alpha_{ij}}{\alpha_{kj}} \left( \frac{p_i}{p_k} \right)^{-1.0}$$

ويمكن أن تشتق هذه النتيجة من دالة انتاج كوب دوجلاس الموسعة  
extended Cobb-Douglas production function,

حيث تكون مرونة الاحلال بين كل مدخلين دائماً = ١.٠  
كما أن كل المدخلات الوسيطة تكون عوامل مشتركة في دالة الانتاج . وهذا  
شرط للوصول بالتكاليف الى أدنى حد .

وحتى نصل الى صيغة أكثر عمومية تستخدم العلاقة الآتية :

$$\frac{X_{ij}}{X_{kj}} = \left( \frac{\alpha_{ij}}{\alpha_{kj}} \right)^{\sigma_j} \left( \frac{p_i}{p_k} \right)^{-\sigma_j}$$

وبالنسبة لكل صناعة (j = 1,2, ..... n) تستخدم دالة الانتاج

CES بدلا من دالة انتاج كوب دوجلاس Cobb-Douglas

لربط بين الناتج لمجموعة المدخلات الوسيطة وهذا يعطى معلما آخر هو  $(\sigma_j)$   
ويخفف من حدة الافتراض القائل بان مرونة الاحلال تساوى الوحدة . وتعتبر

المعلمة  $(\alpha_{jj})$  هي المعلمة التوزيعية لمواصفات CES وحيث يفترض في هذه

المواصفات أن تكون  $(\sigma_j)$  واحدة بين كل مدخلين الى القطاع (j)

فانه يمكننا أن نستخدم التغيرات القطاعية بالاضافة الى التغيرات الزمنية  
لتقدير قيمة  $(\sigma_j)$

وسوف يكون هناك فى كل قطاع التغيرات فى العمل ورأس المال ولذا

يمكن أن تتم كتابة العلاقة كلها كالآتى :

$$\text{Cobb-Douglas } X_j = A_j \prod_{i=1}^n X_{ij}^{\alpha_{ij}} L_j^{\sigma_j} K_j^{\beta_j} e^{\gamma_j t}$$

أو

$$\text{GES } X_j = A_j \left( \sum_{i=1}^n \alpha_{ij} X_{ij}^{-\rho_j} \right)^{-1/\rho_j} L_j^{\sigma_j} K_j^{\beta_j} e^{\gamma_j t}$$

$$\rho_j = \frac{1}{1 + \sigma_j} \quad \sum_{i=1}^n \alpha_{ij} = 1$$

ولا تحتاج دالة الانتاج الى تجزئتها الى دوال مدخلات وسيطة ومدخلات  
أصلية بشكل مضاعف وان كان هذا ممكنا عن طريق تجميع الخصائص أيضا  
ان الفكرة الهامة هنا هي استخدام دالة عامة .

$$X_j = F_j ( X_{ij}, \dots, X_{ni}, L_j, K_j, t )$$

وتشتق المعاملات المتغيرة لمصفوفة المدخلات والمخرجات من هذه الدالة  
باستخدام مبدأ الوصول بالتكاليف الى أدنى حد ممكن وبالارباح الى أعلى  
حد ممكن . ان هذه الفكرة الاخيرة هي التي أدت بنا لكي نعتقد في أن معاملات  
مصفوفة المدخلات والمخرجات سوف تتغير كدوال للتغير في الاسعار  
النسبية (١) .

وهذا تحليل استاتيكي يصلح أكثر لنماذج التوازن . ولما كان الاقتصاد  
الفعلي الذي تستمد منه هذه البيانات ، بعيدا عن حالة التوازن ، فاننا نحتاج  
لعملية تعديل ديناميكية من أجل التحليل قصير الأجل . ولكن مايزيد الأمر  
تعقيدا ، هو أنه من المطلوب توفير البيانات لكل القيود المحاسبية سواء في حالة  
التوازن أو عدم التوازن .

---

(١) أنظر

M. Saito, «An Interindustry Study of Price Formation.»

ان معاملة الطلب النهائي يمكن أن تتم بصورة متسقة في حدود نفس الاطار اذا تم استخدام نظم كاملة للانفاق . فعلى سبيل المثال ، اذا أمكن تحديد طلب المستهلك عن طريق مجموعات الانفاق لاجمالي الناتج المحلى وفقا للقطاع الأصلي فى جدول مصفوفة المدخلات والمخرجات ، فانه يمكننا عندئذ استخدام المنحنى الخطى ، أو فرع S ، أو ماشابه ذلك حتى يمكن تقدير كل المجموعات بشكل يغطى كافة بنود الموازنة .

وإذا ما افترضنا أن  $F_{ic}$  هو التسليمات فى مصفوفة الطلب النهائي من القطاع رقم  $i$  الى طلب المستهلك . ويجب أن توجد علاقة بين قطاعات  $i$  أو القطاعات الفرعية  $(i, K, \dots)$  ومكون الاستهلاك الذى تشمله معادلة اجمالى الناتج القومى .

وسوف تكون العلاقة الخطية كالتالى :

$$F_{ic} = a_i p_i + b_i \left( Y - \sum_{j=1}^n a_j p_j \right)$$

وهذا سوف يمكننا من التعامل مع مختلف نسب  $F_{ic}/C$  فى مصفوفة الطلب النهائي بنفس الأسلوب الذى نرى اتباعه فى المصفوفة (A) . ان هذا النوع يجب أن يمتد من التحليل ليشمل المكونات الاخرى للطلب النهائي . كما يتعين أيضا ادخال أداة تؤدي الى التعديل الديناميكي (٢) .

---

(٢) قام Th. Gamaletsos بتقدير نسبة اجمالى الطلب النهائي

كمجموع واحد الى مختلف بنود الانفاق وذلك فى مؤلفه :

« Forecasting Sectoral Final Demand by a Dynamic Generalized Linear Expenditure System<sup>1</sup> » Center of Planning and Economic Research (Athens, 1978).

وفيه قام بتعميم النظام الخطى للانفاق لتقدير مجموعة متسقة من معادلات الطلب النهائي فى اطار نظام المدخلات والمخرجات .

فاذا ما كنا نبغى الاسترشاد فان هذا هو الأسلوب الذى يمكننا من  
صناعة نظم المدخلات والمخرجات التى تصمم على أساس شامل ومنطقي خاصة  
مع تغير معاملات مصفوفة المدخلات والمخرجات ، دعنا الآن نعود الى فكرة تحليل  
القطاع الصناعى على أساس استخدام نموذج تابع .

ويصمم نموذج القطاع لشرح بعض الأمور مثل :

• الإنتاج

• المدخلات من عوامل الإنتاج ( الاصلية والوسيطة )

• أسعار عوامل الإنتاج ( معدلات الأجور - أسعار الفائدة - أسعار المواد

- أسعار الطاقة )

• أسعار الإنتاج

• الشهيح

• المخزون

• الأرباح

• التكاليف

ويمكن أن يشرح النموذج عمليات يتعدد فيها الإنتاج وعوامل

الإنتاج ومرحلة العملية الإنتاجية . ويمكن كتابة هذا النموذج كما يلى :

دالة الانتاج	$X_i^s = f_x(K_i, L_i, E_i, M_i)$
دوال الطلب على عوامل الانتاج	$K_i = f_K(p_i, r_i, w_i, q_i, g_i, X_i^s)$
	$L_i = f_L(p_i, r_i, w_i, q_i, g_i, X_i^s)$
	$E_i = f_E(p_i, r_i, w_i, q_i, g_i, X_i^s)$
	$M_i = f_M(p_i, r_i, w_i, q_i, g_i, X_i^s)$
الطلب على الانتاج	$X_i^D = g(Y, p_i, p_i)$
دالة المخزون	$X_i^s - X_i^D = h(\Delta X_i^D, \Delta p_i, S_i)$
معادلة أسعار الانتاج	$r_i = k_r(r)$
	$w_i = k_w(w)$
	$q_i = k_q(q)$
	$g_i = k_g(g)$
أسعار الانتاج	$\Delta p_i = k_p(X_i^s - X_i^D)$

وتعتبر دالة الانتاج علاقة نمطية بين الانتاج فى القطاع رقم  $(X_i)$  و  
 ومدخلات عوامل الانتاج ( رأس المال  $K_i$  ، العمل  $L_i$  ، الطاقة  $E_i$  ،  
 المواد  $M_i$  ) وتحدد دوال الطلب على عوامل الانتاج باعتبارها نتيجة للوضع الأمثل  
 وتنتهى كدوال لاسعار الانتاج  $(P_i)$  وأسعار عوامل الانتاج ( سعر الفائدة  
 $r_i$  ، معدل الاجور  $w_i$  ، سعر الطاقة  $q_i$  ، سعر المواد  $g_i$  )  
 ويعتبر مستوى الانتاج أحد متغيرات دالة الطلب على عوامل الانتاج أيضا .

وسوف تكون دالة الطلب على منتجات القطاع دالة فى السعر  
 $(P_i)$  ومستوى الدخل القومى  $(Y)$  وسعر السلع المتعلقة به  $(P_i)$  .  
 وهناك متغيرات أخرى أكثر تحديدا قد تحدد الطلب على الانتاج ، وعلى وجه  
 الخصوص ، قد لا يكون الأمر مجرد طلب عام فى الاقتصاد ، وفى هذه الحالة  
 لن يكون المتغير المناسب هو اجمالى الدخل  $(Y)$  ولكن متغير أكثر تحديدا  
 مثل الطلب على الانتاج فى القطاع  $X_i^D(j)$  أو الطلب أو الانتاج  
 الاجمالى فى الاقتصاد وليس الدخل الاجمالى .



ولا يتطلب الأمر توازن العرض والطلب في كل فترة ، بل من المحتمل ألا يحدث هنا . وسوف يمثل التغير في المخزون هذا الفرق بينهما ، وبذلك فإن معادلة المخزون  $X^D - X^S$  هي معادلة للتدفق الداخلى والخارجى للمخزون . وفى غالب الأحوال لا تحظى معادلات المخزون بالرضى ، ولكن هذه المعادلة ، فى حالتنا هذه ، هى دالة عادية جدا ، تعتمد على تغير الانتاج  $DX^P$  وتغير السعر  $(P_i)$  وتكاليف التخزين والفائدة  $(S)$  وقد وضعت معادلات أسعار عوامل الانتاج فى صورة دوال بسيطة للأسعار الماثلة على المستوى القومى . وقد يكون فى أى من هذه المعادلات أو فيها كلها ، فتغير محور ، ولكن بوجه عام ، سوف تتبع أسعار عوامل الانتاج بالقطاع أسعار عوامل الانتاج على المستوى القومى لنفس النشاط المائل .

وأخيرا ، يفترض أن تعمل أسعار المنتج على توازن الطلب والعرض فى هذا القطاع وبذلك فإنه يجب أن يتقلب سعر الانتاج  $(P_i)$  وفقا للتغيرات فى المخزون منه .

وفى الواقع العملى ، يتم ادخال تعديلات وتغيرات تتعلق بالقطاع محل الدراسة فى النموذج التابع ، هذا على الرغم من أن الخطوط الرئيسية للآثر ستكون كما أشرنا إليها . ولكن سوف تتبع متغيرات السوق ( أسعار المنتج وعوامل الانتاج ) الأسعار على المستوى القومى . وبالإضافة الى ذلك ، قد يسود الطلب على عوامل الانتاج الطلب على منتج القطاع

وسوف يستخدم ناتج اجمالى النموذج على المستوى القومى ، بعد حل النموذج ، كمدخل لنموذج القطاع . وإذا تطلب الأمر ذلك ، سوف يتم حل النموذج عندئذ لمتغيرات القطاع . وقد يستخدم هذا ، كلما أمكن ذلك فى النموذج عندئذ لمتغيرات القطاع . فعلى سبيل المثال ، يمكن أن تدخل بعض

التوريدات البسيطة مباشرة في نظام المدخلات والمخرجات . كما يمكن ربط الآثار المرتدة أيضا  $Feed\ back$  وفي هذه الحالة يتم حل النموذج القومي الكبير مرة أخرى وتربط أيضا مدخلات النموذج التابع . ويكرر هذا الاجراء حتى لا يصير هناك أى فروق ملموسة فى الجولات التالية . وعادة ، مالا يحتاج الأمر الى المزيد من التكرار ، أقل من ستة ، ان يتم الوصول الى المرحلة التى يتوافق فيها كلا النموذجين .

وبمجرد الحصول على المدخلات والنواتج والاسعار وغير ذلك من المتغيرات التى يعطيها النموذج التابع ، هناك عدد من القيود الحسابية ، والتحويلات التى يمكن استخدامها للحصول على مقاييس لبعض المفاهيم مثل الارباح والتكاليف . وتعتبر المدخلات الوسيطة  $E_i$  و  $M_i$   $g_i$  هى اجمالى مكونات عمود القيود الخاصة بجدول المدخلات والمخرجات فى القطاع رقم  $i$  وبتوزيع هذه الاجماليات على طول العمود فانه من الممكن أن يسمح باستخدام النموذج التابع بتغيير المصفوفة  $(A)$  على مدار الوقت . وبطبيعة الحال ، يمكن استخدام أشكال من المكونات الوسيطة  $(E, M)$  فى نموذج تابع أكثر تفصيلا لدالة الانتاج وأن يعطى معلومات مباشرة بدرجة أكبر لمصفوفة المدخلات والمخرجات . ويمكن أن تظهر الآثار المرتدة للنموذج التابع بأبعاد أخرى أيضا . واذا كان لدينا تعدد فى الطلب أو الانتاج ، فانه يمكن تجزئتهما الى تسليمات على طول الصف رقم  $(i)$  فى مصفوفة المدخلات والمخرجات . ويمكن أن تستخدم النماذج التابعة لتغير الصفوف والأعمدة أيضا فى المصفوفة . ويمكن أن تظهر أيضا آثار مرتدة لأسعار معينة أو أجور أو طلب نهائى أو مكونات القيمة المضافة للنموذج الكبير . فعلى سبيل المثال ، اذا كان القطاع رقم  $(i)$  هو قطاع صناعة السيارات ، عندئذ يمكن الحصول على التقديرات المباشرة لاستهلاك هذه الصناعة ( من واقع حسابات اجمالى الناتج القومى ) من النموذج التابع لاستخدامه فى النظام ككل .

وبالنسبة لاي قطاع ، فان عملية ربط نموذج تابع لنموذج قومي هي عملية مباشرة . واذا كان هناك العديد من النماذج التابعة ، فانها قد تتداخل فيما بينها وهذا ما يتطلب تحديدها . والى جانب ذلك ، يجب الاهتمام بتوفير الاتساق مع النظام ككل اذا كانت مجموعة النماذج التابعة تشكل جزءا هاما وكبيرا من الاقتصاد بأكمله .

وقد لا يكون من المجدي أن نعطي أهمية كبيرة لكل النماذج التابعة في نظام يتألف من خمسين قطاعا أو أكثر . ولذا فان الاسلوب المفضل هو أن يتم ادخال القطاعات كلها تقريبا بصورة موحدة في نظام المدخلات والمخرجات . ويعتبر هذا هو الأسلوب الوحيد الافضل ولكن اذا كان هناك عدد صغير من القطاعات الاستراتيجية فانه يمكن هنا استخدام أسلوب النموذج التابع .

وتعتبر النماذج الرياضية قوية وذات فائدة . ولكنها لا تقدم المنهج الوحيد لصياغة نماذج القطاعات أو أفضل المناهج لحل كل المشكلات . وقد ساعد استخدام نماذج البرمجة علي فتح الطريق أمام زيادة استخدام الوسائل الرياضية الدقيقة وفي اضافة المعلومات التكنولوجية الى المعلومات الاقتصادية بطريقة بناءة . ويمكن أن نكتب البرنامج الخطي كما يلي :

$$p'x = \max$$

وذلك بشرط

$$c'x \leq C$$

$$Tx \leq b$$

- حيث P هي عمود كمية واتجاه أسعار المنتج .  
C هي عمود كمية واتجاه أسعار المدخلات .  
X هي عمود كمية واتجاه مستويات النشاط :  
T هي مصفوفة مستطيلة للمعاملات التكنولوجية .
- ( م ١٦ - العرض والطلب )

- b) هي عمود كمية واتجاه القيود على الأرصدة السلعية .  
C) إجمالي التكلفة ( أحد القيود ) .

ومن المفروض أن كلا من الاسعار (P,C) والمستويات المثلى للتشغيل (وتعتبر أحد القيود) (b) ، ومصنوفة المعاملات (T) هي قيم معطاة . ويمكن معالجة مشكلة التعظيم maximization بأساليب معروفة ويتم استخدامها على أية حال ، بطريقة فريدة للربط مع النماذج ذات النطاق الكبير . ومن مميزات هذه النماذج أنها بسيطة وسهلة الفهم .  
ومن واقع المعلومات الفنية ، فان هناك نماذج برمجة معينة لكل صناعة على حدة . وتعتبر معامل تكرير البترول ، ومشروعات البتروكيمياويات ومشروعات الصلب ومخططات القوى الكهربائية من الحالات الرائدة ، ولنقتصر بالنسبة لكل من هذه الحالات ، أن تقاضيل البرنامج الخطى قد تم حسابها على أساس كمية أو اتجاه متغير معين .  
وفي هذا يكتب أحد رواد هذا التطور :

يكتشف هذا البحث مدخلا جديدة لتكنولوجيا الانتاج المشترك .  
وتستخدم البيانات الكاذبة Pseudo التي تم الحصول عليها بحال نموذج عملية انتاج البتروكيمياويات للوصول الى أسعار نسبية بديلة في تقدير حدود الأسعار الممكنة عن طريق استخدام ٣ مدخلات و ٦ منتجات . وبخلاف مصادر المعلومات التقليدية ، فان البيانات الكاذبة Pseudo لاتخضع لقيود التغير في الأسعار التاريخية أو التكنولوجية ، أو القيود التي تفرضها البيئة . وكأستلوه رياضي ، فان تقريب نموذج الانتاج الخطى بصورته التفضيلية والتي تمعادلة واحدة تأخذ شكل دالة يمكن تعميمها ، (translog)

يشير عددا من المسائل المنهجية والتجريبية الهامة (٣).

ويمكن حل البرنامج الخطي الذي سبق وصفه - مع توافر قيم أسعار المنتج (P) وأسعار المدخلات (C) وإجمالي التكلفة C ومصفوفة المعاملات التكنولوجية (T) وقيود الموازنة السلعية (b) . وبتغيير أسعار المنتج وأسعار المدخلات بشكل منتظم ، يمكننا أن نحصل على حلول لمشكلة برمجة كل من متجه أسعار المنتج وأسعار المدخلات . وبتغيير الاسعار بأسلوب مناسب فإنه من الممكن الحصول والاحتفاظ بجهاز كبير للبيانات الاحصائية لمختلف المشاهدات الخاصة بالتكاليف والإنتاج الى جانب المتغيرات الأخرى . وسوف يجعل تحديد translog نصيب كل عامل من عوامل الإنتاج في التكلفة دالة خطية ( مقيدة ) في لوغاريتم أسعار المدخلات . وباستخدام تحليل الانحدار للبيانات الكاذبة Pseudo يمكن تحديد تكلفة كل عامل وإجمالي التكلفة . وقد تستخدم دوال التكلفة هذه في أي نموذج تابع أو أي أرقام تكاليف ترتبط به ارتباطا مباشرا في جداول المدخلات والمخرجات المزدوج بياناتها . وبالنسبة لمشكلة البرمجة ، فإنها اما أن تترك كلية دون مساس لاستخدامها في التطبيقات التفصيلية أو انه يمكن استخدامها للحصول على البيانات الكاذبة Pseudo التي تناسب دوال التكلفة . وتستخدم دوال التكلفة عندئذ كأي دوال تكلفة تساعد على تحديد المنتجات والمدخلات الوسيطة .

وسواء استخدمنا النماذج الرياضية التقليدية أو نظام البرمجة ، يجب أن تكون المناهج متماثلة وفي مكانها الملائم في جدول المدخلات والمخرجات ، وذلك بغرض تحريك المعاملات الفنية من نقطة زمنية للنقطة الزمنية التي تليها .

وبادىء ذى بدء فإن المعلومات الهندسية أو المتعلقة بالتشغيل تستخدم فى وضع هيكل البرنامج الخطى . وبهذه الطريقة ، فإن العمليات الفنية الحديثة يمكن تقديمها وتقديرها بدوال التكلفة الرياضية ، هذا على الرغم من أن عينات البيانات لا تتوافر من الناحية التاريخية وهذا هو مصدر قوة أسلوب صياغة النماذج للاجل الطويل ، كما هو فى حالة نماذج الطاقة .

ويعتبر تحليل القطاع ، سواء بنظام المدخلات والمخرجات ، أو بالنماذج الرياضية العادية ، أو بالنماذج التابعة ، أو بالنماذج الهندسية ، عملية واحدة ومتطورة فى مجال صياغة النماذج . وهذه الأساليب معا تكمل بعضها البعض ولا يجب التعويل على أسلوب وحيد بصفة مطلقة .

## المحتويات

صفحة	
٣	تقديم
٧	تمهيد
	<b>الفصل الأول</b>
١١	مقدمة
	<b>الفصل الثاني</b>
٣٣	تنفيذ سياسات جانب العرض
	<b>الفصل الثالث</b>
٥٠	نظرية اقتصاديات جانبي العرض والطلب
	<b>الفصل الرابع</b>
٧١	صياغة نماذج جانب العرض
	<b>الفصل الخامس</b>
٩١	محاكاة الأثر العالمي للزيادات في أسعار البترول
	<b>الفصل السادس</b>
١٥٥	التحديات الحديثة للاقتصاد الكينزي من قبل اقتصاديات جانب العرض والتوقعات الرشيدة والمذهب النقدي
	<b>الفصل السابع</b>
	<b>الفصل الثامن</b>
١٩١	القوانين الاقتصادية
٢٢١	خاتمة





# منتدى سور الأزبكية

WWW.BOOKS4ALL.NET

<https://twitter.com/SourAlAzbakya>

رقم الايداع ٨٧/٣٤٦٥

الترقيم الدولي ٨ - ٠٥٤٩ - ٠٥ - ٩٧٧

طبع بمطابع دار الوزان للطباعة والنشر - القاهرة - المعادى ت ٣٥٢٠٧٠٨

# منتدی سور الازبکیہ

WWW.BOOKS4ALL.NET

[\*https://twitter.com/SourAlAzbakya\*](https://twitter.com/SourAlAzbakya)

<https://www.facebook.com/books4all.net>

الناشر  
مكتبة الأنجلو المصرية  
١٦٥ شارع محمد زينة القاهرة

